



اللجنة الوطنية للسياسات السكانية
فى العراق



وزارة التخطيط

تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة



صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب العراق

تمكين المرأة
بيئة مساعدة وثقافة داعمة

المحتويات

أولاً - الملخص التنفيذي

- أ- منهجية الدراسة
- ب- أهم نتائج الدراسة
- ج- السياسات المقترحة

ثانياً - المقدمة

- أ- مسوغات الدراسة ومشكلتها
- ب- أهداف الدراسة
- ج- الاسئلة البحثية

ثالثاً - مراجعة الادبيات:

- أ- المفهوم والتعريف والمجالات
- ب- الدراسات السابقة
- ج- منهجية الدراسة

رابعاً - نتائج التحليل المعمق-العوامل غير المباشرة (المساعدة) للتمكين

- أ- العوامل المساعدة على مستوى الفرد
- 1. تعليم المرأة
- 2. عمل المرأة بأجر
- 3. العمر عند الزواج
- 4. قيم النوع الاجتماعي
- 5. مصادر المعرفة العامة
- 6. الحالة والمعرفة الصحية



ب- العوامل المساعدة على مستوى الاسرة

1. تركيب الاسرة المعيشية

2. تعليم الزوج

3. عمل الزوج

4. الفرق بين العمر بين الزوجين

5. قيم النوع الاجتماعي للرجل

ج- العوامل المساعدة على مستوى المجتمع

1. توفر خدمات التعليم

2. توفر فرص العمل

3. قيم النوع الاجتماعي للمجتمع

4. توفر الخدمات والانشطة المجتمعية

خامساً - نتائج التحليل المعمق-العوامل المباشرة للتمكين

أ- التمكين على مستوى الاسرة (المشاركة في صنع القرار)

1. التمكين الاسري للمرأة التي سبق لها الزواج

2. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الفرد

3. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الاسرة

4. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى المجتمع/الدولة

ب- التمكين الاسري للأناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج

1. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الفرد

2. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الاسرة

3. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى المجتمع



ج- التمكين على مستوى المجتمع:

1. المشاركة السياسية
2. العلاقة بين العوامل المساعدة والمشاركة السياسية
3. المشاركة في الأنشطة المجتمعية
4. المشاركة بين مجالات التمكين المختلفة

سادساً - آراء النساء في دور الحكومة والبرلمان لتمكين المرأة

1. التمكين الاسري
2. التمكين الاجتماعي
3. التمكين الاقتصادي
4. التمكين السياسي
5. الاطار العام المقترح لمنظومة السياسات

سابعاً - التحديات والسياسات وخيارات التدخل

المصادر



قائمة الجداول

- جدول رقم 4-1: توزيع النساء 15-54 سنة حسب الحالة التعليمية والمنطقة والمحافظه
- جدول رقم 4-2: توزيع النساء حسب الحالة العملية والزواجية والمنطقة والمحافظه
- جدول رقم 4-3: توزيع النساء بعمر 15-49 سنة حسب الفئات العمرية عند الزواج والمحافظه والمنطقة
- جدول رقم 4-4: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي
- جدول رقم 4-5: توزيع النساء حسب عدد مصادر المعرفة العامة والمنطقة
- جدول رقم 4-6: توزيع تقييم النساء اللاتي سبق لهن الزواج لالتهن الصحية حسب المحافظه والمنطقة
- جدول رقم 4-7: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل
- جدول رقم 4-8: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع
- جدول رقم 4-9: توزيع النساء اللاتي سبق لهن الزواج وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل التمكين الأسري
- جدول رقم 4-10: توزيع النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل التمكين الأسري
- جدول رقم 4-11: توزيع عدد مرات المشاركة (صفر، كلها) للنساء وفقاً للعوامل المساعدة على التمكين

قائمة الاشكال

- شكل رقم 4-1: التعليم حسب الفئات العمرية
- شكل رقم 4-2: توزيع النساء (غير العاملات بأجر وقت المسح) وفقاً لسبب عدم موافقة الأهل
- شكل رقم 4-3: توزيع العمر عند الزواج المبكر حسب المحافظات
- شكل رقم 4-4: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي
- شكل رقم 4-5: وسائل المعرفة العامة حسب المنطقة
- شكل رقم 4-6: توزيع النساء وفقاً لمستوى تعليم أزواجهن
- شكل رقم 4-7: توزيع النساء وفقاً لفارق العمر بينهم وبين أزواجهن
- شكل رقم 4-8: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي للرجل وفقاً للمحافظات
- شكل رقم 4-9: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي للمجتمع وفقاً للمحافظات
- شكل رقم 4-10: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للنساء



- شكل رقم 4-11: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للنساء
- شكل رقم 4-12: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للإناث
- شكل رقم 4-13: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للإناث
- شكل رقم 4-14: المشاركة السياسية (عدد مرات المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات المتاحة)
- شكل رقم 4-15: المشاركة السياسية (عدد مرات المشاركة في الانتخابات المتاحة) للإناث
- شكل رقم 4-16: متوسط دليل التمكين الأسري للنساء وفقاً للحالة الزوجية
- شكل رقم 4-17: المشاركة السياسية للنساء وفقاً لمتوسط دليل التمكين ونسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية
- شكل رقم 4-18: رأي النساء في المطلوب من الحكومة والبرلمان لدعم تمكين المرأة في المجالات المختلفة



أولاً - الملخص التنفيذي:

قدم المسح المتكامل للأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية 2011 فرصة للدراسة المعمقة لكونه يحقق المزاوجة بين عملية تمكين المرأة ودراساتها بتعمق ضمن إطار الأدوار الثلاثة للمرأة الأسري- والإنتاجي والمجتمعي ويمكن أن يهيئ مؤشرات تفسر الواقع وتوفر معلومات مهمة عن دورة حياة المرأة العراقية والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حياتها ودورها في الأسرة والمجتمع وبالتالي في مستوى تمكينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

أ- منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على تحليل بيانات الـ I-WISH من خلال تحليل البيانات المستوفاة من استمارة النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 10,762 امرأة، وكذلك البيانات المستوفاة من استمارة المرأة التي لم يسبق لها الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 4,811 امرأة. هذا وقد تم ربط استمارة المرأة (التي سبق لها الزواج وتلك التي لم يسبق لها) باستمارة الرجل البالغ من العمر 18 سنة فأكثر والذي تمت مقابلته في الأسرة المعيشية. وقد كان هذا الرجل هو الزوج في حالة 70,5% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أو اللابن في حالة 25,5% منهن، بينما كان الرجل الذي تمت مقابلته هو الأب في حالة 57% من النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج أو الأخ في حالة 39% منهن.

نفذت الدراسة بهدف التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة غير المباشرة لتمكين المرأة على ثلاثة مستويات: الفرد، والأسرة، والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة (المناطق، الأفرع العمرية، الحالة الزوجية) ودراسة مدى انعكاس توفرها (البيئة المواتية) على تمكين المرأة وهي العوامل المباشرة من حيث قدرتها على المشاركة في صنع القرارات المختلفة والمشاركة المجتمعية، وقياس التباينات في أوجه التمكين المختلفة والعوامل المؤثرة في كل منها بهدف تحقيق فهم أكبر لطبيعة العلاقات ومحددات السلوكيات المتعلقة، فضلاً عن تفهم طبيعة التباينات بين الفئات والمناطق المختلفة بصفة خاصة. واستقصاء المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة داخل الأسرة والمجتمع. وأخيراً اقتراح التوصيات الخاصة بإمكانية تطوير السياسات الوطنية والتدخلات الداعمة لتمكين المرأة العراقية بناء على نتائج التحليل.

من الجدير ابتداء الإشارة إلى نقاط القوة والضعف في بيانات المسح المعتمد وإظهار إشكالية التحليل لمحور التمكين لأن البيانات المتاحة لم تكن كافية أو شاملة لجوانبه كافة، لقد كانت الأسئلة الخاصة بالعوامل المباشرة للتمكين والتي تسمح بتكوين دليل لقياس تمكين المرأة محدودة في الاستمارة ولا تقيس التمكين الاقتصادي وهو من أهم وأقوى جوانب التمكين كما هو متعارف عليه في الأدبيات، وبالتالي تم بناء الدليل وفقاً لما هو متاح مع إظهار أوجه القصور في القياس في كل حالة. كما تم الاستعانة بنتائج الدورة الرابعة للمسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) وبعض المسوح الأخرى في بعض أجزاء التحليل لسد الفجوات الموجودة في بيانات الـ I-WISH.



منهجية الدراسة اعتمدت على استخدام الجداول الثنائية لدراسة مدى توفر العوامل المساعدة للتمكين وتبايناتها المختلفة، وكذلك دراسة التباينات المختلفة في المؤشرات المباشرة للتمكين. كما تم إعداد أدلة تجميعية عند دراسة المشاركة السياسية. تم استخدام أسلوب التحليل العاملي للحصول على دلائل لقياس قيم النوع الاجتماعي للمرأة، وقيم النوع الاجتماعي للرجل في الأسرة المعيشية التي تعيش بها، وقيم النوع الاجتماعي للمجتمع. تم أيضا استخدام التحليل العاملي للحصول على دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة. ولمقارنة الفروق بين متوسطات هذه الأدلة، تم استخدام اختبارات لتساوي الفرق بين المتوسطات في مجتمعين مستقلين أو تحليل التباين لاختبار تساوي الفرق بين المتوسطات في أكثر من مجتمعين مستقلين.

ب- أهم نتائج الدراسة

• الأهمية البالغة لتعليم المرأة للمستوى الإعدادي صعودا

لقد أظهرت النتائج علاقة قوية ومعنوية بين التعليم كعامل مساعد للتمكين وبين المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الأنشطة المجتمعية؛ فقد كان متوسط دليل المشاركة في صنع القرار للنساء اللاتي سبق لهن الزواج في أدنى قيمه ومتقارباً مع مستوى بدون شهادة (0,11-) والابتدائي (0,03) والمتوسطة (0,1-)، ولكنه ارتفع لحملة الشهادة الإعدادية (0,15) متصاعداً لمرحلة الدبلوم (0,28) وكان الأعلى للشهادة الجامعية (0,34) مما يؤشر العلاقة الطردية بين مستوى التعليم والقدرة على المشاركة في صنع القرار الأسري. إن هذه النتيجة تبرهن أن التمكين الفعلي للمرأة يتحقق انطلاقاً من حصولها على الشهادة الإعدادية وليس إكمالها المرحلة الابتدائية فقط. وقد ظهرت النتيجة نفسها بالنسبة للفتاة التي لم يسبق لها الزواج.

فضلاً عن ما سبق، فإن التحليل أظهر علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة التي سبق لها الزواج بدءاً من نسبة (54,2%) من اللاتي لم يحصلن على شهادة وشاركن في كل الدورات وصعوداً إلى (70%) للحاصلات على الدبلوم و(62%) لذوات التعليم الجامعي، وقد كانت نسبة اللاتي لم يشاركن على الإطلاق الأعلى بين اللاتي لم يحصلن على شهادة (19%).

كذلك أوضحت النتائج علاقة طردية قوية لتعليم المرأة كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل قيم النوع الاجتماعي للمرأة والعمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى. وكذلك تأثيره في موقف المرأة المناهض للعنف المنزلي وحرية حركتها ومشاركتها في الأنشطة المجتمعية ورعاية صحتها وصحة الأطفال وتنظيم النسل.

لكن في المقابل ظهر أن هذا المتغير يمثل تحدياً لإمكانية تمكين المرأة في المناطق كافة حيث أن (33,6%) من النساء بعمر 15-54 سنة لم يحصلن على شهادة وبنسبة مقاربة (34,3%) من النساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية وتنخفض النسبة كلما تقدمنا في مراحل التعليم المتوسط والإعدادي والدبلوم والجامعي فأعلى. أما في الريف فترتفع نسبة النساء غير الحاصلات على شهادة إلى (50,6%) من مجموع النساء الريفيات، وكذا في مناطق الجنوب وإقليم كردستان ففي محافظة المثنى مثلاً ترتفع نسبة النساء ممن هن بدون شهادة إلى (59,7%) تليها محافظة أربيل بنسبة (53,4%).

• التأثير الايجابي لعمل المرأة

لقد أظهر التحليل الأثر الايجابي لعمل المرأة؛ فالنظر إلى متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة يبين أن أعلى قيمة في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج هي للعاملات في القطاع الحكومي (0,14)، بينما أدنى متوسط هو للعاملات في القطاع الخاص (-0,37) بينما حصدت العاملات في المنزل أو اللاتي لا يعملن أدنى متوسط.

أما عن المشاركة السياسية، ففي حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج كانت أعلى مشاركة للاتي يعملن مع عدم وجود فروق كبيرة وفقاً لطبيعة العمل، ولكن اللاتي لا يعملن سجلن أدنى نسبة مشاركة في كل الانتخابات (55%) وأعلى نسبة عدم مشاركة في أي من الانتخابات (17,5%). أما بالنسبة للنساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج، فقد كانت العلاقة ذاتها موجودة.

كذلك أوضحت النتائج علاقة طردية قوية بين عمل المرأة كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل قيم النوع الاجتماعي للمرأة والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى.

ولكن التحدي الذي ظهر هو انخفاض نسب المشاركة الاقتصادية للمرأة بصفة عامة حيث أن (11%) من النساء كن يعملن بأجر وقت المسح بينما (89%) منهن كن لا يعملن بأجر. وترتفع نسبة النساء اللواتي لا يعملن بأجر في الريف إلى (92%) مقابل (87%) في الحضر. هذا وقد كانت التباينات على مستوى المحافظات تتراوح بين (92,1%) كأعلى نسبة في محافظة المثنى و(77,6%) كأقل نسبة في محافظة دهوك.

• الأهمية الكبيرة لدور قيم النوع الاجتماعي للمرأة والرجل والمجتمع

لقد كشفت النتائج عن تزايد دليل المشاركة في صنع القرار الأسري (التمكين الأسري) بشكل واضح مع ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة مما يؤشر العلاقة الطردية بينهما بالنسبة لكل النساء.

ترتفع المشاركة السياسية أيضاً مع ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة مما يؤشر على العلاقة الطردية بينهما.

في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج، كان متوسط قيمة دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة في المناطق الحضرية (0,14) أو أعلى من الريف (-0,33). وقد ظهرت العلاقة ذاتها في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج.

ولقد أوضحت النتائج علاقة طردية قوية بين قيم النوع الاجتماعي للمرأة والعوامل الأخرى المساعدة على التمكين مثل التعليم والعمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة الأخرى.

فضلا عما سبق، فإن قيم النوع الاجتماعي للرجل في الأسرة المعيشية – والتي ارتبطت بمستوى تعليمه وطبيعة عمله – قد أظهرت ارتباطاً قوياً بمشاركة النساء في صنع القرار على مستوى الأسرة، بينما كانت قيم النوع الاجتماعي في المجتمع هي العامل الأكثر تأثيراً في المشاركة السياسية خاصة في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج.



• القصور في استخدام وسائل المعرفة

تصدرت مشاهدة التلفاز أهم هذه الوسائل للاستخدام يليها شبكة الانترنت وقد أظهر التحليل أنه في حالة النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج فإن استخدام وسائل معرفة مثل التلفزيون له تأثير موجب (0,02) ويرتبط بمتوسط أعلى للمشاركة في صنع القرار، في حين كان تأثيره غير معنوي في حالة المرأة التي سبق لها الزواج. ولعل ذلك بسبب نوعية البرامج والأفلام المختارة من قبل فئة الشباب التي لا تعزز الصورة النمطية للمرأة. وجاء استخدام سائر وسائل المعرفة بنتيجة مماثلة ولكن كان استخدام الانترنت مرتبطاً بأعلى متوسط (0,54). ومن هنا نستنتج أنه مع تزايد أعداد الفضائيات وشبكة الانترنت عالمياً، فإن التوعية أصبحت ضرورية للمرأة لاختيار البرامج والمحطات التي تعزز من ثقتها بنفسها وقدرتها على التغيير والمشاركة. ونظر لما للمعرفة والتدريب من دور مكمل للتعليم في تقدم الدول في عالمنا المعاصر فإن الاهتمام بهذا الجانب يتصدى لتحدٍ مهم أيضاً.

• الدور البارز للأنشطة المجتمعية

إن مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية كان له تأثيراً ايجابياً في المشاركة في صنع القرار الأسري والمشاركة السياسية بالرغم من التدني الشديد في المشاركة في تلك الأنشطة، فقد أظهرت إجابات المرأة التي سبق لها الزواج أن (3,4%) فقط منهن يشاركن في تلك الأنشطة و(3,7%) من اللاتي لم يسبق لهن الزواج. هذا وقد كانت نسبة المشاركة في الحضر (حوالي 4%) ضعف النسبة في الريف (حوالي 2%) لكل النساء. ويجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة مشاركة كانت كما هو متوقع للنساء ذوات التعليم المرتفع.

وقد أجابت حوالي 23% من النساء اللاتي لا يشاركن في تلك الأنشطة بصورة عامة بأن عدم وجود أو بعد المكان هو السبب الرئيس في عدم مشاركتهن، والنسبة في الريف أكبر بكثير من الحضر (19% في الحضر مقابل 31,5% في الريف).

• الأثر السلبي للزواج المبكر

أظهرت النتائج أن هناك اتجاهاً نحو الزواج المبكر في المجتمع العراقي وأن هذا الاتجاه قد ازداد عند الأجيال الجديدة. هذا وتتقارب نسب الزواج بعمر أقل من 15 سنة وبدرجة أقل بعمر 15-19 سنة في إقليم كردستان ووسط العراق وجنوبه ولكن ترتفع نسب الزواج المبكر في المناطق الريفية حيث وصلت نسبة المتزوجات في الفئة العمرية 15-19 إلى 46% مقارنة بـ 39,5% في الحضر.

وقد كان الزواج المبكر مرتبطاً بتزايد العنف ضد المرأة وعدم استخدامها لمصادر المعرفة، وهذا أمر يجب الانتباه إليه عند وضع السياسات.

• التأثير المباشر والقوي للأسرة في تمكين المرأة

إذ ظهر أن عدم الانتفاع من فرص التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية مرتبط بتقييد حرية حركة المرأة من قبل الرجال في الأسرة وخلفيتهم الثقافية والتعليمية وطبيعة عملهم وفارق السن بين الأزواج، لذا تكون مساحة مشاركتها أوسع في الأسرة النووية عنه في الأسرة الممتدة.

ج- السياسات المقترحة

توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة التحديات في أعلاه واقترحت السياسات الملائمة للتعامل معها والتدخلات المطلوبة لتنفيذها. كما استعرضت آراء النساء في الأدوار المنوطة بالحكومة والبرلمان لتمكين المرأة في المجالات المختلفة. وفيما يأتي أهم السياسات المقترحة:

1. التوسع في سياسة إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية وتفعيلها.
2. اتخاذ التعديلات والإجراءات اللازمة كافة التي تشجع التحاق الفتيات بالتعليم في المرحلة الإعدادية والتعليم العالي.
3. اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية والتعليم العالي.
4. اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء اللواتي يعانين من البطالة، مع توفير البيئة المساعدة على رعاية الأطفال مثل دور الحضانة الملحقه بالعمل مما يساعد على عمل المرأة واستمرارها فيه بعد الزواج والإنجاب.
5. تغيير نمط الطلب في سوق العمل للقطاع الخاص الذكوري.
6. اعتماد موازنات النوع الاجتماعي، وضمان فرص العمل للمرأة والنفاز إلى الموارد.
7. إحداث تغيير بنوي يغير من طبيعة المجتمع الأبوي السائدة في المجتمع والعادات والتقاليد التي تعد من المعوقات الرئيسية للحرية الشخصية للمرأة واستقلالها. وإعداد ترتيبات خاصة للتعامل مع منظومة المبادئ الأبوية القبلية في الريف العراقي وإقليم كردستان.
8. تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لكي لا تعمل كقوة سلبية تجاه التغيير ضد الأدوار التقليدية النمطية من جهة، ولتعمل على المطالبة بحقوقها من جهة ثانية.
9. منح التخصيصات المالية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية لوزارتي الشباب والثقافة.
10. رسم سياسة لتفعيل دور القطاع الخاص في المساهمة الفاعلية في أنشطة البناء والتشييد لتقديم الخدمات في مجالي الرياضة والشباب والأنشطة الثقافية.
11. اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي بصفة عامة وفي المحافظات التي أظهرت معدلات متردية بصفة خاصة.
12. اتخاذ التدابير المناسبة لتنمية قدرات المرأة ومهاراتها بما يؤهلها على المشاركة بشكل ايجابي والاختيار في الانتخابات بشكل واع وليس بناء على ما يملى عليها.
13. توفير قاعدة المعلومات حول الجوانب المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة لسد الفجوة المعلوماتية في هذا المجال



ثانياً - المقدمة:

تاريخياً، تمتعت المرأة العراقية بحقوق جيدة في مجالات متعددة، ولكن وبالنظر للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق فقد واجهت تحديات كثيرة، تمثلت في الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي والنزاعات الداخلية وفقدان الأمن الإنساني، كل ذلك جعلها تعاني من التمييز في جل القطاعات، وتضررت المرأة متحملة أعباء اقتصادية ثقيلة، لاسيما المعيلة لأسرتها والأقل تعليماً والمرأة الريفية.

في عام 1989 صادق العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو (مع بعض الاستثناءات) وقد نصت في المادة (4) على التمييز الايجابي. كما صادق على اتفاقية حقوق الطفل التي تعطي الفتيات والمراهقات حتى سن 18 عاماً 1994، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان، واتفاقية مكافحة العنف ضد النساء. كذلك التزم العراق بالأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الهدف الثالث المتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. أما التدابير التي اتخذها العراق لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على اثر المؤتمر العالمي الرابع وإعلان منهاج عمل بيجين فتمثلت بوضع آلية عمل لتنفيذ البنود عبر إنشاء اللجنة الوطنية العليا لإستراتيجية النهوض بالمرأة التي كان من مهامها إعداد خطة سنوية لإستراتيجية النهوض بالمرأة على أن تستمد المبادئ من حقوق الإنسان وأن يتم فيها توحيد الخطط القطاعية للوزارات كافة.

بعد 2003 بدأ العراق بإعادة هيكلة مؤسساته، والتي تخص المرأة بشكل خاص لتتنغم مع جميع مجالات منهاج عمل بيجين. صدر الدستور العراقي الدائم للدولة عام 2005 ليؤكد العدالة والمساواة للجميع دون تمييز للأصل أو الجنس. وتطور دور المرأة وأصبح أكثر أهمية من خلال مشاركتها في كثير من المجالات. أما في المجتمع المدني فإن كثيراً من المنظمات غير الحكومية تقودها امرأة، وأبرزت المرأة تقدماً في شغل المناصب العامة وتم اتخاذ إجراءات تمييز ايجابي (الكوتا) لتمكين النساء من شغل المقاعد النيابية سواء في مجالس القضاء أو عند التعيين في هذه المجالس أو عن طريق فرض تمثيل النساء على قوائم الأحزاب المنافسة، لكن لم يتحقق تقدم ملموس بالدرجة نفسها في النطاق الخاص (الأحوال شخصية). وقد تم تشكيل لجنة في البرلمان تعنى بالأسرة والمرأة، فضلاً عن إنجاز العشرات من المسوحات الإحصائية والخطط والسياسات المتعلقة بقضايا المرأة العراقية. شكل العراق أيضاً منذ منتصف 2002 فريقاً لإعداد الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، كما استجاب لآليات تأسيس مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية 2009 ومؤسسات تلقي الشكاوى.

إن اهتمام العراق بوضعية المرأة تجسد بإنشاء الوزارة المكلفة بشؤون المرأة، والتي تأسست استناداً إلى اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم (10) لسنة 2004. تتلخص مهام الوزارة في الرصد والتأكد من تطبيق السياسات والتشريعات الوطنية والإقليمية الخاصة بمبادئ عدم التمييز والمساواة بين الرجال والنساء في جميع مراحل الحياة وجميع مجالات الحياة الخاصة والعامة والتنمية بما في ذلك مكافحة العنف ضد المرأة. قامت الوزارة، رغم أنها تعاني من محدودية قدراتها البشرية والمالية، بإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة والاستراتيجيات، ومنها مسودة قانون الحماية من العنف الأسري. كما أعدت مسودة إستراتيجية النهوض بالمرأة والتي تناولت المجالات البيئية والتشريعية والقانونية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والتعليمية ومناهضة العنف لمناصرة المرأة. كما أعدت مسودة إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة والتأكيد على واقع المرأة العراقية من حيث البيئة القانونية والممارسات الخاطئة المتجذرة



في المجتمع وما يترتب على ذلك من آثار إنسانية وبيئية وصحية واجتماعية واقتصادية غير مواتية لتمكينها. وأخيراً الإستراتيجية الخاصة بالنهوض بواقع المرأة الريفية وبما ينطبق وبيان سياسة التشغيل الوطنية الخاصة بتوليد فرص عمل في الريف، كما تشكلت لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية في العراق (وزارة المرأة، 2012). إن موضوع المرأة وتمكينها تناولته الاستراتيجيات التنموية الوطنية المختلفة أيضاً منها إستراتيجية التخفيف من الفقر 2009، وإستراتيجية الخطة الوطنية للتنمية 2010 – 2014، والوثيقة العليا لسياسات التشغيل الوطنية 2010، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2011.

ولكن التحولات التي مر بها العراق أثرت في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أظهر تقرير حكومي عراقي أنه رغم موافقة العراق على اتفاقية سيداو إلا إنه لم يحقق بعد عشر سنوات نتائج ملموسة (جمهورية العراق، 2000). ومن جانب آخر ورغم الجهود المبذولة، فإن المسار نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية فيما يخص المرأة العراقية ما يزال طويلاً؛ فعلى الرغم من التقدم الملموس نحو تحقيق هدف تمكين المرأة العراقية من خلال المشاركة السياسية، نجد بأن مؤشرات التعليم والصحة والمشاركة في سوق العمل لا تزال بحاجة إلى جهود كبيرة وإمكانات عالية (وزارة التخطيط وبيت الحكمة، 2009). يسير العراق قدماً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي إلا أن أدنى مستويات الالتحاق بالمدارس بين الفتيات توجد في المناطق الريفية، إذ تبلغ نسبة الفتيات في السن الدراسية الابتدائية واللواتي يلتحقن بالتعليم الابتدائي في محافظة ميسان الجنوبية (39%) فقط (البنك الدولي، 2007). وقد تراجعت حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر بمنأى عن الزراعة من (11%) إلى (7%) بين عام 1990 و عام 2008، كما شاركت نسبة (18%) فقط من الإناث في الفئة العمرية من 15 سنة فما فوق في سوق العمل (وزارة التخطيط، 2008) و (26%) منهن أميات (برنامج الأغذية العالمي، 2007). يهدف العراق إلى تحقيق نسبة (50%) من حصة العمل مدفوع الأجر للنساء بحلول عام 2015.

أ- مسوغات الدراسة ومشكلتها:

تنطلق الدراسة من مشكلة النقص في البيانات الخاصة بتمكين المرأة والذي يشكل تحدياً كبيراً أمام تقويم وضع النساء وقياس التفاوت في النوع الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية.

من جانب آخر فإن إدماج عملية التمكين من منظور النوع الاجتماعي في جميع مجالات السياسات العامة هو أمر جديد نسبياً وغير منظور في العراق، وهناك حاجة متزايدة إلى صياغة برامج وسياسات لتحسين الخدمات المقدمة للمرأة على الأوسع كافة.

كما أن هناك حاجة ماسة للتوسع في الدراسات المعاصرة العلمية والشمولية عن تمكين المرأة العراقية بغية توفير نتائج مبنية على قواعد بيانات تمكن السلطات التشريعية والتنفيذية من وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج خاصة وخدمات أساسية تهدف إلى بناء القدرات للنهوض بالمرأة العراقية أسرياً لاتخاذ القرار على مستوى الأوسع كافة في حياتها الأسرية لا سيما صحتها الإنجابية وتنظيم الأسرة وكذلك في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والمجتمعية وفي إطار المجتمع المدني.



ان تقويم وضع النساء وقياس التفاوت في النوع الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية لصياغة سياسات محددة تتجه نحو تتابع تطور عملية تمكين المرأة وما يحيط بها من مؤثرات اجتماعية واقتصادية وأسرية وصحية تمر بها خلال تطور مراحل دورة حياتها.

قدم المسح المتكامل للوضع الصحي والاجتماعية للمرأة العراقية 2011 فرصة للدراسة المعمقة لكونه يحقق المزاجية بين عملية تمكين المرأة ودراساتها بتعمق ضمن إطار الأدوار الثلاثة للمرأة الأسري- والإنجابي والإنتاجي والمجتمعي ويمكن أن يهيئ مؤشرات تفسر الواقع وتوفر معلومات مهمة عن دورة حياة المرأة العراقية والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حياتها ودورها في الأسرة والمجتمع وبالتالي على مستوى تمكينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

ب- أهداف الدراسة:

بناء على الخلفية المذكورة سابقاً وعلى مسوغات الدراسة، فإن هذا البحث يهدف إلى:

1. التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل وتشريعات (البيئة التمكينية)، وقياس التباينات المختلفة في مدى توفر تلك العوامل.
2. دراسة مستويات التمكين المختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة.
3. دراسة مدى انعكاس توفر العوامل المساعدة (البيئة المواتية) على تمكين المرأة من حيث قدرتها على المشاركة في صنع القرارات المختلفة والمشاركة المجتمعية، وقياس التباينات في أوجه التمكين المختلفة والعوامل المؤثرة في كل منها بهدف تحقيق فهم أكبر لطبيعة العلاقات ومحددات السلوكيات المتعلقة فضلاً عن تفهم طبيعة التباينات بين الفئات والمناطق المختلفة بصفة خاصة. واستقصاء المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة داخل الأسرة والمجتمع.
4. اقتراح التوصيات الخاصة بإمكانية تطوير السياسات الوطنية والتدخلات الداعمة لتمكين المرأة العراقية.

ج- الأسئلة البحثية:

إن الدراسة المقترحة تستهدف تحقيق الأهداف المقترحة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

الهدف الأول:التحقق من مدى توفر البيئة المساعدة للتمكين وتبايناتها

1. ما مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة في العراق؟
2. ما هي التباينات في العوامل المساعدة لتمكين المرأة في العراق للنساء في الفئات المختلفة (المناطق، الأفراف العمرية، الحالة الزوجية)؟



الهدف الثاني: وصف مستوى تمكين المرأة وتبايناته

1. ما هي مستويات ومجالات تمكين المرأة المختلفة في العراق (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) والجوانب التي وصلت بها النساء إلى مراحل أعلى من التمكين وتلك التي لم تصل بها؟
2. ما هي التباينات في مستويات ومجالات تمكين المرأة المختلفة في العراق (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) بين النساء في الفئات المختلفة (المناطق، الأفراف العمرية، الحالة الزوجية)؟

الهدف الثالث:دراسة العلاقة بين توفر العوامل المساعدة للتمكين ومستوى التمكين

1. ما هي العوامل التي ترتبط بالتمكين أكثر من غيرها؟
2. ما هي فئات النساء التي توفرت لها عوامل مساعدة للتمكين ولكنهن لم يصلن إلى مستويات مرتفعة من التمكين ومحاولة التعرف على أسباب عدم انتفاعهن بتلك العوامل المساعدة؟

الهدف الرابع: اقتراح السياسات والتدخلات والبرامج المطلوبة

1. ما هي التدخلات والبرامج المطلوبة لتوفير العوامل المساعدة للتمكين وفقاً للأسئلة البحثية المقترحة؟
2. ما هي التدخلات والبرامج المطلوبة للوصول إلى مستويات أعلى من التمكين وفقاً للأسئلة البحثية المقترحة؟



أ- المفهوم والتعريف والمجالات

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة أو المهمشة اجتماعياً كافة، ومنها المرأة، ولكن تمكين المرأة ينطوي على عناصر فريدة منها: أن المرأة فئة متنوعة من الأفراد تتقاطع مع كل هذه الفئات الأخرى وأن العلاقات الزوجية والعائلية هي سبب مركزي لعدم تمكين المرأة بطريقة غير متوافرة لغيرها من الفئات المحرومة الأخرى، كما يتطلب تمكين المرأة تغييرات نمطية بصفة رئيسة في المؤسسات التي تدعم الهيكل الأبوي (الشنيطي & الشرماني، 2008). هذا ويعتمد التمكين على عدة عوامل منها: العوامل الاجتماعية والديموغرافية، والتركيبية الاجتماعية، ومستوى التعليم، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ووضع المرأة، والنظام الاقتصادي والسياسي للبلد فضلاً عن العوامل البيئية. كما تبرز أهمية تمكين المرأة من حقيقة أن المساواة ليست دوماً منصفة وأنها غالباً ما تتطلب عملية تمكين متمثلة ببرامج خاصة للنساء وسياسات خاصة بها للتخلص من عدم المساواة: عمل ايجابي / تمييز ايجابي. تتركز مجالات تمكين المرأة في التعليم، والمعلومات والمعرفة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والصحي، وفي عملية اتخاذ القرار.

تعرف (KABEER, 2000) التمكين بأنه «زيادة قدرة الناس على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقاً». وهذا التعريف المعترف به على نطاق واسع يتضمن: (1) أن التمكين هو عملية، أي تغيير من حالة عدم التمكين، (2) أنه يتضمن فكرة وجود الخيارات والقدرة على إحداث التغيير، حيث أن الاختيار ينطوي بالضرورة على بدائل متاحة تتجسد بمجموعة خيارات: وهي أولاً، الخيارات من الدرجة الأولى متمثلة بالقرارات الإستراتيجية في الحياة (ترتيبات المعيشة، والقرارات المتعلقة بالزواج، والخصوبة والإنجاب)، ثانياً، الاختيارات من الدرجة الثانية وهي القرارات الأقل تأثيراً في حياة الناس. إن المساواة في النوع ضرورية إلا أنها غير كافية لضمان التمكين فهي تخلق البيئة الممكنة في عملية التمكين ولكنها لا تضمن التمكين الذي لا يتحقق فقط بإمكانية الوصول إلى الموارد، بل بتوافر قدرة اتخاذ الخيارات الإستراتيجية، والتحكم بالذات واتخاذ القرارات التي تؤثر في النواتج الحياتية المهمة.

هذا التعريف للتمكين يعني إن للتمكين ثلاثة أبعاد هي (KABEER, 2001) :

1. الموارد (RESOURCES): وتشمل مختلف الموارد البشرية والاجتماعية التي تزيد من القدرة على الاختيار وهي تشكل الظروف التي يتم في إطارها الاختيار. لذا فبعض الموارد يمكن إن يوفر بيئة مواتية أو غير مواتية لعملية تمكين المرأة.
2. القدرة على إحداث التغيير (AGENCY): وهي القدرة على تحديد أهداف المرء والعمل على تحقيقها، هي لب عملية التمكين التي يتم التنفيذ من خلالها وهي «القوة الداخلية»، وقد تكون ايجابية أو سلبية.



3. الانجازات (ACHIEVEMENTS): هي نتائج الاختيارات.

إن للتمكين مستويات متعددة تؤثر كل منها في حياة المرأة من جانب، كما أنها تتفاعل مع بعضها البعض من جانب آخر، وعدم إدراك هذه الحقيقة والتعامل معها قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند التحليل، ويمكن أن يتم تمكين المرأة في أحد مجالات الحياة دون المجالات الأخرى، فتمكين المرأة في أحد الأبعاد لا يستتبع بالضرورة تمكينها في المجالات الأخرى.

وفيما يتعلق بالقياس العملي للتمكين، فمن الصعب الفصل التام بين الأبعاد المختلفة، فعلى سبيل المثال الكثير من جوانب التمكين الاقتصادي أو الاجتماعي تتقاطع بصورة كبيرة مع الأبعاد العائلية. وبسبب هذه التعددية في الأبعاد يجب توخي الحذر في بناء المؤشرات/الدلائل أو رصد المتغيرات المتعلقة بالتمكين إذ لا يعد المؤشر الواحد عادة كافياً لقياس حتى بعد معين من أبعاد التمكين (MALHORTA & SCHULER, 2005).

تتضمن مستويات التمكين: الأسرة، والمجتمع، والسوق، والدولة (SEN & BATLIWALA, 2000).

المستوى العائلي داخل الأسرة: ويشير إلى التقسيم / التمييز على أساس الجنس في الموارد والعمل وفي الحصول على الخدمات الصحية و/ أو التعليمية، والقيود على الحركة، وضعف دور اتخاذ القرار، والنظرة لقدرة المرأة الإيجابية والجنسية كملكية خاصة للأسرة لا تملك المرأة القدرة على التصرف حيالها.

مستوى المجتمع: يشير إلى التمييز الطبقي الذي يؤثر في المرأة بصفة خاصة والمعتقدات الاجتماعية والعادات والممارسات التي تتحيز ضد المرأة في حقوقها الإيجابية والجنسية.

مستوى السوق: ينقسم إلى عدة أقسام يتم فيها التمييز على أساس الجنس في ملكية الأراضي، والعمل، والخدمات الائتمانية والتكنولوجيا والموارد الأخرى.

مستوى الدولة: متمثلاً بالأنظمة المؤسسية والقانونية أو الممارسات على مستوى الدولة والبرامج الحكومية.

ب- الدراسات السابقة

أثبتت دراسة SCHULTZ (1993) عائدية الاستثمار في التمكين، إذ ظهر أن هناك علاقة بين تعليم المرأة ونقص الخصوبة ونقص معدلات الوفيات الرضع كما أن المستويات العليا من التعليم تزيد احتمال أن النساء يشتغلن في عمل رسمي مدفوع الأجر. ومن جانب آخر يشمل التمكين الاجتماعي عنصر الصحة التي هي متطلب للتنمية الاقتصادية وناتج لها كذلك. تعد الصحة وخاصة الصحة الإيجابية شرطاً للوصول إلى الموارد الاقتصادية وفرص استخدامها بشكل فعال سواء لهن أو لعائلتهن.



دراسة شلاش وآخرون (1998) عن عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن اعتمدت على نتائج مسح ميداني لعينة من الأسر التي تعيلها نساء في محافظة بغداد لغرض قياس الفقر المدقع والمطلق وتحليل وربط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمؤشرات الفقر للنساء المعيلات لأسرهن. وصفت الدراسة كثيراً من التوصيات نحو تخفيف عبء الفقر في المدى القصير والسياسات اللازمة لاجتثاثه على المدى البعيد، وكذا تحسين ظروف الأسر التي تعيلها نساء وتحسين التمكين الاقتصادي بشكل خاص للنساء المعيلات لأسرهن للحصول على فرص عمل أفضل ودخل أفضل.

دراسة عبد الحميد (1999) عن تعليم الإناث في مناطق العراق الريفية اتجهت نحو تحليل المستوى التعليمي للمرأة العراقية في المناطق الريفية حيث يتدنى هذا المستوى نتيجة لعدم تكافؤ فرص التعليم بين الحضر والريف وضعف الخدمات التربوية والظروف الاجتماعية والتمييز القسري بين الذكور والإناث في منح فرص التعليم.

في دراسة خليل وعبدو (1999) سلط الضوء على مفهوم حقوق المرأة في العالم العربي بين نصوص الصكوك الدولية وبين الواقع الفعلي وما يحكمه من مبادئ ومفاهيم واعتبارات شعبية وما نتج عنها من ممارسات تقليدية شائعة وأدوار نمطية وأعراف سائدة بين الناس. مشكلة الدراسة كانت في وجود انتهاكات وتعنيف للكيان النسوي في المجتمعات واستمرار هذه الانتهاكات مع وجود اتفاقيات دولية مانعة لهذه الممارسات يؤكد عدم تحقيق هذه الاتفاقيات لمرادها من تغيير جذري داخل المجتمع لإيقاف العنف ضد المرأة وإدراك المرأة لحقوقها وواجباتها في المجتمع.

دراسة عبد الحميد (2000) لدور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تناولت واقع مشاركة المرأة العراقية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها وركزت في التوصيات على أهمية تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

عبد الحميد (2001) أجرت دراسة «المرأة والفقر والسلوك الصحي والديموغرافي» والتي ركزت على العلاقة بين الفقر ومعارف وممارسات وسلوكيات المرأة واتجاهاتها الديموغرافية والصحية وبالتالي تأثير هذه الاتجاهات في أوضاع الأسرة ووصفت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات نحو التمكين الاقتصادي والتمكين الصحي والاجتماعي للمرأة.

دراسة «التنمية والنوع الاجتماعي» (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – مكتب غرب آسيا، 2001) ركزت على المداخل المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية، وعلى السياسات والمناهج المتبعة في معالجة قضايا المرأة في العالم النامي.

الشراكة في الأسرة العربية (الاسكوا، 2001) قدمت بحثاً اعتمد المسح الميداني في محاولة لتفسير وتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي وكيفية دراسة علاقته بالأسرة العربية، ويدرس الشراكة بين الزوجين وبين أعضاء الأسرة في ثلاثة بلدان عربية عانت من عبء الحروب والنزاع المسلح وهي لبنان والعراق واليمن، كما يُلقي الضوء على توزع الأدوار بين الزوج والزوجة والأولاد ويبين واقع العلاقة بين المرأة والرجل ويتناول تغيير الأدوار الاجتماعية والعلاقات داخل الأسرة بما فيها العمل المنزلي وتربية الأطفال. وقد تركز البحث الميداني على العلاقة بين متغيرات المستوى العلمي للزوج والزوجة وأثر ذلك في الشراكة بينهما ولا سيما في ما يتعلق باتخاذ القرار داخل الأسرة وفي شتى المجالات، وكذلك العلاقة بين مستوى دخل الأسرة والتغيير في الأدوار الاجتماعية، وعلى البيئة الجغرافية والافتراض بأن الشراكة تزداد في الحضر/المدينة أكثر منها في الريف، وعلى «السن» وعلاقة ذلك بالتغير في الأدوار الاجتماعية والفرضية على أنه



كلما كان الزوجان من الشباب كلما ازدادت الشراكة بينهما، وتناول عمل المرأة وعلاقته بتعميق الشراكة. في العراق، كان حجم العينة مكوناً من 600 أسرة عراقية مؤلفة من 300 زوج و300 زوجة من أسر مختلفة، واختيرت هذه الأسر من خلال المعاينة العشوائية في المناطق الحضرية والريفية، ومن مختلف المستويات العلمية والاقتصادية. تم تحليل المؤشرات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي في الاختبار والتوصل إلى استنتاجات كثيرة نحو تأثير الشراكة بمستوى التعليمي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة والمجتمع وتأثيرها في تمكين المرأة العراقية.

دراسة «سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية» (الليثي، 2002)، تعالج موضوع الفقر البشري وفقر الدخل مركزة على فجوة النوع الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي والدخل. وتتناول السياسات المعنية بمكافحة فقر الإناث في العالم العربي. وتؤكد الدراسة أن جميع الدول العربية تواجه مشكلة الفقر البشري وإن اختلفت حدتها بين دولة وأخرى.

صادق (2004) هدف في دراسته إلى خلق قناة ولغة للحوار ما بين الإعلام والمجتمع المدني في مجالات التنمية المستدامة للمرأة والتعرف على أهداف المؤسسات التي تعمل في ذلك المضمار من خلال إلقاء الضوء على تناول الإعلام بأنواعه لقضايا المرأة على جميع النواحي وصورة المرأة من خلال الأعلام المرئي والمسموع والصحافة أيضاً ومحاولة توضيح أوجه السلب والإيجاب ومحاولة معالجة مشاكل المرأة مما يجعلنا نركز على قنوات الاتصال ما بين الجمهور المستهدف ومؤسسات المجتمع المدني بالشكل المستهدف. مشكلة الدراسة تتناول ما بدأ يظهر في المجتمع المدني من عدم فهم للقضايا التي تتبناها المؤسسات غير الحكومية والجمعيات الأهلية مما يجعل التعبير عن تلك القضايا التي تتبناها الجهات الإعلامية تصل إلى المتلقي بشيء من الغموض أو عدم التقدير أو عدم الإدراك الصحيح لرسالة الجهات الإعلامية وخاصة قضايا المرأة (حقوق المرأة - مساواة النوع الاجتماعي - التمييز ضد المرأة - العنف ضد المرأة) وبهذا فعلى المؤسسات المعنية في تنمية المرأة في المجتمع المدني أن تقوم بتوعية الشباب في المجال الإعلامي، لأنه سوف يؤثر سلباً إن لم تتضح لهم الرؤية.

دراسة «السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة: نماذج من برامج عمل اليونسكو في إفريقيا والمنطقة العربية» (سليمان، 2006)، وقد ركزت على محور سياسات وبرامج التعليم والتدريب المهني وأثرها في زيادة القدرة الإنتاجية للمرأة.

في دراسة حول أهمية الاستثمار في معافاة النساء لتحسين النواتج الاجتماعية والاقتصادية (بشور، 2006) ركزت على أن التمكين الصحي يقع ضمن التمكين الاجتماعي وقد كان التركيز عادة منصباً على موضوع التعليم، في حين لم يدرس تمكين المرأة صحياً بشكل كاف وفيه من الصعب تحديد مسار تمكين المرأة فالعلاقة قد تكون متبادلة بين نقص الإنجابية وتحسين جودة الخدمات الصحية ومعرفة المرأة من جهة وبين تمكين المرأة من جهة أخرى أو انه على العكس فإن الحد من العنف وزيادة التعليم وزيادة مشاركة المرأة وتمكينها من اتخاذ القرار بشأن صحتها وتحسين ممارسات الزواج تؤدي هي الأخرى إلى تحسين الصحة والنواتج السكانية.

توصلت دراسة جويد (2011) إلى فهم مختلف العوامل المؤثرة في وضع النساء داخل الأسرة، وان شبكة الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة معنية بالأساس بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية. عالجت الدراسة مشكلة تتمثل بأحدى القضايا المهمة التي لا تحظى



باهتمام كبير عادة إلا وهو اثر الوضع الاقتصادي للنساء في حقوقهن الأسرية وداخل الحيز الخاص.تمت ترجمة نتائج مسح خصائص المرأة العاملة إلى أعمال تهدف إلى الضغط على صناعات السياسات لتعزيز مكانة المرأة في مجال العمل (مستوى الأجور – توفير حماية للعاملين بشكل رسمي أو غير رسمي) أو تغيير القوانين الخاصة بالنفقة الزوجية والعنف الأسري.

أظهرت دراسة عراقية (تحالف ألواني، 2012) إمكانات تعزيز مشاركة المرأة في القيادة في مجموعة متنوعة من القطاعات وفي مختلف الميادين السياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتم وضع إستراتيجية تنفيذية لهذه الأهداف وخطوات عمل لتحقيق الأهداف المرصودة.

ج- منهجية الدراسة:

يعتمد هذا البحث على تحليل بيانات الـ I-WISH من خلال تحليل البيانات المستوفاة من استمارة النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 10,762 امرأة، وكذلك البيانات المستوفاة من استمارة المرأة التي لم يسبق لها الزواج في الفئة العمرية 15-54 والبالغ عددهن 4,811 امرأة.

هذا وقد تم ربط استمارة المرأة (التي سبق لها الزواج وتلك التي لم يسبق لها) باستمارة الرجل البالغ من العمر 18 سنة فأكثر والذي تمت مقابلته في الأسرة المعيشية. وقد كان هذا الرجل هو الزوج في حالة 70,5% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أو الابن في حالة 25,5% منهن، بينما كان الرجل الذي تمت مقابلته هو الأب في حالة 57% من النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج أو الأخ في حالة 39% منهن.

من الجدير ابتداء الإشارة إلى نقاط القوة والضعف في بيانات المسح المعتمد وإظهار إشكالية التحليل لمحور التمكين لأن البيانات المتاحة لم تكن كافية أو شاملة لجوانب التمكين كافة كما سيرد الذكر عند مراجعة الأدبيات والتحليل. لقد كانت الأسئلة الخاصة بالعوامل المباشرة للتمكين والتي تسمح بتكوين دليل التمكين محدودة في الاستمارة ولا تقيس التمكين الاقتصادي وهو من أهم وأقوى جوانب التمكين، وبالتالي تم بناء الدليل وفقاً لما هو متاح مع إظهار أوجه القصور في القياس في كل حالة، سوف يتم التعرض للمشاكل المتعلقة بالأسئلة المتاحة تفصيلاً عند وصف المتغيرات المستخدمة في التحليل في الفصول اللاحقة.

كما تم الاستعانة بنتائج الدورة الرابعة للمسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) وبعض المسوح الأخرى في بعض أجزاء التحليل لسد الفجوات الموجودة في بيانات الـ I-WISH.

كان عدد حالات الإجابة عن بعض الأسئلة في الاستبيان قليلاً، بما لا يسمح بالاعتماد عليها عند حساب الأدلة لذا تم استبعادها من التحليل للعوامل المباشرة للتمكين والمؤشرات غير المباشرة.

تستخدم هذه الدراسة الجداول الثنائية لدراسة مدى توفر العوامل المساعدة للتمكين وتبايناتها المختلفة، وكذلك لدراسة التباينات المختلفة في المؤشرات المباشرة للتمكين.



كما تم إعداد أدلة تجميعية عند دراسة المشاركة السياسية، وسوف يتم شرحه بالتفصيل في الفصول الالية عند القيام باستخدامه في التحليل.

تم استخدام أسلوب التحليل العاملي للحصول على دلائل لقياس قيم النوع الاجتماعي للمرأة، وقيم النوع الاجتماعي للرجل في الأسرة المعيشية التي تعيش بها، وقيم النوع الاجتماعي للمجتمع. كما تم استخدام التحليل العاملي أيضا للحصول على دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة، وسوف يتم شرح هذه الدلائل بالتفصيل والمتغيرات التي دخلت في تكوينها في الفصول الالية عند القيام باستخدامها في التحليل. هذا وقد تم استخدام طريقة المكونات الرئيسية في كل الحالات وتم تكوين الدلائل النهائية كتوليفة خطية من المكونات الرئيسية؛ ليست أول مكون رئيس، وبالتالي فإن متوسطها يساوي الصفر ولكن انحرافها المعياري لا يساوي الواحد. هذا يعني أنه لا يمكن مقارنتها ببعضها البعض من حيث القيم ولكن يمكن مقارنة تبايناتها وفقاً للعوامل المختلفة الداخلة في التحليل ومقارنة أنماط هذه التباينات بين الدلائل المختلفة.

ولمقارنة الفروق بين متوسطات هذه الأدلة، تم استخدام اختبارات لتساوي الفرق بين المتوسطات في مجتمعين مستقلين أو تحليل التباين لاختبار تساوي الفرق بين المتوسطات في أكثر من مجتمعين مستقلين.



رابعاً- نتائج التحليل المعمق - العوامل غير المباشرة (المساعدة) للتمكين

أ- العوامل المساعدة على مستوى الفرد:

1. تعليم المرأة

يقاس تقدم المجتمعات بمدى التقدم المتحقق في مجال التعليم فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر ويتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وله روابط وثيقة بخفض مستويات الفقر كما إنه يساهم بشكل فعال في الترابط الاجتماعي.

إن السير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أصبح من الأولويات في أغلب دول المنطقة، ولا يعد التعليم كهدف ثاني من الأهداف الإنمائية للألفية فقط وإنما يدخل تطور التعليم في تحقيق التقدم لمعظم هذه الأهداف.

ويعد تعليم المرأة أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة والمؤسسات التربوية فلا تزال التباينات حسب النوع الاجتماعي كبيرة نتيجة التمييز بين الذكور والإناث تبعاً للتقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة وبالتالي عدم تحقيق فرص متساوية للحصول على التعليم أصلاً والاستمرار بالمراحل المتقدمة من التعليم.

فالتعليم هو أحد الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية ويكون فاعلاً في فهم المرأة لحقوقها الذي نصت عليها اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة العاشرة فقد أشارت إلى الحق في القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في مراحل التعليم كافة، وغيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

أن التعليم هو الطريق المعبد والسالك للوصول إلى تمكين المرأة في جميع المجالات، فمعدلات وفيات الأطفال الرضع ودون الخامسة تنخفض عند الأمهات المتعلقات وبشكل أكبر كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي وتشير نتائج MICS4 لسنة 2011 إن الأطفال المولودين لأمهات غير متعلقات يواجهون زيادة في خطر التعرض للموت قبل وصولهم سن الخامسة مقارنة بالأطفال الذين أمهاتهم يحملن شهادة الدراسة المتوسطة فأعلى (42 مقابل 33 وفاة لكل ألف ولادة حية).

أن الأمهات الحاصلات على الشهادة الابتدائية والمتوسطة فأعلى كان أطفالهن أقل معاناة من حلاتي نقص الوزن والتقرم. كذلك يتأثر استخدام موانع الحمل بالمستوى التعليمي للمرأة فالنساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل ترتفع من (45%) بين النساء غير المتعلقات إلى (51%) بين النساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية وإلى (57%) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى. كما إن الطرق المستخدمة لمنع الحمل تتأثر أيضاً بالمستوى التعليمي للنساء. ويظهر تأثير المستوى التعليمي للمرأة في الولادة من خلال اعتمادهن على أشخاص مؤهلين (طبيب، ممرضة، قابلة مأذونه) فقد بلغت نسبة الولادات التي تمت منذ عام 2009 من



قبل الأشخاص المؤهلين (95%) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى مقابل (81%) للنساء غير المتعلّقات والولادة في مستشفى أو مركز صحي (82%) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى مقابل (66%) للنساء غير المتعلّقات.

ويؤثر المستوى التعليمي للأمهات في نسب التحاق الأبناء بالتعليم حيث أظهرت نتائج MICS4 لسنة 2011 زيادة نسب التحاق الأبناء كلما ارتفع مستوى التعليم للأمهات فالأمهات اللواتي يحملن الشهادة المتوسطة فأعلى يلتحق (97%) من أبنائهن في التعليم الابتدائي و(91%) ممن تحمل أمهاتهم الشهادة الابتدائية و(81%) ممن أمهاتهم غير متعلّقات.

وحتى بالنسبة للزواج المبكر فإن هذه الحالة تتأثر بمستوى تعليم الأمهات فقد بلغت نسبة المتزوجات بعمر 15-19 سنة (26%) ممن أمهاتهن غير متعلّقات في حين لا تتجاوز النسبة (10%) ممن أمهاتهن يحملن الشهادة المتوسطة فأعلى وهكذا الحال بالنسبة للمعرفة الكافية للنساء بمرض نقص المناعة (الايديز) حيث بلغت (6%) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى بينما لا تتجاوز (4,0%) للنساء غير المتعلّقات و(1,2%) للنساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية ويؤثر مستوى تعليم المرأة في موقفها من العنف الأسري حيث أن (67%) من النساء غير المتعلّقات يعتقدن أن من حق الأزواج ضرب زوجاتهم مرة واحدة أو مرات متكررة لعدد من الأسباب منها الخروج من البيت دون علم الزوج، أو إهمال الأطفال، أو رفض المعاشرة، أو المجادلة مع الزوج، أو إحراق الطعام، أو كونها مبذرة، أو إفشاء أسرار البيت أو أسرار الزوج.

مما تقدم نستنتج مدى تأثير التعليم في تمكين المرأة الاجتماعي فهو يمس حياة الأسرة والمجتمع بالكامل. وهذا التأثير يمتد إلى تمكين المرأة الاقتصادي وتمكينها السياسي فالتعليم هو العصب الرئيس لتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة.

ومن أجل الوقوف تفصيلاً على دور تعليم المرأة في العراق وأثره في تمكين المرأة كعامل مساعد بل كأحد أهم العوامل المساعدة، لابد من تحليل البيانات الإحصائية المتوفرة في هذا المجال فقد أشارت نتائج مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية في العراق (I-WISH) لسنة 2011 (جدول 1-4) أن (33,6%) من النساء بعمر 15-54 سنة لم يحصلن على شهادة وبنسبة مقاربة من النساء (34,3%) حاصلات على الشهادة الابتدائية وتنخفض النسبة كلما تقدمنا في مراحل التعليم المتوسط والإعدادي والدبلوم والجامعي فأعلى.

بهذا نستطيع القول إن قدرة التعليم على السير نحو تحقيق التقدم في تمكين المرأة لا يزال يواجه تحديات بارزة، فالأمية لا تزال تشكل هاجساً رئيساً وعبئاً ثقيلاً، لاسيما في الريف حيث ترتفع نسبة النساء غير الحاصلات على شهادة إلى (50,6%) من مجموع النساء الريفيات مقابل (27%) من مجموع النساء الحضريات. ويلاحظ إن التباين يقل في مرحلة التعليم الابتدائي لكونه إلزامياً ولكن الفجوة تتسع بين الريف والحضر في المراحل اللاحقة من التعليم نتيجة التمييز حيث يقل احتمال انتظام البنات في الدراسة.

كما إن التباينات واضحة بين المحافظات فمحافظة المثنى ترتفع فيها نسبة النساء ممن هن بدون شهادة إلى (59,7%) تليها محافظة أربيل بنسبة (53,4%) في حين تنقلص هذه النسبة في محافظة بغداد إلى (22,4%) تليها محافظة كربلاء بنسبة (25,6%)، وفي الوقت نفسه نجد أن محافظة كركوك تحظى بأعلى نسبة (47,6%) من النساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية تليها محافظتا بابل وكربلاء.



بصورة عامة فإن ارتفاع نسبة النساء غير الحاصلات على شهادة يكون على حساب انخفاض نسبتهم من الحاصلات على التعليم بمراحله المختلفة فهي مثلاً ترتفع في محافظة بغداد لمرحلة التعليم المتوسط والإعدادي والمرحلة الجامعية فأعلى ولكن الشهادة السائدة هي الشهادة الابتدائية في جميع المحافظات مع وجود تباينات بينها على حساب ارتفاع نسبة النساء اللاتي لم يحصلن على شهادة كما هو الحال في محافظة أربيل أو انخفاض نسبة الحاصلات على الشهادة للمراحل التعليمية المتقدمة.

وعلى الرغم من أن نسبة النساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة قليلة إلا أنه يلاحظ إن محافظة السليمانية تحظى بأعلى نسبة (20,6%) تليها محافظتا بغداد ودهوك وفي مرحلة التعليم الإعدادي فإن (8,6%) تشكل أعلى نسبة وهي في محافظة بغداد كذلك بالنسبة للتعليم الجامعي فأعلى بنسبة (13,3%) وهي أيضا في محافظة بغداد.

في الواقع أن فرص التعليم للنساء أصبحت متاحة للأجيال أكثر مما هي عليه في الماضي نتيجة للتوجهات نحو تحقيق المساواة في فرص التعليم والقضاء على التمييز ضد المرأة والإيمان بأهمية تعليم المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع وتؤكد هذه الحقيقة البيانات الإحصائية كما هو موضح بالشكل (1) حيث تشكل النساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة في الفئة العمرية 15-19 سنة والبالغة (30,4%) ضعف نسبتهم في الفئة العمرية 20-24 سنة وتتسع الفجوة في الأعمار الأكبر حتى تصل في الفئة العمرية 50-54 سنة نسبة لا تتجاوز (5,3%). ويبدو أيضا تأثير الأجيال في نسبة ممن هن بدون شهادة فهي الأقل بين النساء بعمر 15-19 سنة ولكنها ما زالت مرتفعة بشكل عام فهي تشكل (26,5%) من النساء الشابات وهي نسبة عالية على الرغم من تحسن فرص التعليم المتاحة للنساء من قبل الأسرة ومن قبل الدولة من جانب آخر.

جدول 4-1: توزيع النساء 15-54 سنة حسب الحالة التعليمية والمنطقة والمحافظه

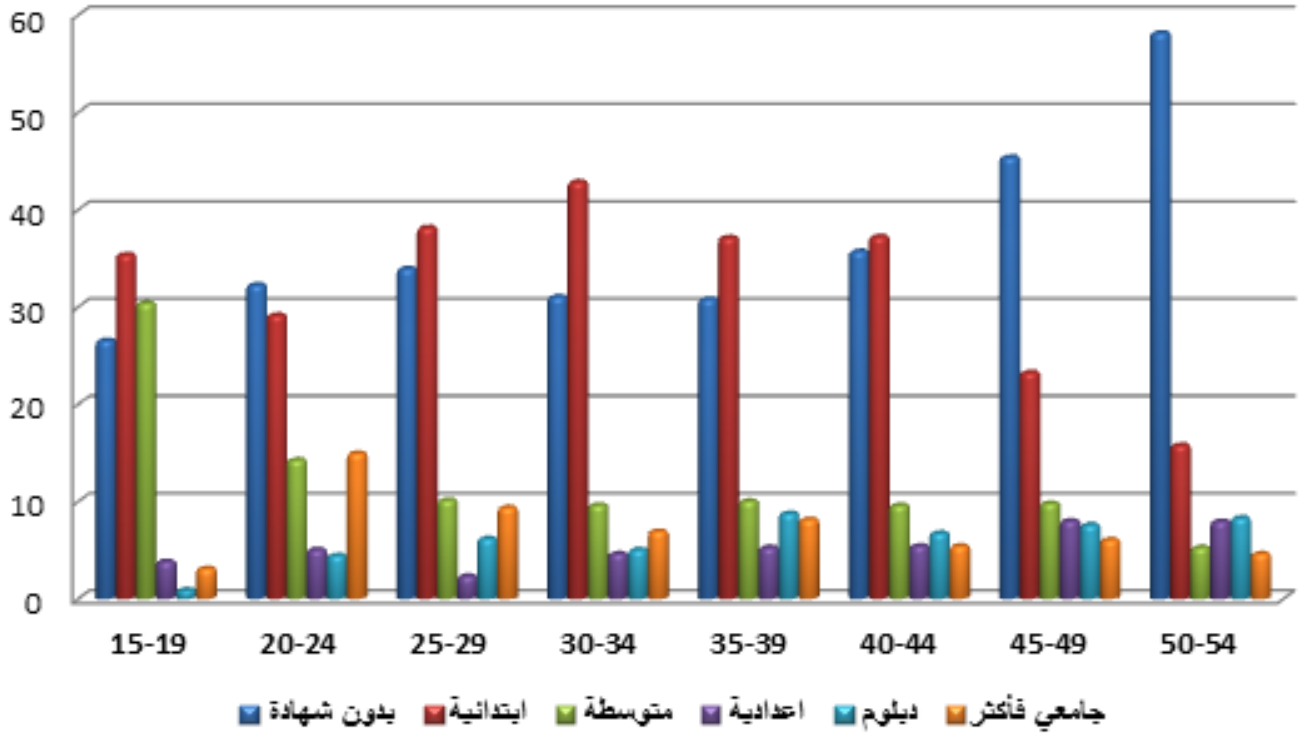
المحافظة	لم تحصل على شهادة	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	جامعي فأكثر	المجموع
دهوك	46,2	24,0	16,0	4,2	5,4	4,2	100
نينوى	35,4	40,0	12,6	2,9	2,7	6,4	100
سليمانية	34,3	28,0	20,6	5,5	5,9	5,7	100
كركوك	27,7	47,6	11,7	1,9	6,3	4,8	100
أربيل	53,4	16,2	0,715	4,1	4,7	6,0	100
ديالى	26,3	41,9	14,1	4,4	7,2	6,1	100
الأنبار	39,1	38,3	9,6	2,2	6,8	3,9	100
بغداد	22,4	32,8	16,9	8,6	6,1	13,3	100

المحافظة	لم تحصل على شهادة	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	جامعي فأكثر	المجموع
بابل	26,1	42,3	14,4	4,8	6,3	6,0	100
كربلاء	25,6	42,0	14,0	5,4	3,5	9,6	100
واسط	44,6	31,3	10,4	4,6	3,7	5,5	100
صلاح الدين	38,0	39,2	11,2	2,5	4,6	4,6	100
النجف	30,8	37,3	11,8	2,5	4,2	13,4	100
الديوانية	37,3	31,7	14,3	2,1	4,5	10,2	100
المثنى	59,7	25,0	8,0	1,6	1,9	3,7	100
ذي قار	44,2	32,5	11,5	3,5	4,3	4,0	100
ميسان	47,8	28,1	12,3	2,2	5,1	4,5	100
البصرة	30,4	34,4	16,4	5,7	6,8	6,2	100
حضر	27,1	33,5	16,9	6,0	6,6	9,9	100
ريف	50,6	36,3	7,8	1,6	1,9	1,8	100
وسط وجنوب	31,9	36,3	13,7	4,8	5,2	8,1	100
إقليم كوردستان	43,0	23,4	18,0	4,8	5,4	5,4	100
المجموع	33,6	34,3	14,4	4,8	5,3	7,6	100

ومن خلال مقارنة مستوى تعليم المرأة المتزوجة مع المرأة غير المتزوجة نلاحظ ارتفاع نسبة النساء اللاتي لم يحصلن على شهادة من المتزوجات حيث بلغت (37,5%) مقابل (25,1%) من النساء غير المتزوجات وهو ما يعكس أيضا الفارق بين الأجيال السابق الإشارة إليه، كما تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة النساء المتزوجات من الحاصلات على الشهادة الابتدائية مقارنة بالنساء غير المتزوجات ولكن بعد هذه المرحلة الدراسية تتفوق نسبة النساء غير المتزوجات من الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى مما يوضح أن الزواج وما يترتب عليه من حمل وإنجاب يقف أمام استمرار النساء في مواصلة التعليم إلى مراحل متقدمة. ولكن الغالب في ثقافة المجتمع في العقود الماضية الاكتفاء بمرحلة التعليم الابتدائي للبنات هذا إلى جانب عدم تغطية الخدمات التربوية للمناطق الريفية بشكل خاص وبعد المدارس عن مناطق السكن مما يضطر الأسر إلى إيقاف تعليم بناتها. هنا يجب الإشارة إلى أن التوزيع في حالة اللاتي لم يسبق لهن الزواج غير دقيق عند المستويات التعليمية الأعلى بسبب وجود نسبة كبيرة منهن مازلن في أعمار صغيرة لا تسمح بإتمام التعليم.



شكل 1-4: التعليم حسب الفئات العمرية



ومع كل تلك الأسباب لا تزال هناك فجوة بين المستوى التعليمي للذكور والإناث حيث أظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 لسنة 2011 أن معدل الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي هو (92,7%) للذكور مقابل (85,3%) للإناث ومقياس مساواة النوع الاجتماعي للمرحلة الابتدائية هو (0,92) وهذا يعني أن كل (100) تلميذ ملتحق بالتعليم الابتدائي يقابله التحاق (92) تلميذة، أما في مرحلة التعليم الثانوي فإن معدل الالتحاق ينخفض لكلا الجنسين. والفجوة تتسع بين الذكور والإناث فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور (52,2%) وللإناث (42,9%) مشيراً إلى مقياس مساواة النوع الاجتماعي (0,82). ويكون التباين كبيراً في مقياس مساواة النوع الاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية إذ يشكل (0,86) لمرحلة التعليم الابتدائي بينما في المناطق الحضرية يشكل (0,96)، وفي المرحلة الثانوية (0,57) في الريف مقابل (0,95) في الحضر.

2. عمل المرأة بأجر

إن منافع زيادة دور المرأة الاقتصادي متعددة، فزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل، وتنوع مجالات الأعمال التي تمارسها، يمكنهما أن يحدثا آثاراً إيجابية بالنسبة لها، من بينها: تحسين المستوى المعيشي للمرأة نفسها ولأسرتها، واكتسابها المزيد من الثقة بنفسها، وحفز بقية أفراد أسرتها على الإبداع والعمل، والتوجه نحو تحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات. وينعكس الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة على المجتمع ككل من خلال الارتباط السببي بين تلك المعدلات ومعدل الإعالة الاقتصادية، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للأفراد رجالاً ونساءً.

إن العراق يتسم بسيادة سوق عمل ذكوري رغم ارتفاع نسبة النساء في سن العمل لتشكّل نحو 54% وسجلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي 14,2% عام 2003 وارتفعت فقط إلى 18% عام 2008 (وزارة التخطيط وبيت الحكمة، 2008). كما إن 56% من العاملين بعمر 10 فأكثر بدون أجر، غالبيتهم من النساء وما يقارب من ثلثهم في الفئتين الأفقر (وزارة التخطيط، 2009).

أظهرت نتائج مسح الأحوال الصحية والاجتماعية للمرأة أن (11%) من النساء كن يعملن بأجر وقت المسح بينما (89%) منهن كن لا يعملن بأجر (جدول 2). وترتفع نسبة النساء اللواتي لا يعملن بأجر في الريف إلى (92%) مقابل (87%) في الحضر وفي وسط العراق وجنوبه (89%) مقابل (86%) في إقليم كردستان. أما التباينات على مستوى المحافظات فهي تتراوح بين (92,1%) كأعلى نسبة في محافظة المثنى و(77,6%) كأقل نسبة في محافظة دهوك.

جدول 2-4: توزيع النساء حسب الحالة العملية والزواجية والمنطقة والمحافظة

المحافظة	لم يسبق لها الزواج			سبق لها الزواج			إجمالي	
	حكومي	خاص	المنزل	لا تعمل	لا تعمل	لا تعمل	لا تعمل	تعمل
دهوك	3,5	0,8	12,4	83,2	8,0	0,6	17,7	77,6
نينوى	4,4	0,3	1,9	93,4	7,3	0,3	1,2	91,8
سليمانية	8,4	0,8	0,8	90,1	9,8	3,6	0,8	87,8
كركوك	16,8	0,3	0,0	82,8	6,7	0,0	1,0	89,4
أربيل	3,5	1,0	0,9	94,6	11,8	2,5	1,3	87,5
ديالى	6,7	0,1	0,0	93,2	8,5	1,8	0,5	90,2
الأنبار	6,4	0,9	3,	89,4	7,4	4,1	3,4	86,4
بغداد	7,1	0,7	1,8	90,4	11,6	1,9	0,9	87,1
كربلاء	0,7	5,3	0,0	94,0	5,1	2,2	2,8	90,8



اجمالي		سبق لها الزواج				لم يسبق لها الزواج				المحافظة
تعمل	لا تعمل	لا تعمل	المنزل	خاص	حكومي	لا تعمل	المنزل	خاص	حكومي	
8,4	91,6	90,3	1,1	1,4	7,2	94,8	1,4	1,0	2,8	واسط
11,0	89,0	87,6	5,2	1,5	5,7	92,1	4,1	1,5	2,3	صالح الدين
11,2	88,8	86,3	4,1	2,1	7,5	95,1	0,0	3,0	2,0	التجف
13,2	86,8	84,4	1,6	3,0	11,0	92,6	0,5	0,5	6,4	الديوانية
7,9	92,1	92,7	3,3	0,9	3,1	90,4	1,2	3,7	4,7	المثنى
11,2	88,8	88,5	2,3	2,8	6,3	89,5	3,9	0,9	5,6	ذي قار
10,0	90,0	88,2	2,3	0,6	8,9	94,5	0,0	0,1	5,4	ميسان
10,1	89,9	88,0	1,4	2,3	8,3	94,8	1,4	0,4	3,4	البصرة
13,2	86,8	85,0	2,0	1,9	11,1	90,7	1,5	0,7	7,1	حضر
7,6	92,4	92,6	3,5	1,6	2,4	91,9	4,5	1,4	2,2	ريف
10,7	89,3	88,2	2,0	1,6	8,1	91,9	2,0	0,9	5,1	وسط وجنوب
14,3	85,7	82,7	4,6	3,1	9,6	90,1	3,0	0,6	6,3	إقليم كوردستان
11,6	88,4	87,2	2,4	1,8	8,6	91,0	2,3	0,9	5,8	المجموع

أما فيما يتعلق بنوع القطاع، فإن معظم العاملات في القطاع العام يعزى بالتأكيد لميل الثقافة التقليدية والعادات الاجتماعية إلى تقبل عمل المرأة في قطاع حكومي للشعور بالحماية والأمان كنتيجة للتشريعات القانونية الحاكمة له كأجهزة دولة، لا سيما في مجال تقديم الخدمات العامة التي تشكل امتداداً لعمل المرأة الأسري في أنشطة التعليم والصحة وغيرها خاصة في المدن الكبيرة (أربيل 11,8% وبغداد 11,6%)، مقابل نسب أقل في القطاع الخاص لأنه يدار من قبل الأفراد وهناك تخوف من تعرض المرأة للتحرش والمضايقات والحقوق غير مكفولة بشكل مقبول كما في مجال الأجازات والضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد. يظهر الجدول كذلك نسبة مرتفعة للعمل المنزلي في محافظة دهوك للنساء المتزوجات (17,7%) وغير المتزوجات (12,4%) بسبب طبيعة المنطقة المتشددة اجتماعياً ومحيطها الريفي.

وعلى مستوى الفئات العمرية فإن أعلى نسبة للنساء اللواتي يعملن بأجر هي عند الفئات العمرية الأكبر (35 فأكثر) وتتراوح حول 19%، أما الأعمار الشابة فمن الطبيعي أن ترتفع نسبة النساء اللواتي لا يعملن فقد يكن في مراحل التعليم ولا يعملن أو مازلن حديثات التخرج.

وهنا لابد أن نؤكد حقيقة هي أن عمل المرأة عامل مساعد مهم جداً ويؤثر بشكل غير مباشر في تمكين المرأة، هذا إلى جانب أنه يساهم في التقليل من الفقر الأسري كما يلعب دوراً محورياً كوسيط في تحقيق الأهداف التنموية، لكن بيانات الـ I-WISH لم تكن وافية في هذا الجزء حيث لم تتطرق إلى أي تفاصيل خاصة بهذا العمل وطبيعته بما لا يسمح بقياس إذا ما كان هذا العمل يمكن أن يلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر في تمكينها أم لا، وبالتالي لا نملك في هذا البحث سوى افتراض أن العمل هو عامل مساعد للتمكين.

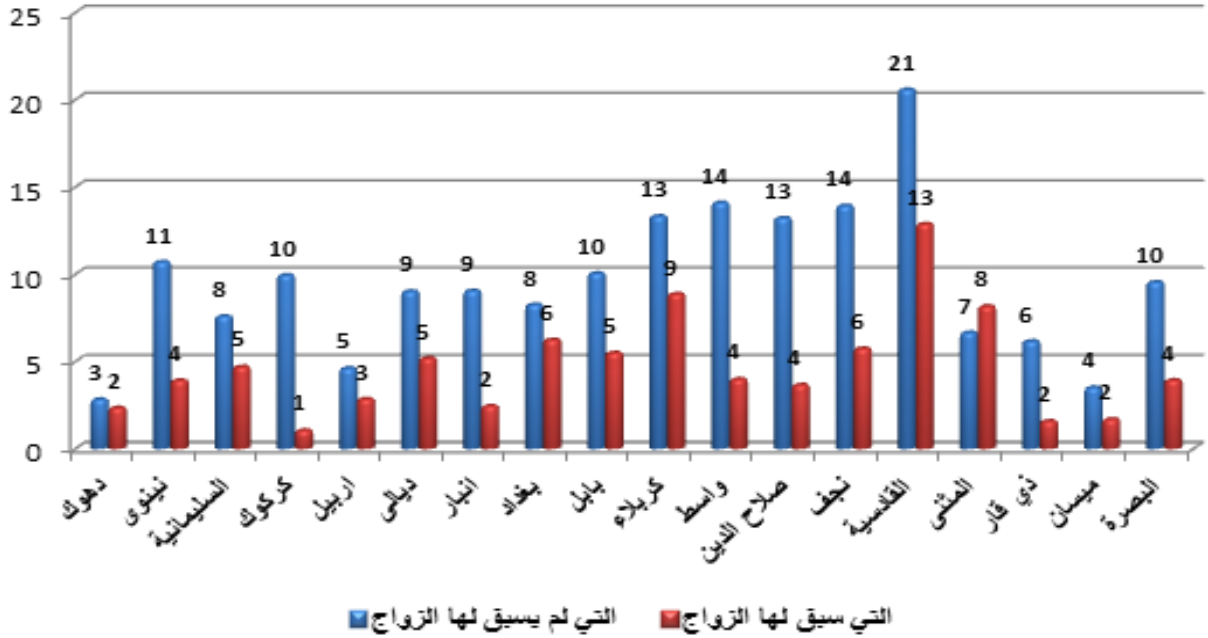
لتحليل السبب وراء عدم عمل النساء بأجر، ظهر تباين موقف الأهل تبعاً للحالة الزوجية فكان عدم موافقة الأهل هو النسبة الأعلى في جميع المحافظات في حالة المرأة التي لم يسبق لها الزواج (شكل 2) حيث يظهر التباين في ممانعة الأهل حسب الحالة الزوجية، ويلاحظ أن الاختلاف كبير في محافظات بابل و واسط، وصلاح الدين والنجف بفارق يفوق الضعفين تقريباً. إن قيم النوع الاجتماعي لا تؤيد عمل المرأة خارج المنزل، ويفضل إعداد الفتاة لتقوم بدورها الأسري لأن الرجل هو المسؤول قانوناً وشرعاً عن إعالة الأسرة. يمكن أن نفسر سبب انخفاض الممانعة في حالة المرأة التي سبق لها الزواج إلى استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية منذ التسعينات وتفاقمها بعد 2003 متمثلة بارتفاع مستويات التضخم والبطالة وغيرها، وما نجم عن ذلك من ظروف مالية قاهرة وتزايد المسؤوليات بالنسبة للمتزوجات ولمن سبق لها الزواج من المطلقات والأرامل والمهجورات، مما جعل الأزواج لا يمانعون، في كثير من الحالات، عملها لإعالة أسرته. هذا وتقدم محافظة أربيل مثلاً جيداً (جدول 2) حيث يلاحظ هذا التفاوت بين اللاتي لم يسبق لهن الزواج من العاملات في القطاع العام (3,5%) مقابل (11,8%) نسبة اللاتي سبق لهن الزواج.

بحسب بيانات البنك الدولي في تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي (2010) فإن تحليل مساهمة المرأة في سوق العمل تكشف إنها تتركز في القطاع العام (53% من القوى العاملة النسوية)، تليها العمالة بدون أجر في الزراعة (31%)، ثم العمل بدون أجر في القطاعات غير الزراعية (10%)، فيما تعمل 3% فقط من النساء بأجر في القطاع الخاص.

وتعمل 78% من النساء الفقيرات في الزراعة بدون أجر، وحوالي 11% في القطاع العام، و8% منهن بدون أجر خارج القطاع الزراعي، وأيضاً 3% منهن في القطاع الخاص بأجر. لكن التمييز السلبي بالنسبة للإناث يكون أكبر في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم عموماً. ورغم ذلك نجد زيادة واضحة في عدد العاملين، من الذكور والإناث، في القطاع غير المنظم رغم أن الإحصاءات الرسمية لا تخبر بالكثير عن عمل النساء في القطاع غير المنظم، ولا تحدد بدقة العائد الاقتصادي من أنشطتهن الإنتاجية. وهو أمر ينبغي الالتفات إليه في رسم الاستراتيجيات الإحصائية في المستقبل بحيث تستوعب هذا المجال.



شكل 2-4: توزيع النساء (غير العاملات بأجر وقت المسح) وفقاً لسبب عدم موافقة الأهل على العمل مقابل أجر حسب المحافظة والحالة الزوجية



3. العمر عند الزواج

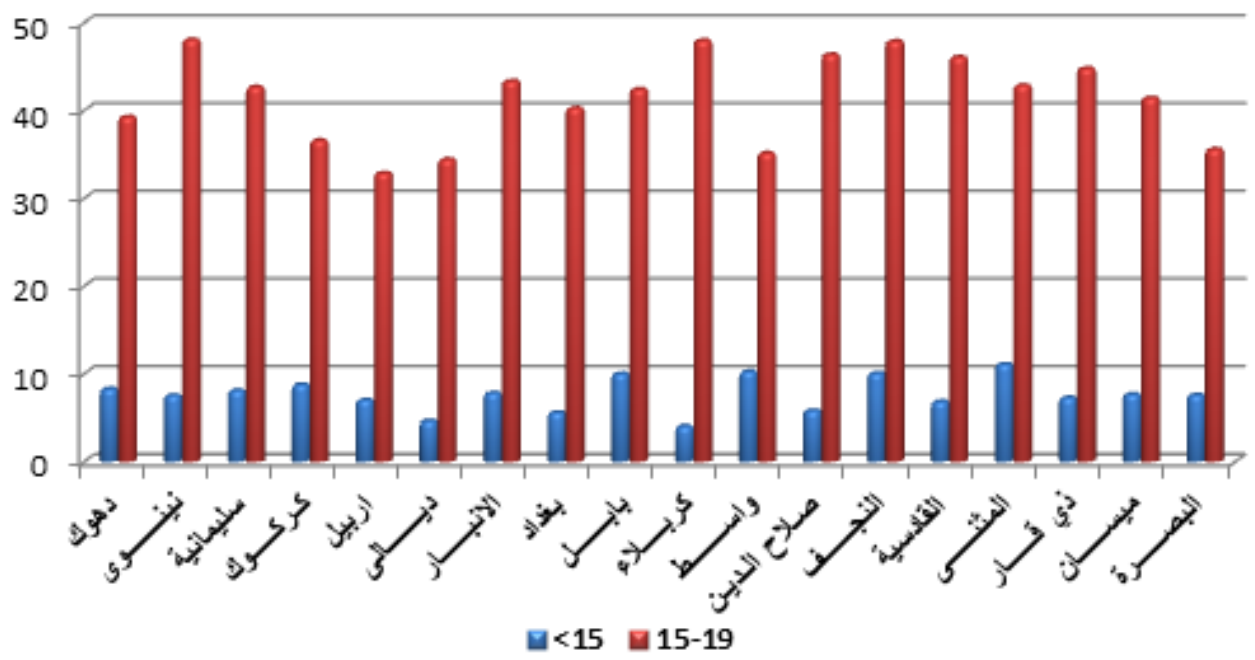
إن الزواج المبكر تترتب عليه مخاطر صحية عند الحمل والإنجاب في هذا العمر المبكر فضلاً عن تأثيره في التكوين الأسري لأنه مبني على عدم وضوح الرؤيا والفهم لدى المرأة الصغيرة في تربية أولادها وإلى مخاطر الوفيات بسبب الحمل والولادة والنفاس وإلى ترك الدراسة والتوقف في مرحلة متدنية من المستوى التعليمي. إن الزواج المبكر يعد مخالفاً لحقوق الإنسان فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحرية والموافقة الكاملة على الزواج. أما بالنسبة لاتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة فقد أكدت توفير الحماية للطفل ضد الزواج المبكر في البند رقم 16 وهناك اتفاقيات ومواثيق دولية أخرى تعارض الزواج المبكر.

يبدو إن هناك اتجاهاً نحو الزواج المبكر في المجتمع العراقي وأن هذا الاتجاه قد ازداد عند الأجيال الجديدة، فقد أشارت النتائج إلى أن (42,5%) من النساء بعمر 25-29 سنة اللاتي سبق لهن الزواج قد تزوجن بأعمار تتراوح بين 15 و19 سنة، و(65%) من النساء بعمر

20-24 سنة اللاتي سبق لهن الزواج قد تزوجن أيضا عند العمر 15-19، وقد كانت هذه النسبة تتراوح حول الثلث في الأجيال الأكبر سناً (جدول 3). ويلاحظ أن (7%) من النساء اللاتي سبق لهن الزواج قد تزوجن عند أقل من 15 سنة.

هذا وتتقارب نسب الزواج بعمر أقل من 15 سنة وبدرجة أقل بعمر 15-19 سنة في إقليم كردستان ووسط العراق وجنوبه ولكن ترتفع نسب الزواج المبكر في المناطق الريفية حيث وصلت نسبة المتزوجات في الفئة العمرية 15-19 إلى (46%) مقارنة بـ (39,5%) في الحضر. أما بالنسبة للمحافظات فتتصدر محافظات المثنى و واسط والنجف وبابل في نسبة الزواج بعمر أقل من 15 سنة وبين 15 و19 سنة في محافظات النجف وصلاح الدين والقادسية ونيوى وكربلاء (شكل 3). إن ظاهرة الزواج المبكر تشكل ظاهرة تستوجب الوقوف عندها في جميع المحافظات مع تباينات قليلة، وعلى الرغم من أن حجم هذه الظاهرة أكبر في المناطق الريفية إلا أنها لا تشكل تبايناً واسعاً ومميزاً مما نستدل على أن نظرة الأسرة والمجتمع تتوجه نحو الزواج المبكر بغض النظر عن طبيعة البيئة وظروفها.

شكل 3-4: توزيع العمر عند الزواج المبكر حسب المحافظات



ولكن عندما نبحث في المؤشرات التي تتعلق بنظرة المرأة نفسها حول العمر المناسب لزواج بناتها نلاحظ إن أكثر من نصف النساء يرغبن في زواج بناتهن بين العمر 20 و24 سنة و(30,3%) منهم بالعمر ما بين 15-19 سنة وتتضاءل نسبة من يعتقدن بأن العمر



المناسب هو أقل من 15 سنة وأكثر من 25 سنة.

جدول 3-4: توزيع النساء بعمر 15-49 سنة حسب الفئات العمرية عند الزواج والمحافظة والمنطقة

المجموع	30 سنة فأكثر	29-25	24-20	19-15	أقل من 15 سنة	الفئات العمرية
100	0	0	0	71,6	28,4	19-15
100	0	0	26,1	65,3	8,6	24-20
100	0	6,8	46,8	42,5	3,9	29-25
100	2,1	16,2	42,2	33,8	5,8	34-30
100	10,5	21,3	30,6	33,7	3,9	39-35
100	12,4	15	34,4	31,9	6,3	44-40
100	11,7	16	34,1	29,9	8,3	49-45
100	5,7	12,7	34,9	39,6	7	حضر
100	4,3	9,7	32,2	45,9	7,8	ريف
100	5,3	11,6	33,9	41,9	7,2	وسط وجنوب
100	5,4	13,2	35,3	38,3	7,7	إقليم كردستان
100	5,3	11,8	34,1	41,4	7,3	المجموع

في الوقت الذي تُؤشر ظاهرة الزواج المبكر بعمر أقل من 15 سنة في محافظة المثنى أعلى نسبة فهي أيضاً تعبر عن وجهة نظر النساء في الزواج المبكر والتي تصدرت نسبتهن في هذه المحافظة لتبلغ (10,5%). وترتفع نسبة النساء اللاتي يعتقدن إن العمر المناسب للزواج بين 15 و 19 سنة في محافظات ميسان والأنبار والمثنى ونيوى والنجف على التوالي بينما تتميز محافظة بغداد بأعلى نسبة للنساء اللاتي يعتقدن أن العمر المناسب للزواج بين 20 و 24 سنة حيث بلغت (66,7%) تليها محافظة دهوك ثم كركوك.

وقد أظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4) تأثير المستوى التعليمي للأمهات في زواج بناتهن فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأمهات انخفضت نسبة الزواج المبكر لبناتهن وبالعكس ترتفع نسبة الزواج المبكر للبنات مع تدني المستوى التعليمي للأمهات. وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع عند الحديث عن التعليم كما تتأثر ظاهرة الزواج المبكر حسب مستوى دليل مؤشر الثروة فهي تشكل (17%) للنساء المنحدرات من الأسر الأغنى مقابل (19%) للنساء المنحدرات من الأسر الأفقر.

ومع اعتبار العمر عند الزواج أحد العوامل المساعدة وغير المباشرة التي تؤدي إلى تمكين المرأة فإن واقع الحال في العراق بالنسبة للزواج المبكر له تأثير سلبي في تمكين المرأة إلى جانب المخاطر الصحية والاجتماعية المترتبة على ذلك، بل يؤدي إلى تعرضها إلى

العنف الأسري بنسبة أكبر من النساء اللواتي يتزوجن بعمر أكبر.

4. قيم النوع الاجتماعي

يعنى الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية بالمساواة وتمكين المرأة لذلك اهتم المجتمع الدولي بالحريات المتاحة للنساء وفيما يمكن ان يساهم في إحداث التغيير الاجتماعي حيث أن القصور التنموي الذي تعاني منه المجتمعات يعود إلى غياب المرأة أو بالأحرى تغييبها عن الإسهام في تقدم المجتمع.

تعد قيم النوع الاجتماعي للمرأة من الركائز الأساسية لتمكين المرأة واستقلاليتها في صنع القرار، فعلى المرأة أن تمكن نفسها على الرغم من الملبسات والقيود الاجتماعية طالما أن هناك إطاراً قانونياً يضمن حقوقها ولو أن تطبيقه يواجه بعض التحديات المتمثلة بالتقاليد والثقافات الاجتماعية الموروثة ذات النظرة السلبية للمرأة ابتداءً من نظرة الوالدين إلى ولادة أنثى في الأسرة وإنفاضة الأدوار لها وتنشئتها بموجب الأطر الاجتماعية والثقافية السائدة.

ولقياس قيم النوع الاجتماعي للمرأة فقد استخدمنا نتائج مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية (I-WISH) حول المواضيع الآتية بالنسبة للمرأة التي سبق لها الزواج:

- رأي المرأة في المشاركة في الانتخابات كمرشحة وناخبة (نعم = 1، لا = صفر)،
- أسباب عدم المشاركة في الانتخابات (الانتخابات/ السياسة من شأن الرجال = 1، لا = صفر)،
- هل أسباب عدم العمل مقابل أجر هو كونها منشغلة بأعمال المنزل وتربية الأطفال (نعم = 1، لا = صفر)
- هل هناك تمييز في أسرتها بين البنين والبنات في أمور مختلفة أم لا، حيث تعني الإجابة بنعم مشاركتها أو موافقتها على هذا التمييز، وقد اشتملت هذه الأمور على التمييز في المصروف، الخروج بمفرده/مفردتها، الإنفاق على التعليم، المشاركة في القرارات في الأسرة، اختيار الأصدقاء/ الزوج/ الزوجة (يوجد تمييز = 1، لا يوجد تمييز = صفر)
- هل المرأة والرجل متساوون في الحقوق والواجبات من وجهة نظرهما، وإذا لم يكن ذلك فما هي الأسباب. وقد تم تكويد الإجابات أن القوانين غير منصفة للمرأة أو سوء الفهم للدين أو الثقافة على أنها قيم نوع إيجابية وتأخذ القيمة 1 حيث أنها تعبر عن إدراك المرأة لهذه المشاكل وتعبر عن قيم نوع إيجابية. كما تم ترميز الإجابات: الرجال قوامون على النساء وأنهم يتحملون مسؤولية أكبر بالقيمة صفر وتعبر عن قيم نوع سلبية فتلك الإجابات تمثل نظرة تقليدية ونمطية متحيزة ضد المرأة.
- مدى إدراكهن ووعيهن بالعنف من خلال دليل الوعي بالعنف الذي تم تكوينه من قبل فريق العمل بتقرير العنف ضد المرأة في هذا المشروع والذي تم تكوينه باستخدام أسلوب التحليل العملي عن طريق مجموعة من الأسئلة تتعلق بما إذا كانت المرأة ترى أن تصرفات معينة من قبل الرجل تعد عنفاً أم لا.

تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقاً في التحليل العملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية واستخراج دليل قيم النوع الاجتماعي للنساء اللاتي سبق لهن الزواج.



فضلا عن ذلك تم تحليل رأيها بالعمر المناسب للزواج للبنات وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من قبل البنات حيث أن هذه الأسئلة توضح مدى نمطية نظرة السيدة إلى دور المرأة في المجتمع. هذا ولم يتم إدراج تلك المتغيرات في تكوين الدليل مباشرة نظراً لانخفاض أعداد المشاهدات بها عن بقية المتغيرات الداخلة في تكوين الدليل.

أما بالنسبة للسيدة التي لم يسبق لها الزواج فقد تم تكوين الدليل الخاص بقيم النوع الاجتماعي بالمتغيرات نفسها ماعدا تلك الخاصة بالتمييز داخل الأسرة حيث أنه في أغلب الأحيان يقع التمييز من الأبوين أو الأخوة الذكور وليس من الأخت وبالتالي فإن التمييز في الأسرة لا يمثل قيم النوع الخاصة بالفتاة.

وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي (شكل 4) أن متوسط قيمة دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة المتزوجة بعمر 15-49 سنة في المناطق الحضرية (0,14) أعلى بشكل معنوي¹ عن الريف (-0,33).

محافظة بغداد تميزت بتفوقها بمتوسط دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة المتزوجة إذ بلغ 0,71 تليها محافظة ديالى (0,39) والقادسية (0,35) والسليمانية في إقليم كردستان بمتوسط قدره 0,31 في حين ظهرت أقل المتوسطات في محافظتي ذي قار وأربيل (-0,41). هذا وقد كان المتوسط أقل في محافظات الجنوب عنه في إقليم كردستان (باستخدام اختبار ت للفرق بين المتوسطين).

هذا وقد حصلت النساء الأوفر حظاً في مستوى التعليم (الدبلوم والجامعي) على قيم أعلى في مؤشر قيم النوع الاجتماعي (0,47) في حين حصلت اللاتي لم يحصلن على شهادة على أدنى متوسط (-0,21)، كما حصلت العاملات في القطاع العام على أعلى متوسط (0,66) مقارنة بأدنى متوسط للاتي لا يعملن (-0,07).

أما بالنسبة للمرأة غير المتزوجة بعمر 15-54 سنة فإن متوسط قيم الدليل في الحضر (0,12) مقابل (-0,36) في الريف، وكذلك كان المتوسط أعلى في إقليم كردستان (0,6) عن وسط وجنوب العراق (-0,15).

وقد تطابقت النتائج من حيث ارتباط مستوى التعليم والدبلوم والجامعي بأعلى متوسط (0,47 و 0,62) على التوالي، وكذلك العمل في القطاع العام (0,63).

وعند تحليل دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة غير المتزوجة على مستوى المنطقة نجد أن محافظة السليمانية في إقليم كردستان تميز بأعلى متوسط لدليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة حيث بلغ (0,91) تليها محافظة القادسية (0,77) ثم كربلاء النجف ودهوك وذي قار بينما سجلت محافظة كركوك أقل متوسط (-0,8) تليها محافظة ميسان.

أما بالنسبة للفئات العمرية فإن التباينات موجودة ولكنها ضئيلة وغير مهمة ولا تعكس حالة تستوجب التوقف عندها.

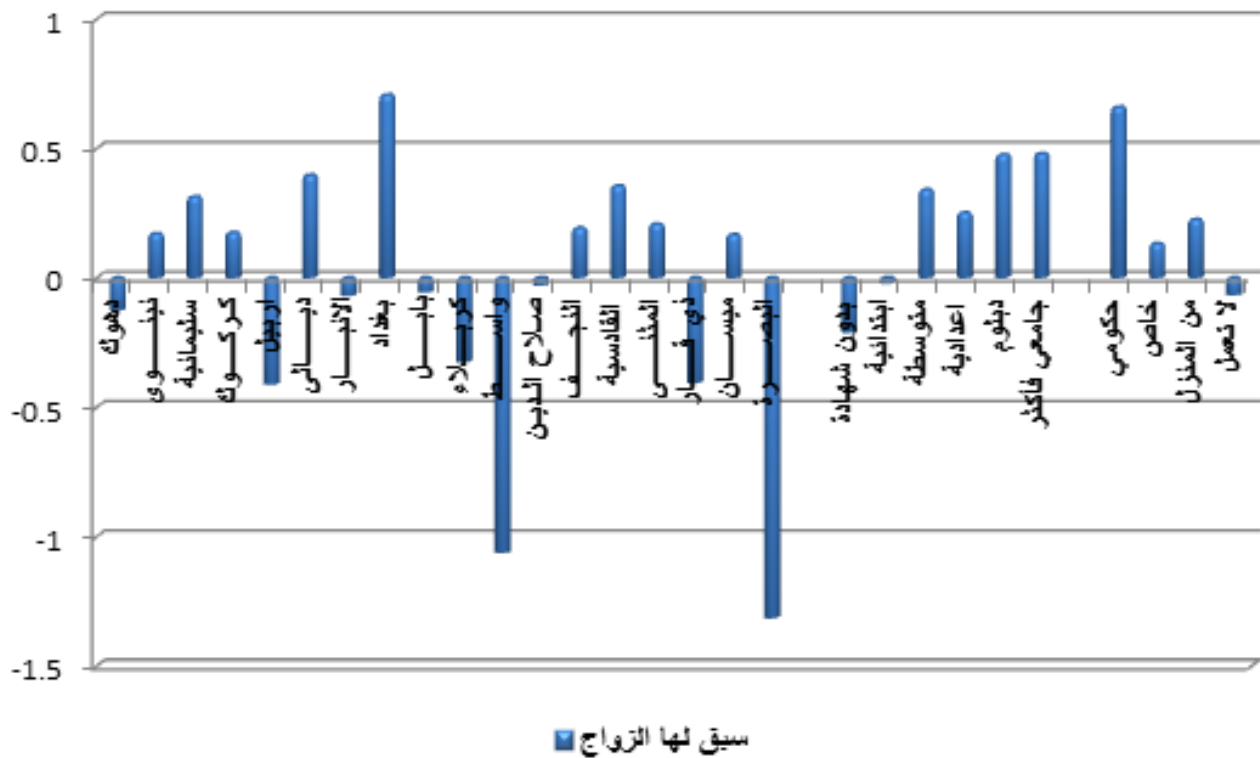
وعند توزيع المتغيرات التي دخلت في تكوين الدليل (جدول 4)، فإنها تعكس التباينات الموجودة في الدليل كما سبق الذكر.

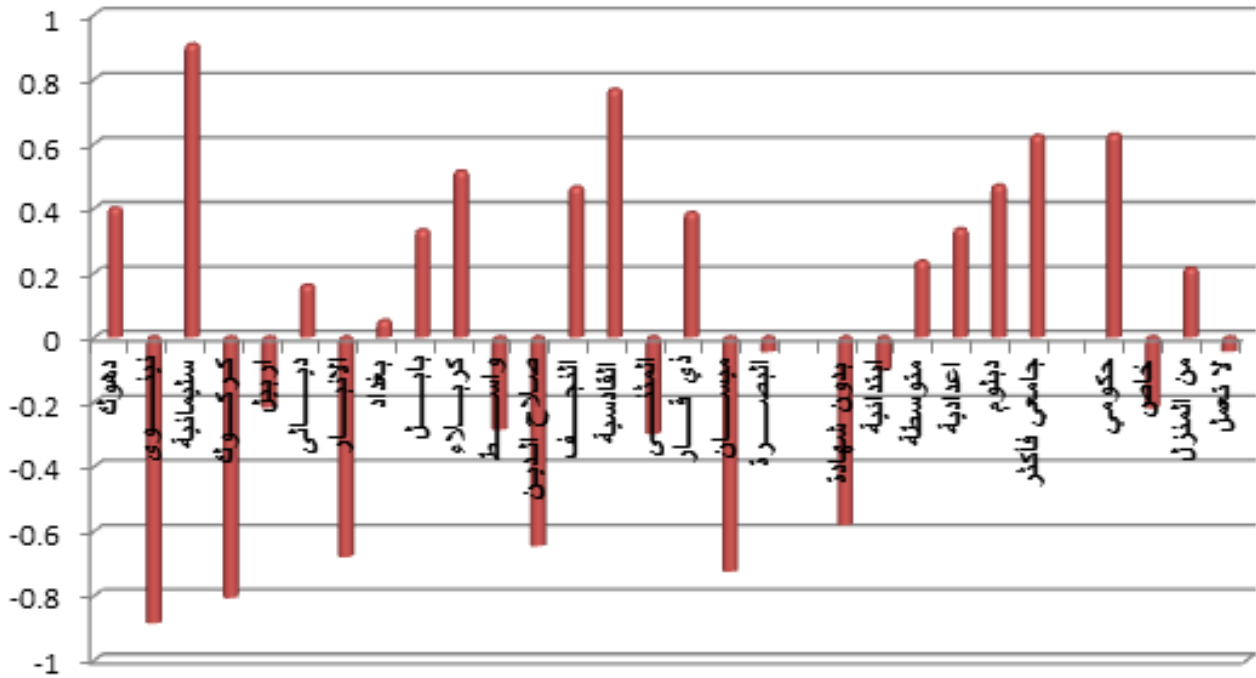
1 باستخدام T-TEST للفرق بين متوسطين



وعند النظر إلى عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم للبنات، يبدو أن العدد المناسب للأطفال حسب رأي النساء المتزوجات لبناتهن هو أربعة أطفال بدليل إن (41%) من النساء المتزوجات يرغبن بهذا العدد من الأطفال لبناتهن وهي تمثل ثقافة سائدة في المجتمع حول التصور المستقبلي لعدد الأطفال المرغوب بإنجابهم، والدور الإيجابي للمرأة، كما أن (29,7%) من النساء المتزوجات يرغبن لبناتهن بطفلين فأقل. ولا توجد تباينات في هذا التوجه باختلاف الأجيال حيث تقارب وجهات نظر النساء الشابات والأكثر عمراً، كما كانت هذه النسبة أعلى في وسط العراق وجنوبه (42%) عن إقليم كردستان (37%).

شكل 4-4: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي وفقاً للمحافظات والمستوى التعليمي والحالة العملية





لم يسبق لها الزواج

ولغرض الإحاطة بما يتعلق بهذا الموضوع لابد من أن نبحث عن واقع عدد الأبناء فهي تشير أيضا إلى أن أربعة أطفال هو العدد الذي تحظى به النساء بأعلى نسبة وهي (38,1%) وهذه الحقيقة تؤكد إن المرأة راضية عن هذا العدد من الأبناء بدليل توجيهها نحو بناتها بالعدد نفسه.

ولكن تطور المستوى التعليمي للمرأة كان له الأثر في تنظيم الأسرة وتحديد عدد الأطفال، ويلاحظ من البيانات المتوفرة من مسح الـ WISH-1 أن (41,7%) من النساء الحاصلات على الشهادة الجامعية فأعلى لديهن طفلان في حين أن (40,5%) من النساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية لديهن أربعة أطفال و(38,7%) من النساء اللواتي لم تحصلن على شهادة.

أما بالنسبة للعمر المرغوب لزواج البنت، فإن (59%) من النساء في الحضر قد رغبن لبناتهن أن يتزوجن عند العمر 20-24 مقارنة بـ (46%) في الريف بينما رغب (42%) من النساء في الريف لبناتهن أن يتزوجن عند العمر 15-19 و(3%) رغبن في العمر أقل من 15 سنة، ولكن هذه النسبة تعد أفضل من النسبة الحالية حيث تزوجت (8%) من النساء في تلك الفئة العمرية في الريف ولكنها مازالت تعكس الاتجاه نحو الزواج المبكر في الريف بصفة خاصة وفي العراق بصفة عامة.

إن النتائج بصورة عامة تعكس ايجابية قيم النوع الاجتماعي للمرأة إلى حد ما بتحقيق نسبة جيدة ولو أن الطموح بالوصول إلى أعلى منها بكثير وفي المستوى الرابع ولكنه على أية حال يعد مؤشراً مهماً للمساهمة في قدرة المرأة على صنع واتخاذ القرارات بشأن حياتها ودورها في الأسرة والمجتمع وثبات وجودها وتمتعها بالامتيازات التي كان يحظى بها الرجل والمحرومة منها لأن أحد أهم النتائج المترتبة على التمييز هو الحرمان.

إن القيم الإيجابية عن النوع الاجتماعي لا يصاحبها دائماً تنفيذ هذه القيم في الحياة، إنها في بعض الأحيان تعكس الأمل أو التطلع لتنفيذ هذه القيم وليس تطبيقها الفعلي في الحياة، ولكن من ناحية أخرى فإن القيم السلبية عن النوع الاجتماعي عادة يتم تطبيقها ولهذا السبب تعد هذه القيم مصدراً محتملاً للتمييز أكثر منه دليلاً على عكس ما هو شائع في الأدبيات (الشنيطي والشرماني، 2008).

جدول 4-4: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي

لم يسبق لها الزواج		سبق لها الزواج															
بسبب المجتمع لا يمنح حقوق متساوية للنساء بسبب القوانين/سوء فهم الدين/ الثقافة والبناء	لا تعمل بسبب الانشغال بأعمال المنزل والبناء	الانتخابات/ السياسة شأن الرجال	المرأة تشارك في الانتخابات كمرشحة	المرأة تشارك في الانتخابات كناخبة	يوجد تفرقة في أسرتهما بين الأولاد والبنات في						منسوية للنساء بسبب القوانين/سوء فهم الدين/ الثقافة	لا تعمل بسبب الانشغال بأعمال المنزل والبناء	الانتخابات/ السياسة شأن الرجال	المرأة تشارك في الانتخابات كمرشحة	المرأة تشارك في الانتخابات كناخبة		
					اختيار الزوج/ الزوجة	اختيار الأصدقاء	المشاركة في قرارات الأسرة	الخصوصية	الدفق على التعليم	موعد العودة للمنزل							المصروف اليومي
12,8	3,4	2,8	97,6	94,6	18,9	20,5	11,9	16,0	6,8	44,2	9,5	11,2	53,0	6,4	96,4	92,1	دهوك
20,1	8,7	35,4	62,5	57,9	36,8	29,7	33,9	26,7	23,2	56,6	29,9	19,9	57,1	39,5	65,3	49,6	نينوى
17,2	10,8	1,0	97,7	95,6	13,3	17,2	13,6	14,9	6,2	21,9	7,5	16,0	45,4	1,9	97,9	95,8	سليمانية
17,3	24,3	45,8	83,9	38,9	34,9	41,1	31,3	10,8	17,9	52,3	9,5	16,6	79,7	44,8	92,2	34,9	كركوك
22,9	10,5	2,8	95,1	93,4	20,5	24,5	18,7	33,3	18,5	51,2	24,5	13,8	25,4	6,8	87,5	85,6	أربيل
41,0	3,8	27,6	81,3	69,2	18,7	21,9	23,8	38,9	11,2	56,7	11,4	32,4	49,1	23,1	77,7	72,4	ديالى
28,7	1,7	42,3	81,5	39,3	51,1	51,0	63,8	65,1	22,4	87,7	24,5	23,8	44,9	55,9	81,6	27,2	الأنبار
41,4	1,4	18,2	79,1	59,2	24,5	20,6	20,3	16,2	12,3	53,5	24,7	40,8	45,8	25,4	78,1	59,2	بغداد
31,4	7,7	17,8	94,6	76,8	20,5	28,5	27,3	26,5	18,2	46,6	25,0	32,8	46,8	13,2	98,1	82,3	بابل



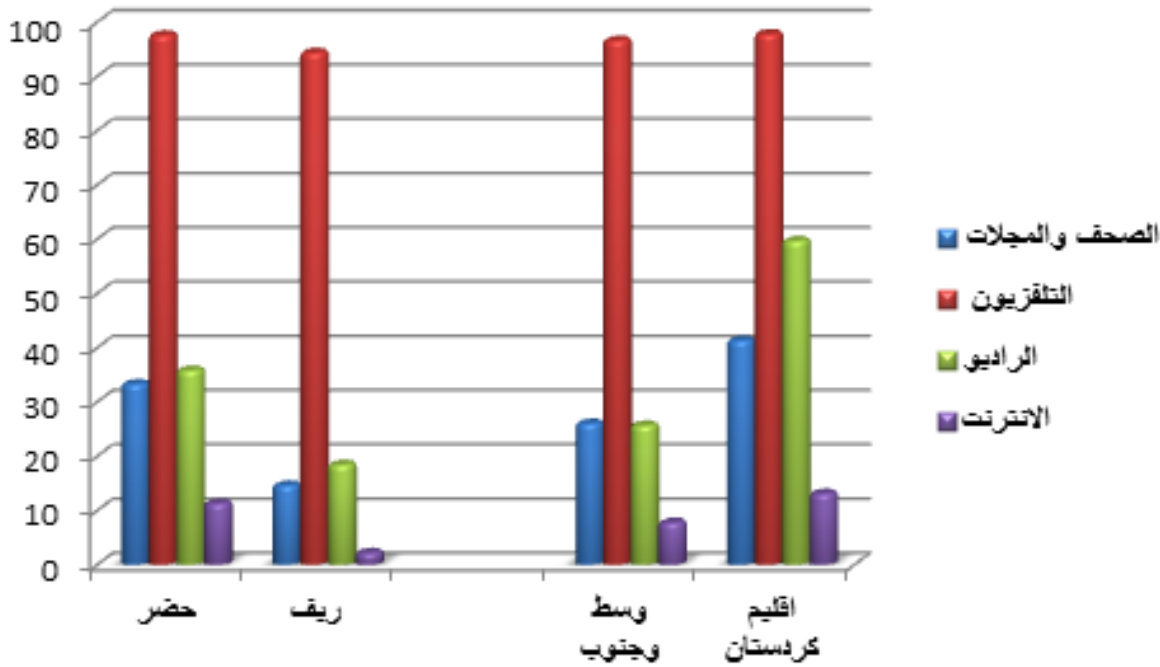
لم يسبق لها الزواج					سبق لها الزواج												
بسبب المجتمع لا يمنح حقوق متساوية للنساء القوانين/سوء فهم الدين/ الثقافة	لا تعمل بسبب الانشغال بأعمال المنزل والأبناء	الانتخابات/ السياسة شأن الرجال	المرأة تشارك في الانتخابات كمرشحة	المرأة تشارك في الانتخابات كناخبة	يوجد تفرقة في أسرتها بين الأولاد والبنات في							منسوية للنساء بسبب القوانين/سوء فهم الدين/ الثقافة	لا تعمل بسبب الانشغال بأعمال المنزل والأبناء	الانتخابات/ السياسة شأن الرجال	المرأة تشارك في الانتخابات كمرشحة	المرأة تشارك في الانتخابات كناخبة	
					اختيار الزوج/ الزوجة	اختيار الأصدقاء	المشاركة في قرارات الأسرة	الخصوصية	التفاهق على التعليم	موعد العودة للمنزل	المصرف اليومي						
38,5	8,0	23,7	97,0	74,7	16,1	29,2	40,6	24,8	14,2	88,1	22,1	27,1	50,5	13,8	97,2	84,8	كربلاء
27,5	4,9	15,8	78,9	73,9	55,6	55,4	49,7	43,9	25,1	77,9	30,8	18,8	52,8	13,4	86,2	81,7	واسط
27,1	13,5	34,0	73,9	52,7	25,8	32,8	32,4	47,9	24,3	75,3	24,8	23,8	49,7	34,8	87,4	47,1	صالح الدين
38,3	5,4	16,2	92,8	83,3	21,2	28,7	25,5	16,8	12,1	92,0	19,1	24,7	36,4	28,0	90,0	70,1	التجف
44,3	1,7	8,0	96,9	83,5	22,2	25,7	17,6	27,4	4,9	57,1	14,7	42,8	28,4	9,9	98,0	83,4	القادسية
32,8	4,6	22,1	73,5	55,2	37,1	30,4	36,6	41,9	33,2	59,8	20,4	32,2	37,1	21,7	71,0	52,1	المثنى
48,7	8,7	10,7	91,3	85,0	19,6	23,9	19,9	41,4	12,0	63,8	13,6	42,0	52,3	5,9	98,4	92,1	ذي قار
11,3	8,8	37,3	78,7	43,0	26,6	35,2	41,0	46,1	15,6	51,7	16,7	6,3	43,2	39,8	81,8	47,3	ميسان
32,4	9,0	13,3	78,8	75,0	56,4	66,9	65,8	62,3	41,0	82,0	49,7	20,6	57,2	8,8	88,0	76,4	البصرة
31,2	6,8	17,5	85,6	71,3	27,3	29,6	27,4	27,8	14,8	58,0	22,0	27,4	47,2	21,2	85,4	67,3	حضر
27,2	7,8	24,4	79,8	64,9	35,5	37,6	40,6	41,4	26,5	66,5	27,2	25,0	50,1	25,1	84,8	66,6	ريف
33,5	6,5	23,9	80,5	63,1	31,9	34,0	34,3	33,5	19,6	64,2	25,0	28,6	49,9	25,4	83,9	63,0	وسط وجنوب
17,6	10,3	1,7	97,9	95,8	16,7	20,8	15,1	23,2	10,0	36,5	13,2	15,7	39,2	4,6	94,2	91,5	إقليم كوردستان

5. مصادر المعرفة العامة

إن استخدام الوسائل السمعية والمرئية والانترنت من قبل المرأة مؤثر مهم في مدى ثقتها بنفسها وتخصصها لذاتها وفي اتجاهها نحو التجديد والتطور في مجتمع متغير بالتكنولوجيا الحديثة ونظم الاتصالات المتطورة. إن قراءة صحيفة أو مجلة، ومشاهدة برامج التلفزيون، وسماع الراديو، واستخدام الانترنت هي وسائل مهمة للمرأة لكسر الحواجز المعرفية والوصول إلى المعلومات في ظل الأطر الثقافية السائدة.

ولأهمية البعد المعرفي والثقافي ودوره في تمكين المرأة فقد تناول مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية هذا البعد وكانت نتائجه تشير إلى أن أكثر من نصف النساء بعمر 15-54 سنة يستخدمن نوعاً واحداً من تلك الوسائل وفي الأغلب مشاهدة التلفزيون لأنه أصبح من السلع الأساسية للأسرة إذ أن (97%) من النساء يشاهدن التلفزيون مع تقارب النسبة في الريف والحضر (شكل 5).

شكل 5-4: وسائل المعرفة العامة حسب المنطقة



وفقاً لجدول (5)، هناك نسبة ضئيلة من النساء لا يستخدمن أية وسيلة من وسائل المعرفة العامة (2,2%) وهي في وسط وجنوب العراق أعلى منها في إقليم كردستان وتباين بين المحافظات فهي تكون في أعلاها في محافظة بابل (5,3%) وفي أدناها في محافظة كركوك (0,1%).

جدول 4-5: توزيع النساء حسب عدد مصادر المعرفة العامة والمنطقة

المجموع	عدد مصادر المعرفة					
	4	3	2	1	0	
100	5,4	17,1	29	47,2	1,3	حضر
100	0,8	5,2	21,4	68,1	4,5	ريف
100	3,6	11,5	25,3	57,2	2,4	وسط وجنوب
100	7	26,5	35	30,3	1,2	إقليم كردستان
100	4,1	13,8	26,9	53	2,2	المجموع

ويلاحظ أنه في محافظة المثنى ترتفع نسبة النساء ممن يستخدمن نوعاً واحداً من وسائل المعرفة العامة (87,5%)، وكما ذكرنا في الأغلب هو مشاهدة التلفزيون ولم نجد في هذه المحافظة نساء يستخدمن الانواع الاربعة معاً من وسائل المعرفة العامة بينما تتميز محافظة السليمانية بنسبة جيدة من النساء اللواتي يستخدمن نوعين (35,9%) وثلاثة أنواع (34,9%) وحتى أربعة أنواع بنسبة (7,4%)، وكذلك في محافظة دهوك هناك (37,5%) من النساء يستخدمن نوعين من وسائل المعرفة.

بالنسبة للأجيال من الطبيعي إن نلاحظ ارتفاع نسبة النساء الشابات اللواتي يستخدمن ثلاثة أنواع وأربعة أنواع من وسائل المعرفة مقارنة بالنساء المتقدمات في السن فهن يشاهدن التلفزيون ويستخدمن الانترنت ويقرأن الصحف والمجلات ويستمعن إلى الإذاعة، ولكن تبقى هذه النسبة متدنية حتى عند الأعمار الشابة فهي لا تتجاوز في أحسن حالاتها (5%) عند الفئة العمرية 20-24 سنة (جدول 5).

ويبدو أن المرأة غير المتزوجة أفضل حالاً في دليل المعرفة العامة من المرأة المتزوجة وذلك لأن نسبة النساء غير المتزوجات ممن يستخدمن ثلاثة وأربعة أنواع من وسائل المعرفة أعلى من نسبة النساء المتزوجات وذلك لانشغال المرأة المتزوجة برعاية أبنائها وتلبية احتياجات الأسرة. فالمرأة غير المتزوجة تحظى باستخدام وقتها لوسائل المعرفة العامة بشكل أفضل من المرأة المتزوجة.

وعند ربط دليل المعرفة للمرأة المتزوجة بالعمر عند الزواج نستنتج إن النساء المتزوجات بعمر أقل من (15) سنة يقيس دليل المعرفة العامة أوطأ النسب بل وتتصدر في عدم استخدام أية وسيلة من وسائل المعرفة، وكلما تقدمنا في العمر عند الزواج أي في الأعمار

الأكبر نلاحظ حصول تحسن في مستوى دليل المعرفة فهي ترتفع إلى (42%) في الفئة العمرية 20-24 سنة للأنواع الأربعة من وسائل المعرفة.

وإذا ما تابعنا المرأة المتزوجة بالنسبة لعدد الأطفال لديها حسب دليل المعرفة يتضح لنا أن المرأة التي لديها طفلان فقط يكون مستوى دليل المعرفة لديها جيداً فهي تشكل (57,5%) ممن يستخدمون الأنواع الأربعة من وسائل المعرفة وتتناقص هذه النسبة مع زيادة عدد الأطفال للمرأة وتزداد نسبة النساء اللاتي لا يستخدمن أية وسيلة من وسائل المعرفة ممن لديهن أربعة أطفال.... وهكذا.

ومما لاشك فيه انه كلما زادت وسائل المعرفة للمرأة زادت قدرتها على معرفة حقوقها واثبات وجودها في الأسرة والمجتمع وفي الحياة الاقتصادية والسياسية مما يجعلها أكثر تمكيناً وتحقيقاً لرفاهها ونفسها وأسرته. وأن الوصول إلى المعلومات العامة هو محور مركزي ثقله مثل التعليم فبينما يطور التعليم المهارات العقلية فإن المعلومات تعطي المحتوى للمعرفة وبالتأكيد فإن نشر التعليم والوعي بكل صورته هو الصورة المثالية الأفضل لتمكين المرأة.

6. الحالة والمعرفة الصحية

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها «حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض أو العجز». والصحة كانت من أحد المواضيع الفرعية الثلاثة التي ركزت عليها استراتيجيات نيروبي التطوعية من أجل النهوض بالمرأة في عقد السبعينات، ومنذ عقد الثمانينات كان موضوع تحسين صحة الأمهات وتخفيض عدد وفيات الأمومة موضع قلق شديد في المؤتمرات الدولية حتى جاءت قمة الألفية عام 2000 حيث وضعت الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية حول تحسين صحة الأمهات ونصت الغاية (أ) على تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في المدة 1990-2015 والغاية (ب) تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

كان معدل وفيات الأمهات في العراق عام 1999 (291) وفاة لكل مائة ألف ولادة حية حسب نتائج مسح وفيات الأمهات والأطفال الذي نفذته وزارة الصحة بدعم من منظمة الصحة العالمية. إن ارتفاع هذا المعدل قد يعود إلى تراجع الخدمات الصحية بشكل عام في العراق وخدمات الصحة الإنجابية ورعاية الطفولة بشكل خاص وإلى تدهور الوضع الصحي والغذائي في العراق في تلك اللونة. ولكن بعد عام 2003 حدث تحسن ملموس في الخدمات الصحية ومنها خدمات الرعاية الصحية الأولية بدليل وصول معدل وفيات الأمهات إلى (84) وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام 2007 (مسح صح الأسرة 2006/2007 – وزارة الصحة – منظمة الصحة العالمية)، هذا إلى جانب التقدم المحرز في مجال تنظيم الأسرة والوعي الصحي لدى المرأة العراقية حول أهمية استخدام موانع الحمل وتلقي الرعاية في أثناء الحمل والولادة وما بعد الولادة.... إلخ.

كلما كانت صحة النساء جيدة كلما كان الطريق ممهداً لتمكينهن. فهن من أسباب القوة لفاعلية المرأة ودورها التنموي باتجاه إزالة التفاوت وتحقيق المساواة بين الجنسين.



بصورة عامة إن المؤشرات المتوفرة من مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية لسنة 2011 وغيرها من المسوح الصحية العامة والمسوح الصحية المتخصصة التي نفذتها وزارة الصحة تؤكد حصول تقدم في الخدمات الصحية الحكومية والخاصة في العراق وتحسن الأوضاع الصحية للسكان ومنها الأوضاع الصحية للمرأة ولاسيما المرأة المتزوجة.

ويبقى تقويم المرأة نفسها لصحتها ذا أهمية خاصة رغم أنه هو تقويم نسبي يعتمد على شعور المرأة بذلك والبعد المعرفي والثقافي لها. إن مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية كشف لنا (جدول 6) إن أكثر من نصف النساء المتزوجات بعمر 15-49 سنة (59,2%) يعتبرن صحتهم جيدة و(33,3%) منهن يعتبرن صحتهم متوسطة في حين لا تتجاوز نسبة من يعتبرن أن صحتهم سيئة (7,4%). ويلاحظ إن (70,7%) من النساء في إقليم كردستان يشعرن بصحة جيدة مقابل (57,4%) منهن في وسط وجنوب العراق.

إن الواقع الصحي للمرأة من وجهة نظرها الشخصية يختلف حسب المناطق والبيئة التي تعيش فيها، فالنساء في المناطق الشمالية يقومن مستواههن الصحي بالجيد وخاصة في كركوك (80,8%) وأربيل (72,2%) والسليمانية (71,2%). ويعود سبب ارتفاع آراء النساء في هذه المناطق اللاتي يصفن مستواههن الصحي بالجيد إلى توفر المؤسسات الصحية بشكل أكبر وجودة أعلى ووجود كوادر صحية داخل هذه المؤسسات بكفاءة أعلى. فضلا عن وعي النساء الأكبر اللاتي يمتلكن مستويات تعليمية وثقافية أعلى مما يساعد على تقديم رعاية صحية للذات واعتناء بالنفس بشكل أكبر.

وعلى جانب آخر كانت أقل مؤشرات الصحة في محافظتي المثنى وذي قار حيث وصفت حوالي 37% من النساء فيهما صحتهم بأنها جيدة، وهما من أفقر المحافظات حيث تؤثر عدة عوامل مثل الفقر وسوء التغذية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والوعي الصحي. كما كانت نسبة اللاتي يصفن مستواههن الصحي بالسيئ في النجف 14,0% وكربلاء 13,3%، ويرجع بالتأكيد سبب ذلك إلى بعد المؤسسات الصحية وصعوبة الوصول إليها، وقلة الوعي الصحي لدى المرأة بضرورة مراجعة الأطباء عند الحاجة، أو لتجنب زيارة الأطباء الذكور كنتيجة للعادات، يضاف لذلك العوامل الأمنية المتدهورة.

جدول 6-4: توزيع تقويم النساء اللاتي سبق لهن الزواج لصالتهن الصحية حسب المحافظة والمنطقة

المجموع	تقييم السيدة لصحتها			
	ضعيفة	متوسطة	جيدة	
100	8	24,5	67,5	دهوك
100	12,3	19,6	68,1	نينوى
100	11,4	17,4	71,2	سليمانية
100	0,8	18,4	80,8	كركوك
100	8,9	19	72,2	أربيل
100	9,6	31,7	58,7	ديالى

المجموع	تقييم السيدة لصحتها			
	ضعيفة	متوسطة	جيدة	
100	1,9	22,2	75,9	انبار
100	4,8	35,7	59,5	بغداد
100	3,8	46,7	49,5	بابل
100	13,3	45	41,7	كربلاء
100	6,7	39,4	53,9	واسط
100	6,2	35,5	58,3	صلاح الدين
100	14	34	52	نجف
100	7,2	31,5	61,4	قادسية
100	11,5	52	36,6	ذي قار
100	6,2	43,3	50,6	ميسان
100	6,9	42,2	51	البصرة
100	7,2	32,9	59,8	حضر
100	7,9	34,3	57,8	ريف
100	7,1	35,6	57,4	وسط وجنوب
100	9,8	19,5	70,7	إقليم كوردستان
100	7,4	33,3	59,2	المجموع

من الطبيعي أن نلاحظ ارتفاع نسبة النساء اللاتي يشعرن بصحة جيدة في الأعمار الصغيرة ومع ذلك فإن (41,2%) من النساء في الأعمار الشابة 15-24 سنة يعتبرن صحتهم متوسطة و(5%) منهن يشعرن بأن صحتهم سيئة.

إن الاهتمام الصحي والاجتماعي بالمرأة هو حجر الزاوية نحو الاعتراف بدورها وحققها في المساهمة والعيش في مجتمع يتطلع نحو المستقبل. فالمرأة المتزوجة تتعرض إلى الكثير من المشاكل الصحية من الحمل المبكر ومشاكله وتكرار الحمل وتقارب اوقاته وعواقبه الصحية على الأم والطفل... إلخ، والوقاية هي خير وسيلة لحمايتها من خلال التوعية والتثقيف الصحي وتقديم المعلومات الصحية حول الحمل والولادة والرضاعة.. إلخ.



وقد كشفت لنا نتائج الـ I-WISH أن حوالي ثلث النساء المتزوجات بعمر 15-49 سنة لم يتلقين أية معلومات عن الحمل خلال المدة (2007-2011). وقد يعود ذلك إلى احتمالات كثيرة منها عدم رغبة المرأة الحامل في مراجعة مراكز الرعاية الصحية الأولية أو إلى المستشفيات أو حتى العيادات الخاصة أو عدم وجود مؤسسة صحية قريبة. أو عدم فعالية المؤسسة الصحية في النوعية والتثقيف الصحي بتقديم المعلومات الصحية للحامل أما بالنسبة للنساء اللواتي تلقين المعلومات عن الحمل والولادة فقد بلغت (23%) للمعلومات الستة عن الغذاء المتوازن وأعراض الحمل الخطيرة ومكان الولادة والرضاعة الطبيعية والرعاية ما بعد الولادة.

كما أظهرت النتائج أن (12,1%) من النساء المتزوجات تلقين معلومتين فقط وبنسب أقل لأكثر من ذلك وبالتأكيد أن المرأة الحامل عندما تراجع المؤسسة الصحية فإنها تتلقى جميع المعلومات المقررة فيها للتوعية الصحية.

وقد أظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 لسنة 2011 إن امرأة واحدة من كل خمس نساء بعمر 15-49 من المتزوجات وغير المتزوجات سجلن معرفة بطريقتين من طرق الحماية من الإيدز (18,6%) وبشكل في الحضر نسبة (22,1%) مقارنة بـ (12,2%) في الريف وبالنسبة للنساء الشابات بعمر 15-24 سنة (16,4%). وتزداد نسبة المعرفة بزيادة المستوى التعليمي للمرأة فهي تشكل (31%) للنساء الحاصلات على الشهادة المتوسطة فأعلى و(7%) لغير المتعلقات كما تزداد نسبة المعرفة مع ارتفاع المستوى في دليل مؤشر الثروة للأسر النساء بعمر 15-49 سنة فهي (30%) للنساء المنحدرات من الأسر الأغنى و(7%) لنساء الأسر الأفقر.

أن المعيار الدولي لقياس المعرفة بالإيدز يكون من خلال نسبة الشابات بعمر 15-24 سنة اللواتي يتمتعن بالمعرفة الكافية وهي أن يعرفن طريقتين للحماية من الإيدز ويرفضن مفاهيم خاطئين عن الإيدز وأن يدركن أن شكل الشخص الذي يبدو معافى قد يكون حاملاً لفيروس الإيدز. وقد كشفت لنا نتائج MICS4 إن هذه النسبة في العراق لا تتجاوز (3,1%) وهي نسبة تعد متدنية. ولو أن عدد الإصابات بهذا المرض قليلة جداً في العراق ولا تتعدى (11) حالة حسب بيانات وزارة الصحة لسنة 2011 منهم (7) ذكور و(4) إناث والوفيات بسبب مرض الإيدز ستة حالات وفاة بينهم ثلاثة من الذكور وثلاث من الإناث.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيرها من الأمراض المنقولة جنسياً يشكل الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية والغاية (أ) تنص على وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بحلول سنة 2015 وبدء تقليصه، وبعتماد بيانات الإصابات والوفيات في العراق بسبب هذا المرض فإن تحقيق هذا الهدف يسير بالاتجاه السليم ولكن يبقى مؤشر المعرفة بهذا المرض يشكل تحدياً مهماً في ظل التقاليد الاجتماعية الموروثة وفي ظل الثقافة السائدة في المجتمع في وضع الحواجز أمام الثقافة الجنسية للمرأة وبالتالي خجل المرأة وترددها في التعرف على مثل هذه المواضيع والتطرق لها.

ب- العوامل المساعدة على مستوى الأسرة

1. تركيب الأسرة المعيشية

إن طبيعة المجتمع العراقي شأنه شأن طبيعة المجتمعات العربية يميل إلى الحفاظ على استمرار وجود الأبناء معهم حتى بعد الزواج ومن جانب آخر يفرض الوضع الاقتصادي على الأبناء البقاء مع أسرهم، وأيضاً قد يفرض الوضع الاقتصادي للأسرة بقاء الأبناء معهم للمشاركة في دخل الأسرة إذا كان الابن هو المعيل للأسرة أصلاً. ومع كل الأسباب التي تشجع تكوين الأسر النووية في العراق هناك السبب الأمني الذي أصبح يطغى على كل الأسباب فالتدهور الأمني الذي حصل في العراق في السنوات الماضية أدى إلى تفضيل الرجل والمرأة العيش في ظل أسرة ممتدة لضمان الحماية والأمان بعد الخوف والترقب من أعمال الإرهاب والخطف والسرقة.

ومهما تعددت الأسباب لشيوع حالة الأسرة الممتدة فإن المواقف والتقاليد والممارسات داخل الأسرة يكون تأثيرها مباشراً في المرأة في الأسرة الممتدة حيث تتمحور حولها جوانب الحياة المختلفة وبالتالي تؤدي في أغلب الأحيان إلى محدودية استقلالية المرأة في الدور الذي تؤديه في الأسرة والمجتمع وفي المشاركة في اتخاذ القرار إذ غالباً ما يكون هناك تدخل في شؤونها من قبل رئيس وأفراد الأسرة التي تتكون منها الأسرة الممتدة فهي بذلك تكون في وضع بين التقاليد الرائدة والأفكار الجديدة هذا الوضع يمكن أن يقلل من قدراتها في المشاركة مع الرجل في حوض معترك البناء الأسري والاجتماعي لها ويضعف من إمكانية النهوض بالمرأة لتتمكن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ومما لا شك فيه أن المرأة التي تعيش في أسرة نووية في بيت مستقل عن أسرة زوجها وحتى عن أسرتها هي نفسها تحظى بفرصة أكبر في الاستقلالية وفي تعزيز الشراكة مع زوجها في بناء الأسرة وفي اتخاذ القرارات بشأن الأسرة وبشأنها في شتى مجالات الحياة.. في التعليم.. العمل... المشاركة المجتمعية.. المشاركة السياسية... إلخ وهذه حقيقة لا بد منها، ولا بد من أن تشجع ثقافة المجتمع نحو استقلالية المرأة لأنها تجعلها تتمتع بخصائص سلوكية آمنة يشعرها بإنسانيتها ويشجع الرضا في نفسها ويزيد من شعورها بصحة النفس والعافية.

أظهرت نتائج I-WISH إن (61,9%) من النساء بعمر 15-54 هن من أسر نووية وتشكل لغير المتزوجات نسبة (65%) وللمتزوجات (60,5%)، وقد وصلت نسبة النساء في الريف اللاتي يعشن في أسر ممتدة إلى 44% في الريف مقابل 37% في الحضر، وهي نسب مرتفعة وقد تمثل عائقاً أمام استقلالية المرأة وتمكينها.

2. تعليم الزوج

عندما نبحث عن العوامل غير المباشرة التي تساهم في دفع عجلة النهوض بالمرأة في المجتمع وتمكينها نجد أن المستوى التعليمي للزوج عامل مساعد لا يقل أهمية عن المستوى التعليمي للزوجة نفسها فكلما ارتقى المستوى التعليمي للزوج كلما



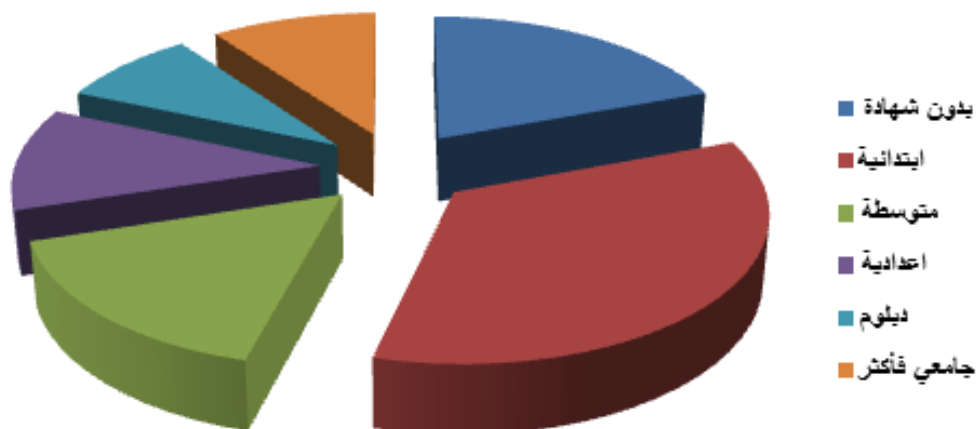
ارتقى تقبله لموضوع المساواة بين الجنسين ولدور المرأة المهم في حياة الأسرة والمجتمع وبالتأكيد سيكون داعماً أساسياً لتمكين زوجته وبناته وحتى أقاربه من الاناث.

ومما لا شك فيه سيكون دوره في توفير العوامل المساعدة لتمكين المرأة مؤثراً قوياً فهو سيهيئ البيئة المساعدة لتعليم المرأة، وعمل المرأة، وصحة المرأة، وتنظيم الأسرة، والمشاركة السياسية، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية... إلخ.

ولقد وفر لنا مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية عام 2011 قاعدة عريضة من البيانات الإحصائية نستنتج منها هنا أن (34,7%) من النساء المتزوجات بعمر 15-49 سنة أزواجهن يحملون الشهادة الابتدائية وتتناقص النسبة كلما انتقلنا إلى المستوى التعليمي الأعلى ف 16,1% من النساء أزواجهن من حملة الشهادة المتوسطة و(11,4%) للشهادة الإعدادية و(8,5%) لشهادة الدبلوم و(10,1%) لشهادة البكالوريوس فأعلى (شكل 6). وقد كانت الاختلافات في توزيع النساء حسب تعليم أزواجهن في المحافظات، والحضر والريف، وبين وسط العراق وجنوبه مقارنة بإقليم كردستان متقاربة مع الاختلافات التي ظهرت في توزيع مستوى التعليم الخاص بهن والسابق مناقشته في القسم 1-2.

أما بالنسبة للأزواج الذين لم يحصلوا على شهادة فقد بلغت نسبتهم (19,4%) ويتباين مستوى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية فهو لصالح الحضر وعلى أشده للشهادة الإعدادية وشهادة البكالوريوس فأعلى ولصالح الريف للشهادة الابتدائية وللأمية حيث بلغت في الريف (25,8%) مقابل (16,7%) في الحضر. أما التباين على مستوى المحافظات فنلاحظ أن محافظة بغداد تتصدر المحافظات في نسبة النساء اللاتي أزواجهن يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى (14,4%) تليها محافظة الأنبار بنسبة (13,8%) في حين إن أقل نسبة هي في محافظة السليمانية (3,8%). وتكاد تكون التباينات قليلة بالنسبة للشهادة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية. وترتفع نسبة النساء اللواتي أزواجهن غير حاصلين على شهادة في محافظة دهوك إلى (33,9%) مقارنة بـ (12,4%) في محافظة ديالى.

شكل 6-4: توزيع النساء وفقاً لمستوى تعليم أزواجهن



ومن الأمور التي تثير الاستغراب هو تقارب، بل بالأحرى تقريباً تساوي نسبة النساء الشابات بعمر 15-19 سنة اللواتي أزواجهن بدون شهادة مع النسبة نفسها للنساء بعمر 45-49 سنة (23%)، وهذا يقودنا إلى حالة ارتفاع نسبة الأمية في السنوات الأخيرة في العراق حتى عند الذكور.

نتيجة لعدم تكافؤ فرص التعليم بين الذكور والإناث في العقود الماضية فقد حظي الذكور بمستويات تعليم أعلى من الإناث وهذا بطبيعة الحال يفسر لنا ارتفاع نسبة النساء اللواتي أزواجهن يتميزون بمستوى تعليمي أعلى إذ بلغت (49%) بشكل عام منها (26%) أعلى بمرحلة دراسية واحدة و(11%) بمرحلتين دراسيتين و(11,5%) بثلاث مراحل دراسية فأعلى ولكن تساوي المستوى التعليمي بين الزوجين حظيت به (35%) من النساء ولا تتجاوز نسبة النساء ممن مستوى تعليمهن أعلى من مستوى تعليم أزواجهن (16%). هذا وبالنسبة للأجيال يلاحظ إنه لم يحدث تحسن في الفارق في المستوى التعليمي بين الأزواج.

أما بالنسبة للتباينات بين الحضر والريف فهي تشتد عند مستوى تعليم الزوج أقل من مستوى تعليم الزوجة حيث بلغت (18,9%) في الحضر مقابل (10,45%) في الريف وعند مستوى تعليم الزوج أعلى بثلاث مراحل دراسية فأكثر بين وسط العراق وجنوبه وإقليم كردستان فقد بلغت (12%)، (10%) على التوالي.

إن تقارب المستوى التعليمي بين الزوجين عامل مساعد مهم يمهّد الطريق أمام تمكين المرأة ويساعدها على التخلص من العوائق في الأسرة، تلك العوائق المبنية على معتقدات تمييزية بين الجنسين في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الأسرة واستقلالية المرأة ودخولها سوق العمل والمشاركة السياسية الفعالة، وأيضاً يساعد التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين على التخلص من المواقف والممارسات داخل الأسرة والتي تنتهك حقوق المرأة مثل العنف والاستغلال وغيرها من أشكال الإساءة.

وعلى صعيد آخر، قد يؤدي المستوى المتدني لتعليم الزوج إلى ممارسة سلوكيات معينة قد توصف بأنها عنيفة تجاه زوجته بمجرد إحساسه بأنها ذات مستوى ثقافي وتعليمي أعلى منه وقد يدمرها بسبب ذلك من تحقيق أي تقدم في مستوى حياتها العملية والثقافية العلمية بدرجة عالية.

3. عمل الزوج

إن عمل الأزواج هو عامل مساعد لتمكين المرأة من عدة جوانب، فالفقر الأسري يشكل عائقاً كبيراً نحو تحقيق رفاه الأسرة فالعمل له روابط وثيقة بالتنمية الاقتصادية وخفض مستوى الفقر. وقد يكون دخل الزوج هو الدخل الوحيد للأسرة أو قد يكون الدخل الرئيس للأسرة أو حتى دخل مساهم ضمن دخل الأسرة إذا كانت الزوجة تعمل أو الأولاد، وكلما كان دخل الأسرة جيداً فإنها تحظى بالرفاهية أيضاً بشكل جيد.

ولكن تبقى حقيقة مهمة تكمن في معنى العمل بالنسبة للزوج فهو يكسبه الثقة بالنفس والمكانة المهمة في الأسرة. فالعمل له بعد مادي واجتماعي بل نفسي، كل هذه الأمور تتداخل مع بعضها لتؤثر في تمكين المرأة.

أظهرت نتائج الـ WISH-1 أن (92,5%) من النساء المتزوجات بعمر 15-49 سنة أزواجهن يعملون منهم (5,7%) في مهن زراعية و(86,8%)



في مهن أخرى غير زراعية، وتتركز معظم المهن الزراعية في المناطق الريفية. إن البيئة الريفية للعمل الزراعي لها ظروف ومحددات اجتماعية وقد تكون المرأة أيضا تعمل في المهنة نفسها غالباً ما نجد في الأرياف أن أفراد الأسرة من زوجة وأولاد يعملون في الزراعة بدون أجر، وليس لتعاقب الأجيال تأثير مهم في عمل الزوج فهي تكاد تكون متقاربة.

كذلك الحال بالنسبة للتباينات على مستوى المحافظات فهي تتراوح بين (3,98%) كأعلى نسبة في محافظة كركوك و(9,81%) كأقل نسبة في محافظة واسط وبهذه المناسبة لابد أن نشير إلى أن محافظة واسط تتميز بأعلى نسبة للنساء اللواتي أزواجهن يعملون في مهن زراعية فنسبتهم (2,18%) تليها محافظتا صلاح الدين وبابل بنسب قدرها (3,15%)، (2,14%) على التوالي.

فيما يخص عمل الزوج نلاحظ أيضا أن أعلى معدلات الانعزال عن مجال العمل للزوج توجد في محافظة واسط و(18,1%) وذي قار (14,5% والمثنى 13,7% والذي يرجع سببه إلى ارتفاع معدلات البطالة في هذه المحافظات وقلة الاستثمار وعدم وجود فرص عمل. إن الظروف المعيشية السيئة للزوج قد تؤدي إلى تعنيف المرأة ومنعها من ممارسة حرياتها وتوفير كل مستلزمات الحياة الجيدة وكل وسائل المعرفة العامة التي تعيق عامل التمكين للمرأة وقدرتها على التواصل مع العالم الخارجي.

هذا ولم تعط البيانات أي معلومات تفصيلية عن خصائص العمل والتي قد يكون لها ارتباط وثيق بتمكين المرأة.

4. الفرق في العمر بين الزوجين

من المتعارف عليه في مجتمعاتنا أن يتقدم الرجل للزواج من امرأة أصغر منه عمراً لضمان قدرتها على الحمل والإنجاب مدة أطول ولاعتبارات اجتماعية تفرضها الأسرة وحتى المجتمع، وتؤكد هذه الحالة البيانات الإحصائية (شكل 7) فهي تشكل (9,36%) للنساء اللاتي أزواجهن أكبر عمراً بـ 0-4 سنوات و(31%) منهن أزواجهن أكبر بـ 5-9 سنوات بينما الأزواج أكبر بعشر سنوات فأكثر (8,17%) من النساء ولا تتجاوز نسبة النساء اللاتي أزواجهن أصغر عمراً (2,14%). ومن الملاحظ إن هذه الظاهرة كانت أكبر حجماً في الأجيال الماضية حيث ترتفع في الأعمار (45-49) سنة ثم تنخفض تدريجياً للأعمار الأصغر حتى تصل إلى (9,1%) في الأعمار الشابة 15-19 سنة. وفي الوقت نفسه نجد أن النساء اللواتي أزواجهن أكبر منهن بعشر سنوات فأكثر ترتفع نسبتهن في العمر 45-49 سنة وتنخفض في الأعمار الأصغر باستثناء العمر 20-24 سنة.

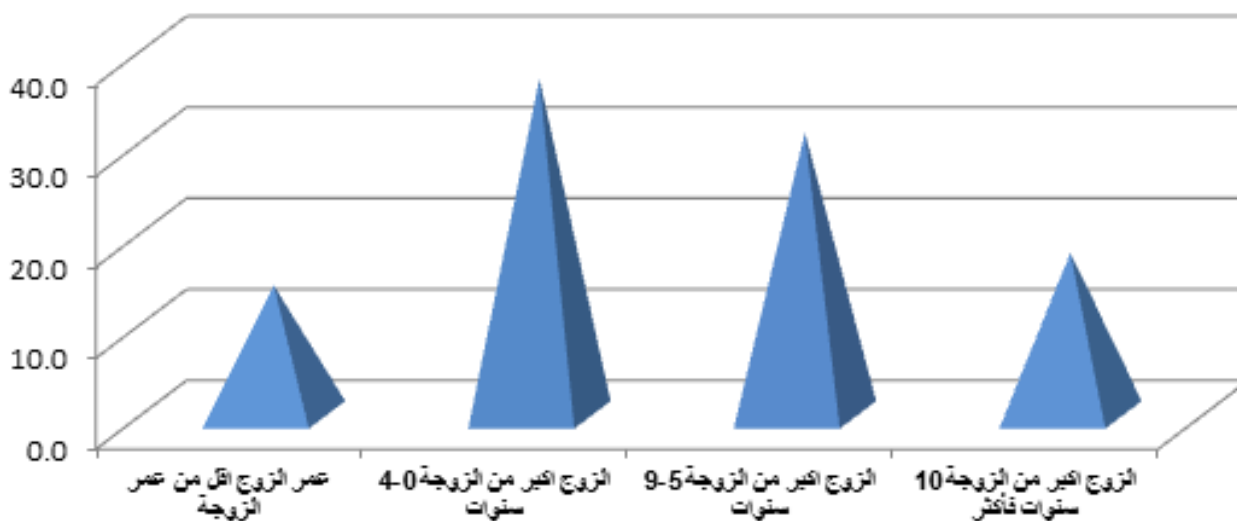
أما بالنسبة للمحافظات فإن التباينات قليلة بالنسبة لكل الحالات لأن هذه الظاهرة هي عامة تشمل المجتمع ولو إن ظاهرة الزواج من نساء أكبر عمراً في إقليم كردستان أعلى من وسط العراق وجنوبه. هناك عدد كبير من الأسر في محافظات الجنوب لديها حالات زواج يكون الفارق العمري فيها بين الزوج وزوجته حوالي 15 سنة فأكثر وخاصة في محافظتي النجف و(20,0%) وميسان (20,4%)، ولكن هذا لا يعني ان عموم العراق يتبع النسق نفسه والوتيرة نفسيهما فقد سجلت أعلى نسبة في العراق للزواج في عمر يكون الفارق بينهم 0-4 سنوات فقط وأعلاها كانت في محافظات إقليم كردستان.

ويقاس هذا المؤشر سلبياً لفارق العمر بين الزوجات وأزواجهن بعشر سنوات فأكثر فهو عقد من الزمن يفصل بينهما بما فيه من اختلافات في النظرة إلى الحياة والمستقبل وبشكل خاص التفاهم والتعامل مع المرأة الشابة بكل تطلعاتها وتوجهاتها في الأسرة



والمجتمع وفي ميادين التعليم والعمل والمشاركة السياسية وفي الحمل والإنجاب وفي شتى الأمور الاجتماعية والثقافية، وقد تؤدي الفجوة العمرية بينهما إلى تحجيم دور المرأة والتقليل من شأنها ومكانتها في أن تتمكن من إدارة شؤونها داخل الأسرة وخارجها. هذا إلى جانب العوامل النفسية التي تحيط بالمرأة المتزوجة من رجل أكبر منها بعشر سنوات فأكثر، فهي لا تحصل على التوافق مع طموحاتها واتجاهاتها نحو التجديد والتطور ومواكبة مجريات الحياة بما يتناسب وعمرها ويشيع الرضا في نفسها.

شكل 4-7: توزيع النساء وفقاً لفارق العمر بينهن وبين أزواجهن



5. قيم النوع الاجتماعي للرجل

للرجل دور أساسي ومهم للغاية لتصحيح الصورة عن دور المرأة في الحياة فنظرة الرجل المتحضرة لدور المرأة المصدر الرئيس للقوة على طريق إزالة التفاوت بين الجنسين وتحقيق المساواة، فهو الأب والزوج والأخ والابن، فبدلاً من أن يمثل تحدياً أمام النهوض بالمرأة وممارسة حقوقها المشروعة يكون أساساً في بناء ثقافة اجتماعية تحدد من ظاهرة السيطرة الذكورية وتدعم تحقيق المساواة وتمكين المرأة للمشاركة مع الرجل في حوض معترك البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

في مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية تم الاختيار العشوائي من استمارة الأسرة المعيشية لأحد الذكور في الأسرة



البالغين 18 سنة فأكثر بغض النظر عن الحالة الزوجية من أجل استيفاء استمارة الرجل. وكما سبق الذكر فقد تم ربط استمارة المرأة (التي سبق لها الزواج وتلك التي لم يسبق لها) باستمارة الرجل البالغ من العمر 18 سنة فأكثر والذي تمت مقابلته في الأسرة المعيشية. وقد كان هذا الرجل هو الزوج في حالة 70,5% من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أو اللين في حالة 25,5% منهن، بينما كان الرجل الذي تمت مقابلته هو الأب في حالة 57% من النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج أو الأخ في حالة 39% منهن.

ولقياس قيم النوع الاجتماعي للرجل فقد استخدمنا نتائج مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية (I-WISH) حول المواضيع اللاتية:

- رأي الرجل في دور المرأة في الحياة وإذا ما كانت مشاركة المرأة للرجل في بناء الأسرة هو أحد هذه الأدوار (المشاركة = 1، ما دون ذلك = صفر)
- رأي الرجل في دور المرأة في الحياة وإذا ما كان العمل هو أحد هذه الأدوار (العمل = 1، ما دون ذلك = صفر)
- رأي الرجل في دور المرأة في الحياة وإذا ما كانت المشاركة في التنمية واتخاذ القرار هو أحد هذه الأدوار (المشاركة = 1، ما دون ذلك = صفر)

• وهل إن للرجل الحق في ضرب زوجته إذا خرجت من البيت دون إذنه أو إذا خالفت أوامره، وأن يتصرف الزوج بممتلكات زوجته بدون إذنها وأن لا يعطي الزوج لزوجته مبلغاً كافياً من المال لمصروف البيت وهو يملكه، أن يمنع الزوج زوجته من العمل ومن إكمال تعليمها ومن الانتخاب أو الترشح أو لزيارة أهلها، أو أن يطلب الزوج من زوجته أخذ أذنه للذهاب إلى المركز الصحي لعلاج نفسها أو السفر خارج البلاد، أو مطالبة الزوج لزوجته إبلاغه عن مكانها في كل وقت، أن يضرب الأب أبنته إذا تصرف تصرفاً غير مقبول، أن يزوج الأب أبنته قبل بلوغ السن القانونية وبالرغم من عدم موافقتها وأن يتحكم في زوجته أو أبنته في ارتداء الملابس..... الخ. وقد تم توكيد هذه المتغيرات بالقيمة 1 إذا كانت الإجابة «لا» وصفر فيما دون ذلك.

تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقاً في التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية واستخراج دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل في الأسرة المعيشية بالنسبة للنساء اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي لم يسبق لهن.

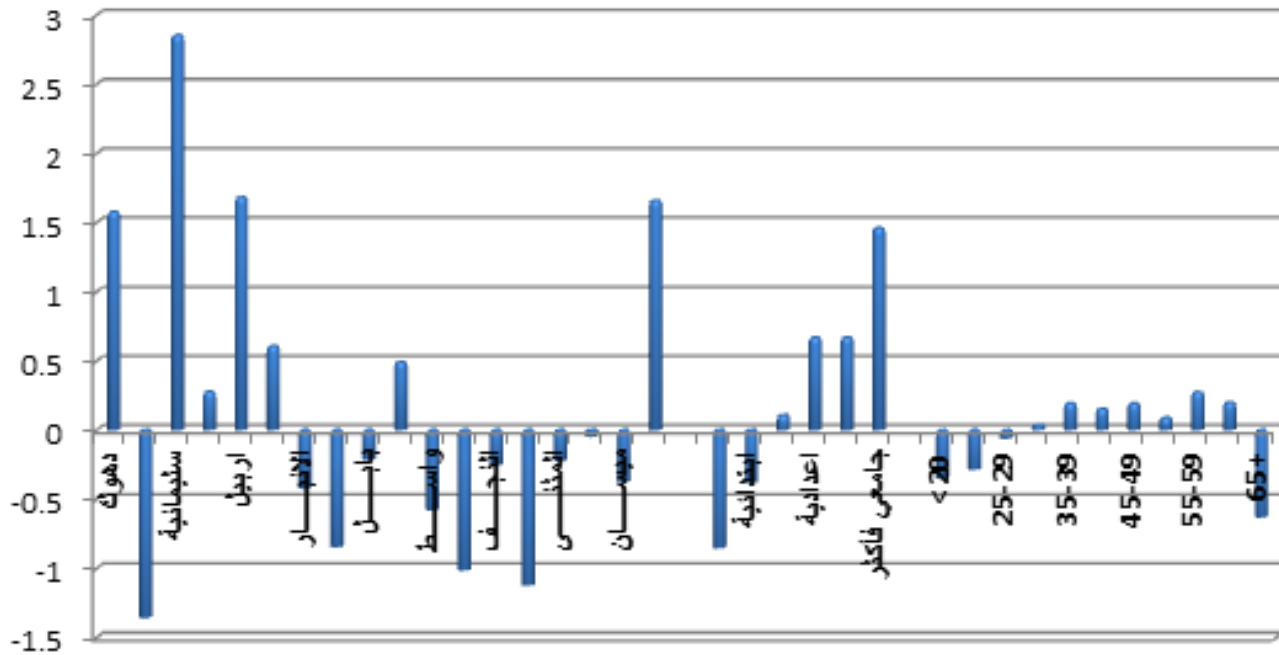
وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي (شكل 8) أن متوسط قيمة دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة التي سبق لها الزواج (-0.08) مقارنة بـ (0,18) بالنسبة للتي لم يسبق لها الزواج، هو ما يعبر بشكل غير مباشر أن قيم النوع الاجتماعي للأزواج أسوء منه للآباء والأخوة.

هذا وقد كان المؤشر في المناطق الحضرية (0,31) أعلى بشكل معنوي² عن الريف (-0.78).

محافظة السليمانية تميزت بتفوقها بمتوسط دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل إذ بلغ 2,85 تليها محافظات أربيل (1,68) والبصرة (1,66) ودهوك (1,58)، ولكن بفارق كبير، في حين ظهرت أقل المتوسطات في محافظات نينوى (-1.36) والقادسية (-1.12) وصلاح الدين (-1.01). هذا وقد كان المتوسط أقل في محافظات الوسط والجنوب (-0.34) عنه في إقليم كردستان (2,27) (باستخدام اختبارات للفرق بين المتوسطين).

2 باستخدام T-TEST للفرق بين متوسطين

شكل 8-4: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي للرجل وفقاً للمحافظات والمستوى التعليمي والعمر والحالة العملية



هذا وقد حصل الذكور الأعلى في مستوى التعليم على قيم أعلى في دليل قيم النوع الاجتماعي (0,67) للإعدادي والدبلوم و1,46 للجامعي، في حين حصل الذكور الذين لم يحصلوا على شهادة على أدنى متوسط (-0,85)، كما حصل الأزواج العاملون في الزراعة على أقل متوسط (-0,98) مقارنة بالعاملين في غير الزراعة (-0,02).

أما بالنسبة للفئات العمرية فإن التباينات أظهرت أن متوسط دليل قيم النوع الاجتماعي للذكور الأصغر عمراً أقل من نظيره للأكبر سناً وهو ما يرتبط بما سبق الإشارة إليه من أن قيم النوع الاجتماعي للأزواج أقل من مثيلاتها بالنسبة للآباء والأخوة.

عند النظر في توزيع المتغيرات التي دخلت في تكوين الدليل (جدول 7)، فإنها تعكس التباينات الموجودة في الدليل كما سبق الذكر. بصورة عامة فإن دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل بعمر 18 سنة فأكثر أفضل حالاً من دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة، فهو يمهد الطريق نحو الارتقاء بدور المرأة بكونها شريكاً أساسياً وفعالاً في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعطي الأمل بالوصول إلى المستوى العالي لقيم النوع الاجتماعي للمجتمع وتمكين المرأة ليكون هدفاً أساسياً لتقدمها وتحسين مكانتها في المجتمع.



جدول 4-7: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل

	هل من حق الزوج؟										هل من حق الأب؟										دور المرأة في الحياة	
	التحكم في زوجته أو أبنته في ارتداء الملابس	أن يزوج أبنته قبل بلوغ السن القانونية	أن يزوج أبنته بالرغم من عدم موافقتها	ضرب أبنته إذا تصرفت تصرفاً غير مقبول	الطلب من زوجته أخذ أذنه للسفر خارج البلاد	مطالبة الزوجة إبلاغه عن مكانها في كل وقت	يمنع زوجته من زيارة أهلها	الطلب من زوجته أخذ أذنه للذهاب إلى المركز الصحي لعلاج نفسها	يمنع زوجته من الانتخاب أو الترشح	يمنع زوجته من إكمال تعليمها	يمنع زوجته من العمل	ألا يعطى زوجته مبلغاً كافيًا من المال لمصرف البيت وهو يملكه	التصرف الزوج بممتلكات زوجته بدون إذنها	ضرب زوجته إذا خالفت أو امره	ضرب زوجته إذا خرجت من البيت دون إذنه	الرجل والمرأة شريكان في بناء المجتمع	الرجل والمرأة شريكان في بناء الأسرة	المشاركة في التنمية واتخاذ القرار	العمل	مشاركة الرجل في بناء الأسرة		
دهوك	28,5	96,5	89,0	26,4	2,6	59,4	98,5	64,0	65,0	72,8	70,2	98,7	86,0	48,6	66,5	85,7	90,1	12,2	21,3	94,5		
نينوى	8,9	72,9	60,8	16,8	0,7	19,0	80,3	40,6	36,7	48,6	34,4	90,6	77,4	30,2	28,7	58,8	57,8	1,5	4,2	66,0		
سليمانية	61,7	96,1	85,4	47,8	9,6	77,3	91,8	78,9	59,4	87,2	77,2	97,6	94,3	65,5	70,2	86,7	90,5	36,0	13,0	93,5		
كركوك	4,7	87,3	73,6	12,0	0,1	58,5	86,3	63,3	43,8	56,2	43,3	97,2	86,4	19,8	32,6	57,3	59,0	18,8	25,9	98,6		
أربيل	44,7	80,1	78,6	64,2	24,2	51,8	73,9	58,8	62,2	78,4	79,5	79,3	77,8	69,0	71,4	73,3	75,2	20,3	18,1	71,9		
ديالى	29,2	91,4	78,9	34,0	2,7	27,9	86,4	40,2	70,0	59,6	42,4	88,6	76,0	63,6	68,0	76,4	87,5	8,7	18,6	96,9		
الأنبار	16,1	89,4	47,1	20,2	1,8	24,6	92,5	50,8	58,7	54,7	49,1	90,9	90,2	18,4	33,3	44,6	73,8	2,8	16,9	94,1		
بغداد	15,3	76,2	57,3	21,1	4,7	31,3	60,4	52,8	45,0	66,0	49,6	77,6	74,7	25,2	41,6	59,2	59,8	6,9	3,4	82,8		
بابل	3,1	94,2	66,4	36,0	1,0	18,5	49,0	45,1	81,4	52,7	48,9	97,5	92,3	60,5	62,2	60,9	60,5	3,3	28,2	86,6		
كربلاء	24,0	98,9	74,6	20,9	2,1	22,3	91,0	42,4	83,3	69,6	50,7	99,8	99,8	54,9	58,1	72,8	91,2	10,5	6,2	85,3		
واسط	20,8	80,1	69,9	12,4	3,0	9,5	76,8	34,5	48,4	46,7	38,3	81,3	79,3	28,7	30,2	70,5	72,6	14,6	19,9	82,8		
صلاح الدين	7,7	64,8	43,9	8,8	1,1	34,2	67,2	41,4	48,2	56,5	44,5	86,3	72,1	20,9	28,4	73,4	70,6	6,9	11,6	87,6		
النجف	44,0	93,8	50,7	25,7	0,8	10,4	78,1	15,9	66,6	38,8	29,8	89,9	81,3	34,4	42,1	70,6	56,3	20,9	23,3	95,9		

	هل من حق الزوج؟											دور المرأة في الحياة								
	هل من حق الأب؟																			
التحكم في زوجته أو ابنته في ارتداء الملابس	62,8	56,8	22,5	2,2	31,2	79,6	37,9	46,7	45,3	46,6	82,2	89,1	51,6	57,6	35,3	39,7	5,3	13,1	62,8	القادسية
أن يزوج ابنته قبل بلوغ السن القانونية	95,1	78,5	9,0	2,4	25,1	90,0	26,0	82,0	71,4	60,6	93,9	94,2	24,6	33,6	59,0	54,8	2,6	9,3	91,9	المنشي
أن يزوج ابنته بالرغم من عدم موافقتها	89,3	78,0	18,2	3,6	41,5	70,7	46,2	58,5	54,0	48,9	79,0	85,5	46,9	46,8	58,8	67,6	10,7	13,0	88,1	ذي قار
ضرب ابنته إذا تصرفت تصرفاً غير مقبول	61,5	26,2	9,5	2,2	71,7	84,7	21,8	78,0	72,1	66,1	86,5	79,7	15,8	18,3	77,6	78,2	5,5	19,9	92,9	ميسان
الطلب من زوجته أخذ أدته للسفر خارج البلاد	84,6	71,0	40,4	40,6	56,7	73,5	59,4	70,2	58,2	60,3	79,7	84,7	68,2	69,3	58,3	64,8	9,8	36,0	89,1	البصرة
مطالبة الزوجة إبلاغه عن مكانها في كل وقت	84,7	67,9	27,9	8,4	40,3	75,2	52,5	57,2	65,1	53,8	87,0	84,0	42,3	49,8	67,3	69,8	11,9	15,4	85,9	حضر
يمنع زوجته من زيارة أهلها	77,2	56,1	19,1	2,8	26,2	74,1	38,7	55,9	49,0	44,0	85,7	78,7	34,4	40,6	55,1	60,4	6,5	12,7	83,4	ريف
الطلب من زوجته أخذ أدته للذهاب إلى المركز الصحي لعلاج نفسها	81,2	61,5	21,9	5,9	31,8	72,9	45,3	56,1	57,4	47,1	85,8	81,7	36,6	43,8	61,0	64,3	7,9	14,5	84,8	وسط وجنوب
يمنع زوجته من الترتيب أو الترشح	91,5	84,1	48,4	12,5	66,5	87,9	70,2	61,3	81,9	76,5	92,5	87,9	63,3	69,8	82,6	86,0	26,8	16,1	87,4	إقليم كردستان
يمنع زوجها من إكمال تعليمها																				
يمنع زوجته من العمل																				
ألا يعطى زوجته مبلغاً كافياً من المال لمصروف البيت وهو يملكه																				
التصرف الزوج بممتلكات زوجته بدون إذنها																				
ضرب زوجته إذا خالفت أوامره																				
ضرب زوجته إذا خرجت من البيت دون إذنه																				
الرجل والمرأة شريكان في بناء المجتمع																				
الرجل والمرأة شريكان في بناء الأسرة																				
المشاركة في التنمية واتخاذ القرار																				
العمل																				
مشاركة الرجل في بناء الأسرة																				



ج- العوامل المساعدة على مستوى المجتمع

1. توفر خدمات التعليم

إن توفر الخدمات التربوية للمرأة عامل مساعد على مستوى المجتمع نحو تعزيز قدرات المرأة وتمكينها وقد تمت الاستفادة من إجابة المرأة على السؤال الخاص بالسبب الرئيس وراء عدم إكمالها التحصيل التعليمي الذي ترغب فيه بأنه بعد المؤسسة التعليمية، وقد أجابت 6,5% من النساء بأن السبب الرئيس هو بعد المؤسسة التعليمية وقد كانت هذه النسبة 3,5% في الحضر مقابل 12,6% في الريف مما يؤكد أن مشكلة بعد المؤسسة التعليمية في الريف كأحد الأسباب الرئيسة في عدم إكمال المرأة تحصيلها التعليمي أكبر بكثير مما هو عليه الحال في الحضر. هذا وقد كانت هذه النسبة في وسط العراق وجنوبه إلى 6% مقارنة بـ 11,3% في إقليم كردستان.

أما على مستوى المحافظات فنجد أن 14,7% من النساء في محافظة بابل قد ذكرن أن السبب الرئيسي وراء عدم إكمال تعليمهن هو بعد المؤسسة التعليمية تليها محافظتا دهوك والسليمانية 11% و 10,6% على التوالي في حين ان محافظة البصرة سجلت أقل نسبة (3,1%).

ان هذه المعطيات تدعونا إلى القول بان بعد المؤسسة التعليمية هو أحد الأسباب الرئيسة في عدم إكمال التعليم في المناطق الريفية ولكنه لم يعد مشكله كبيرة في المناطق الحضرية بسبب توفر الخدمات التربوية وهي بذلك عامل مؤثر باتجاه تمكين المرأة والنهوض بها.

ولكن يجب الإشارة إلى أن النسبة الفعلية قد تكون أعلى من المذكورة في أعلاه لأن أحد الأسباب الرئيسة التي ذكرت هي عدم موافقة الأهل بدون ذكر سبب عدم الموافقة وقد يكون بعد المؤسسة التعليمية هو أحد هذه الأسباب.

2. توفر فرص العمل

إن توفر فرص العمل للمرأة يعني انتشارها من الفقر ويعني النهوض بها وتعزيز مكانتها في المجتمع وقد ورد سؤال في استمارة الـ WISH-1 عن السبب الرئيس وراء عدم عملها بأجر وقد أجابت 12,6% من النساء بان عدم توفر فرص العمل هو السبب الرئيس وراء عدم عملهن بأجر بصورة عامة، حيث أن المرأة التي سبق لها الزواج قد ذكرت هذا السبب بنسبة 10,8% وقد كانت في الحضر 10,3% مقابل 11,8% في الريف. أما التي لم يسبق لها الزواج فهي تشكل نسبة 16,6% وفي الحضر 16,4% مقابل 17,1% في الريف، وهذا يعني أن المناطق الحضرية أوفر حظاً في توفر فرص العمل بأجر للمرأة.

وعلى مستوى المحافظات، بالنسبة للمتزوجات فإن محافظة المثنى ترتفع فيها هذه النسبة لتصل إلى 23,1% تليها محافظة ديالى 18,4% أما أقل نسبه من النساء اللواتي اجبن بعدم وجود فرص عمل بأجر فهي في محافظة كركوك 2,4%

أما النساء غير المتزوجات فإن محافظة بابل سجلت أعلى نسبة 25,3% من النساء اللواتي لم يجدن فرصة عمل تليها محافظة ذي قار بنسبة 23,0%

هذه المؤشرات دلائل واضحة على أن عدم توفر فرص العمل كسبب رئيس لعدم إمكانية المرأة من العمل بأجر يعد عائقاً أمام تمكين المرأة لاسيما في المناطق الريفية.

3. قيم النوع الاجتماعي للمجتمع

إن أجندة حركة حريات حقوق المرأة قد تضمن هدفين مهمين هما: أن تحظى المرأة في المجتمع بمعاملة مساوية للمعاملة التي يتلقاها الرجل خصوصاً في مجالات الحياة والعمل المختلفة والذي يمكن وصفه بهدف رفاه المرأة في المجتمع، وأن يكف المجتمع عن النظر للمرأة كمتلقية لمساعدات تزيد من رفاهيتها وإنما ينظر لها كشريك فاعل في إحداث التغيير الاجتماعي الذي من شأنه التأثير في النساء والرجال على حد سواء وهو ما يمكن وصفه بهدف دور المرأة في المجتمع.

إن التعامل مع قضية قيم النوع الاجتماعي للمجتمع يجب أن يكون كموضوع متعدد الجوانب بحاجة إلى تطوير للتخلص من القيود والعوائق أمام المرأة في الأسرة ومكان العمل وفي المجتمع ككل للمساعدة في تمكين النساء في المشاركة بصورة كاملة في المجالات كافة.

لقياس قيم النوع الاجتماعي للمجتمع بالاعتماد على نتائج مسح الأوضاع الصحية والاجتماعية للمرأة العراقية فقد تم استخدام أسلوب التحليل العاملي لعدد من المتغيرات للحصول على دليل يمثل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع، وهذه المؤشرات هي عبارة عن نتائج إجابات المرأة على بعض أسئلة القسم السابع في استبيان المرأة حول:

- المشاركة والتمكين والمساواة بين الجنسين والتي تبين وجهة نظر المرأة في وجود مساواة بين النساء والرجال وفرص متساوية في المجتمع في المجالات السياسية، الاجتماعية، القانونية، اتخاذ القرارات داخل الأسرة، الحصول على الوظائف، المشاركة في الحياة العامة، الحصول على الأجر نفسه للوظيفة نفسها في القطاع العام وفي القطاع الخاص، القبول في الكليات، التصرف بالممتلكات الشخصية، استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، الحصول على الملكية. هذا وقد تم توكيد الأسئلة بحيث تكون 1 = وجود مساواة في المجتمع من وجهة نظر المرأة، صفر = عدم وجود مساواة.
- كذلك رأي المرأة من خلال معرفة المرأة وتجاربها مع أقاربها كبار السن والشباب داخل الأسرة وخارجها حول دعم حق المرأة في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة وفي تحديد عدد الأطفال والزواج المبكر، فضلاً عن رأي كبار السن والشباب في أن المرأة متساوية مع الرجل، أو أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت.

تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقاً في التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية واستخراج دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع من وجهة نظر المرأة. هذا ويجدر الإشارة هنا وقبل عرض نتائج التحليل إلى أن هذا المتغير قد لا يعبر عن الواقع الفعلي لقيم النوع في المجتمع وإنما يعكس رأي المرأة والذي يخضع لعوامل متعددة مثل مستوى تعليمها وثقافتها وعمرها



والثقافة السائدة في البيئة التي تعيش فيها؛ فأحياناً يكون من المتوقع أن يكون تقويم المرأة لقيم المجتمع أكثر حدة وأشد نقداً كلما ارتفع مستوى تعليمها وثقافتها، على عكس المرأة التي تعليمها أقل في المستوى فهي قد تتقبل أكثر الواقع الثقافي السائد في مجتمعها وتقيمه على أنه يمثل قيم موجبة حتى وإن كان غير ذلك في بعض الأحيان. على صعيد آخر فإن تقييم المرأة قد يعكس تقييم تراكمي لخبراتها الحياتية فتكون المرأة التي وصلت لمستوى أعلى من التعليم تعد أن المجتمع قد منحها هذه الفرصة ويكون تقويمها أعلى لقيم النوع الاجتماعي فيه.

وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي (شكل 9) ان متوسط قيمة دليل قيم النوع الاجتماعي في المجتمع وفقاً لتقويم المرأة التي سبق لها الزواج 0.07- مقارنة بـ 0,15 بالنسبة للتي لم يسبق لها الزواج.

هذا وقد كان المؤشر في المناطق الحضرية (0,24) أعلى بشكل معنوي³ عن الريف (0.63-).

محافظة دهوك تميزت بتفوقها بمتوسط دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع إذ بلغ 1,24 تليها محافظة كركوك (1,12) وأربيل (0,94) ثم بغداد والبصرة ولكن بفارق كبير، في حين ظهرت أقل المتوسطات في محافظات النجف (0.98-) و واسط (0.95-) وبابل (0.67-). هذا وقد كان المتوسط أقل في محافظات الوسط والجنوب (0.12-) عنه في إقليم كردستان (0,53) (باستخدام اختبار ت للفرق بين المتوسطين).

هذا ويرتفع متوسط دليل النوع الاجتماعي للمجتمع كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة، فالمتوسط للنساء ذوي التعليم الجامعي هو الأعلى (1,07) ثم الحاصلات على الدبلوم (0,74) ثم بقية المستويات مع استمرار الترتيب التنازلي للمتوسط كلما انخفض مستوى التعليم.

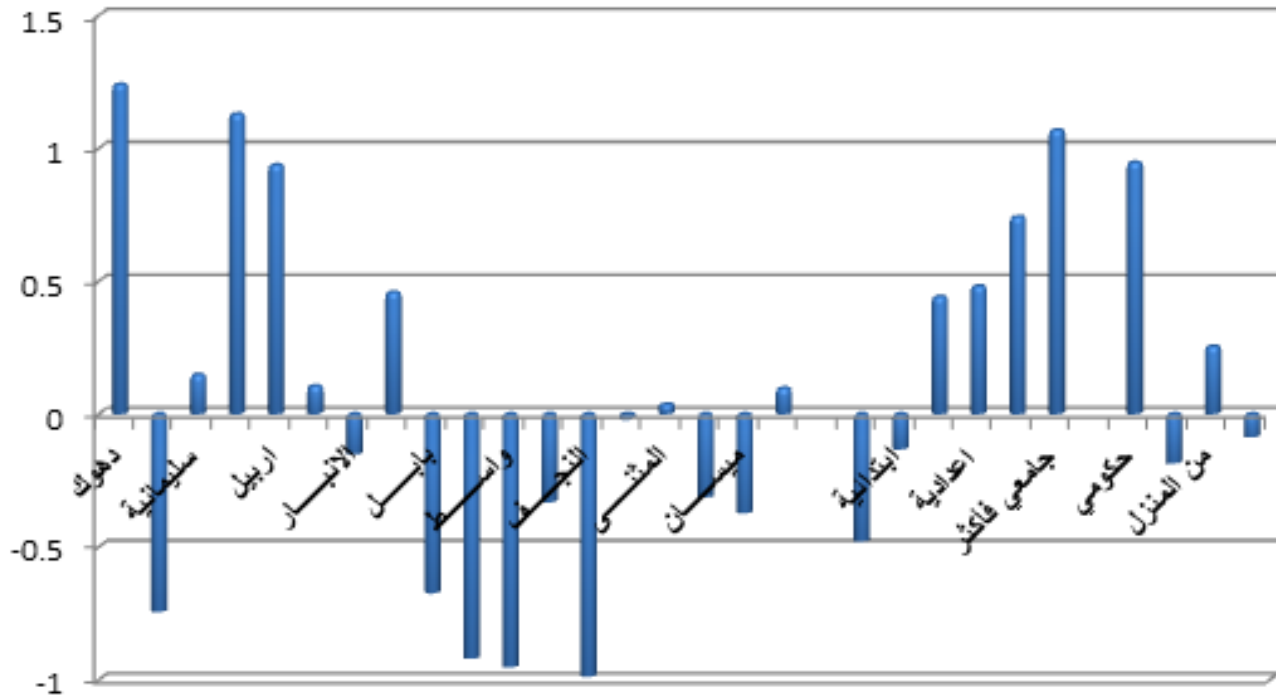
ومن ناحية العمل، فقد كان متوسط دليل النوع الاجتماعي للمجتمع أعلى للنساء اللاتي يعملن في الحكومة (0,95) ثم العاملات من المنزل (0,25) بينما كان في أدنى قيمه للعاملات في القطاع الخاص (0.19-).

أما عن الفروق حسب العمر فقد كان تقويم الشباب هو الأدنى ويرتفع مع ارتفاع العمر، وقد يكون تفسير ذلك مرتبط بثقافة المرأة الأكبر سناً والتي تتجه لتقبل الواقع من حولها وتقيمه بمستوى أعلى مما هو عليه، أو لخضوع التقييم لما حصده من نجاحات في خلال تجربتها الحياتية.

عند النظر في توزيع المتغيرات التي دخلت في تكوين الدليل (جدول 8)، فإنها تعكس التباينات الموجودة في الدليل كما سبق الذكر.

نستنتج مما تقدم إن دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع في العراق لا يزال دون مستوى الطموح في أن يلعب دوراً مهماً وأساسياً في تمكين المرأة في المناطق الريفية والنهوض بها فما زالت نظرة المجتمع إلى موضوع مساواة المرأة مع الرجل والحصول على فرص متكافئة في جميع مجالات الحياة متواضعة وبحاجة ماسة إلى النهوض بها والتخلص من سيطرة العادات والتقاليد الاجتماعية السلبية على سلوك الأفراد والأسر والظروف غير الملائمة لممارسة دورها في المجتمع وتحسين مكانتها.

شكل 9-4: توزيع متوسط دليل النوع الاجتماعي للمجتمع وفقاً للمحافظات والمستوى التعليمي والعمر والحالة العملية



جدول 4-8: توزيع النساء وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع

الرجال والنساء متساوون في المجتمع												
امتلاك الأصول	استخدام التكنولوجيا الحديثة	المتعلقات الخاصة التصرف في	القبول في الكليات	الحصول على أجر متساوي في القطاع الخاص	الحصول على أجر متساوي في القطاع العام	المشاركة في الحياة العامة	الحصول على وظائف	اتخاذ القرارات في الأسرة	المشاركة المجتمعية	المشاركة السياسية	أمام القانون	
47,9	68,0	73,3	94,2	69,7	74,0	69,5	68,6	63,9	62,0	67,2	77,2	دهوك
53,9	53,7	50,3	76,3	45,1	53,2	40,5	39,8	43,7	52,8	36,8	73,1	نينوى
24,8	43,0	31,0	94,3	47,4	51,9	50,2	33,0	45,3	53,2	47,4	80,4	سليمانية
31,0	45,8	40,4	82,1	39,3	86,6	61,5	71,6	54,3	53,7	19,6	52,0	كركوك
59,5	72,1	58,9	83,7	65,7	65,5	58,8	63,0	55,3	61,3	65,3	82,7	أربيل
48,5	50,5	42,7	77,4	61,0	76,2	59,4	55,1	43,5	48,8	29,4	69,5	ديالى
18,0	33,4	39,4	93,5	18,0	88,7	63,6	73,4	42,0	47,1	18,6	92,9	الأنبار
38,7	50,0	44,4	77,4	40,4	64,3	64,0	54,6	48,5	52,5	24,5	48,9	بغداد
43,4	43,9	56,9	82,8	62,5	74,5	55,3	56,3	31,7	38,0	40,2	73,5	بابل
45,9	64,1	54,0	76,3	50,7	75,9	46,6	52,8	28,3	34,0	28,9	80,5	كربلاء
39,7	49,5	58,5	65,7	47,0	64,5	52,7	55,6	39,4	40,1	22,2	60,9	واسط
19,7	32,6	41,8	79,8	47,9	73,3	69,7	63,0	50,9	53,1	22,7	59,9	صلاح الدين
35,1	26,2	34,9	38,7	74,8	82,8	57,1	30,9	36,1	44,2	36,2	54,5	التنجف
37,6	43,9	39,2	92,7	83,7	85,4	62,4	71,8	46,5	35,2	29,3	86,2	القادسية
47,2	53,1	54,2	78,2	53,1	49,9	50,2	27,6	40,7	44,3	29,0	72,3	المتنسى
34,6	42,0	35,5	74,3	70,0	72,0	74,2	66,4	44,7	56,9	29,5	60,5	ذي قار
53,8	53,4	53,8	72,1	39,4	62,6	55,0	39,0	43,2	37,6	39,2	71,8	ميسان
54,4	58,7	57,3	74,2	51,6	57,3	59,3	48,7	39,1	62,3	27,9	71,3	البصرة
43,2	52,6	49,1	79,6	50,4	66,5	60,0	53,4	46,9	52,4	33,0	64,8	حضر
33,7	40,2	41,7	76,9	51,8	70,3	55,0	53,7	39,7	46,2	33,1	73,2	ريف
40,5	47,6	46,7	76,4	49,4	68,7	59,0	54,0	43,8	49,5	28,4	64,6	وسط وجنوب
37,5	55,9	45,6	92,2	54,9	57,0	54,3	47,6	50,6	56,2	55,7	81,2	إقليم كوردستان

الشباب يؤيدون الزواج المبكر	كبار السن يؤيدون الزواج المبكر	الشباب يؤيدون حق المرأة في تحديد عدد الأطفال	كبار السن يؤيدون حق المرأة في تحديد عدد الأطفال	الشباب يرون أن المرأة مكانها البيت	كبار السن يرون أن المرأة مكانها البيت	الشباب يؤيدون حق المرأة في اختيار الزوج	كبار السن يؤيدون حق المرأة في اختيار الزوج	الشباب يؤيدون المساواة	كبار السن يؤيدون المساواة	الشباب يؤيدون عمل المرأة	كبار السن يؤيدون عمل المرأة	الشباب يؤيدون تعليم المرأة	كبار السن يؤيدون تعليم المرأة	
83,3	39,8	51,3	70,8	31,5	52,4	36,6	72,9	34,7	71,9	29,9	79,1	33,9	83,3	دهوك
67,2	55,3	62,3	57,1	26,1	46,8	58,2	50,5	22,1	46,3	27,1	57,4	34,6	67,2	نينوى
92,1	15,5	61,9	76,4	18,2	55,3	25,6	83,7	22,3	86,5	19,7	88,6	22,8	92,1	سليمانية
80,6	17,3	28,1	71,6	52,9	17,3	34,1	73,5	45,3	36,3	6,7	72,1	47,8	80,6	كركوك
75,6	54,9	46,8	54,3	38,1	52,1	45,6	72,4	55,0	76,0	54,9	77,5	57,0	75,6	أربيل
85,1	48,1	64,2	62,1	38,2	39,2	59,9	66,9	38,6	54,6	31,0	78,5	46,1	85,1	ديالى
78,6	56,1	57,8	80,6	28,3	50,0	52,2	75,0	27,4	58,9	14,8	77,4	29,8	78,6	الأنبار
65,9	31,3	40,1	51,9	45,3	35,9	41,6	61,0	56,5	46,2	43,7	58,8	52,6	65,9	بغداد
66,8	63,5	70,9	53,1	42,8	54,9	65,5	51,1	40,8	32,4	29,1	57,4	44,3	66,8	بابل
72,6	53,2	71,4	53,2	34,4	53,9	72,1	59,2	34,0	29,7	13,7	57,0	29,8	72,6	كربلاء
59,4	45,2	61,5	38,2	31,7	50,3	61,9	38,7	31,8	33,5	29,0	50,0	44,2	59,4	واسط
65,6	54,0	50,5	52,6	30,6	57,3	51,0	59,8	34,5	51,2	27,6	62,2	36,5	65,6	صلاح الدين
80,3	38,4	86,8	77,2	26,3	52,9	72,1	71,9	26,5	50,2	8,8	74,4	18,7	80,3	التنجف
80,6	62,6	72,8	58,0	47,2	42,1	60,7	65,5	49,2	52,2	31,5	73,2	41,0	80,6	القادسية
61,1	32,0	36,3	42,9	43,4	48,2	47,0	58,2	56,7	57,6	58,0	61,4	65,2	61,1	المتن
77,6	59,6	70,7	59,7	26,3	34,7	62,5	60,6	23,6	48,1	21,3	71,7	35,5	77,6	ذي قار
60,1	30,4	33,4	22,1	19,7	30,2	30,1	49,3	45,6	32,5	32,0	55,7	54,6	60,1	ميسان
60,7	38,8	43,6	50,1	35,1	33,3	42,9	52,5	41,5	34,3	32,5	54,7	52,8	60,7	البصرة
73,9	38,3	51,6	58,1	36,4	40,2	45,9	63,1	41,6	51,6	32,6	67,8	44,9	73,9	حضر
66,7	52,8	60,5	56,7	32,4	52,2	57,3	59,7	34,2	45,2	24,3	60,2	35,7	66,7	ريف
69,4	44,0	53,9	55,6	36,6	41,6	51,7	59,1	39,9	44,1	29,6	62,4	43,2	69,4	وسط وجنوب
86,4	29,4	55,4	67,8	25,0	53,3	31,9	79,7	34,2	81,7	31,8	84,2	35,1	86,4	إقليم كوردستان



4. توفر الخدمات والأنشطة المجتمعية

إن توفر النوادي الاجتماعية والنقابات وغيرها من الأنشطة المجتمعية ومشاركة المرأة فيها من العوامل المساعدة غير المباشرة على مستوى المجتمع والتي تقود إلى تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع وتوعيتها، وإلى إكسابها كثيراً من الخبرات من خلال بناء شبكات اجتماعية والحصول على المعلومات ومشاركتها في تنمية مجتمعها.

وقد أجابت حوالي 23% من النساء اللاتي لا يشاركن في أنشطة بصورة عامة بأن عدم وجود أو بعد النادي أو المنتدى الاجتماعي أو النقابة أو مركز شبابي هو السبب الرئيس في عدم مشاركتهن، والنسبة في الريف أكبر بكثير من الحضر (19% في الحضر مقابل 31,5% في الريف). وفي الواقع هذه حقيقة لا تنكر حيث أن وجود النوادي الاجتماعية محدود جداً فضلاً عن أنها مكلفة جداً لا يمكن أن تستفيد منها طبقة واسعة من النساء محدودات الدخل، أما النقابات المهنية فهي بمعظمها حكر للرجال.

وعلى مستوى المحافظات فقد سجلت محافظة صلاح الدين أعلى نسبة 48% من النساء اللاتي أجبن بأن عدم توفر أو بعد النادي هو السبب الرئيس في عدم المشاركة، تليها محافظة ذي قار 46,5%، أما أقل نسبة فنجدها في محافظة كركوك حيث بلغت 2,8%. ولكن يجب الحذر عند قراءة هذه الأرقام، فهي تمثل السبب الرئيس في عدم المشاركة وبالتالي فهي تخضع لاعتبارات متعددة بل وقد تعكس الطلب على تلك الأنشطة أكثر من العرض؛ فعلى سبيل المثال في محافظة كركوك كانت النسبة التي ذكرت أن عدم موافقة الأهل هو السبب الرئيس في عدم المشاركة هي 30% و38% ذكراً أن ليس لديهن وقت مما يعني أن النسبة المنخفضة التي ذكرت بأن عدم توفر أو بعد المكان في هذه المحافظة ترجع إلى وجود أسباب أخرى ثقافية تعكس وجود طلب منخفض على هذه الأماكن والأنشطة في كركوك، وفي بغداد ذكرت 8% من النساء أن الظروف الأمنية هي السبب الرئيس. وبالتالي يمكن تفسير النسب المرتفعة في المحافظات الأخرى بأنها ترجع إلى غياب المعوقات الثقافية والبيئية الأخرى وبالتالي ارتفاع الطلب على تلك الأماكن والأنشطة.



خامساً- نتائج التحليل المعمق - العوامل المباشرة للتمكين

أ- التمكين على مستوى الأسرة (المشاركة في صنع القرار)

الأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشاراً، ومن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها، ليس فقط على مستوى الأسرة، بل على مستوى المجتمع العام كذلك. إن صنع القرار عادة ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية، مثل الوجود في البرلمان أو السلطة التنفيذية، أو الإسهام في القطاعات المالية الكبيرة. ولكن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها على التأثير في القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي. ولاشك أن تمكين المرأة من تقرير مصيرها والمشاركة في صنع القرار يتطلب أولاً إزالة التمييز ضدها كجزء من البنيان الفكري والحضاري، حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي للأفراد المجتمع.

إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري - سواء أكانت زوجة أم أماً أم أختاً أم ابنة - لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة؛ وإنما يحقق ذلك شروط قيام المرأة بدورها كشريك كامل، مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار. إن هذا التوازن شرط ضروري لتلافي مخاطر الصراع المستتر الذي يهدد استقرار العلاقات في الأسرة والمجتمع، فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد أسرتها إنما تشعر بالأمان والاستقرار، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤوليتها كأم وزوجة وامرأة عاملة، دون الحاجة إلى الدخول في صراع خفي مع الزوج أو إلى كثرة الإنجاب من أجل الاحتفاظ بالزوج.

قبل البدء في عرض نتائج التحليل يجب الإشارة إلى أن المشاركة في صنع القرار هي أحد دلائل التمكين على مستوى الأسرة، ولكنها ليست الدليل الوحيد، بل قد تكون أقل الأدلة تعبيراً عن التمكين على مستوى الأسرة مقارنة بالأدلة التي ترتبط بالنواحي الاقتصادية، ولكن هذا هو الدليل الذي يمكن تكوينه باستخدام ما أتاحت مسحة الـ I-WISH من بيانات؛ فالمسح لم يوفر أي بيانات عن المؤشرات التي تستخدم لقياس التمكين الاقتصادي مثل الحرية والقدرة على التصرف في موارد الأسرة والإنفاق منها سواء على نفسها أو على أسرتها، الحرية والقدرة على التصرف في الدخل الخاص بها في حالة وجوده (سواء كان دخل من العمل أو غيره)، الحرية والقدرة على التصرف في ممتلكاتها الخاصة في حالة وجودها.

فضلا عن ذلك، فإن الأسئلة الخاصة بالمشاركة في صنع القرار في الأسرة قد ركزت على القرارات المرتبطة بالأبناء والبنات بصفة عامة ولم تشر إلى جوانب أخرى كثيرة مثل اتخاذ قرارات تتعلق بشراء سلع معمرة أو أصول للأسرة (مثل المسكن على سبيل المثال) أو اتخاذ قرار العمل أو الانتقال إلى محل سكن مختلف ... إلخ.



1. التمكين الأسري للمرأة التي سبق لها الزواج

للاستدلال على التمكين على مستوى بيانات المسح الاجتماعي والصحي للمرأة العراقية، تم تكوين دليل التمكين الأسري من تطبيق التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية على متغيرات من استمارة النساء بعمر 15-54 سنة المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج كما يأتي:

• تم استخدام السؤال «من تجاربك الشخصية في أسرتك والأسر الأخرى، من المسؤول داخل الأسرة عن اتخاذ القرار فيما يخص الأبناء» وتكوين الإجابات «الأم»، «كلا الأبوين»، «الأبوين والولد» على أنها تمثل مشاركة في اتخاذ القرار الخاص بالأبناء (تأخذ القيمة 1) وما عدا ذلك يأخذ القيمة صفر، ولكن هذا المتغير هو متغير تقريبي لأنه اشتمل على «الأسر الأخرى» كما تم توجيهه لكل النساء اللاتي سبق لهن الزواج حتى وإن لم يكن لديهن أبناء، ولكنه أفضل ما يمكن استخراجها من البيانات المتاحة. هذا وقد كانت الأسئلة حول القرارات الآتية:

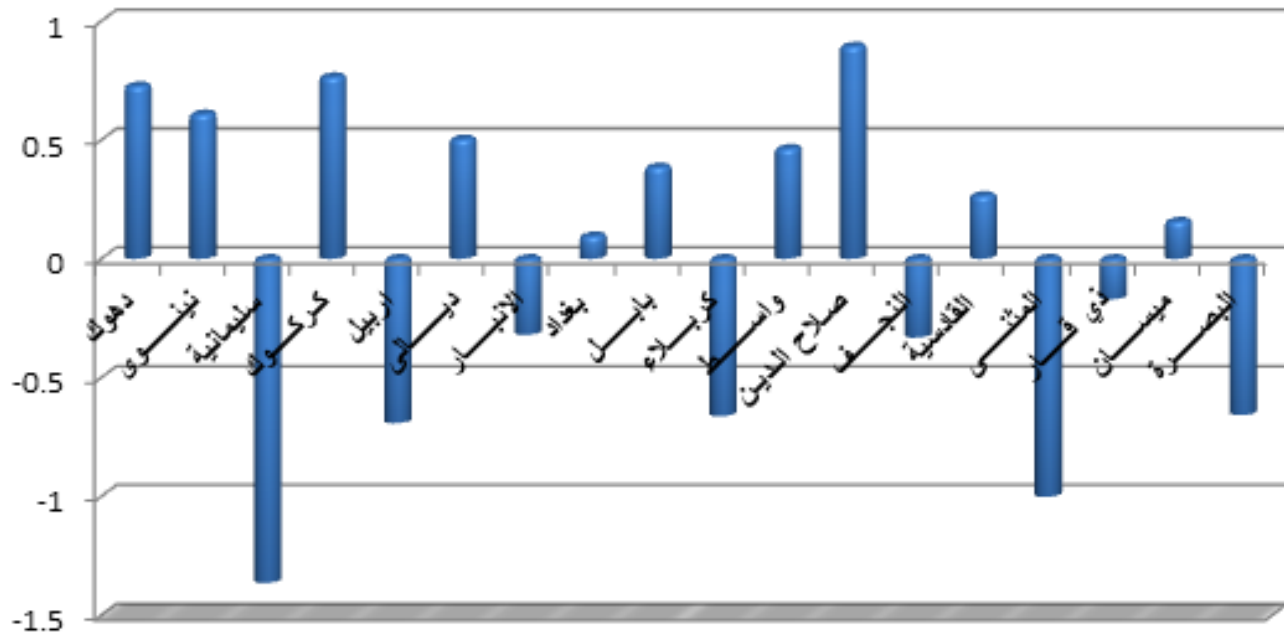
- اختيار الأصدقاء
- موعد عودة للبيت
- مستوى تحصيلهم العلمي
- نوع التخصص العلمي المستقبلي
- كلية الدراسة
- تحديد العمر المناسب للزواج
- اختيار شريك الحياة

• تم استخدام السؤال «من تجاربك الشخصية في أسرتك والأسر الأخرى، من المسؤول داخل الأسرة عن اتخاذ القرار فيما يخص البنات» وتكوين الإجابات «الأم»، «كلا الأبوين»، «الأبوين والبنات» على أنها تمثل المشاركة في اتخاذ القرار الخاص بالبنات (تأخذ القيمة 1) وما عدا ذلك يأخذ القيمة صفر، ولكن هذا المتغير هو أيضاً متغير تقريبي لأنه اشتمل على الأسر الأخرى وتم توجيهه لكل النساء اللاتي سبق لهن الزواج حتى وإن لم يكن لديهن بنات، ولكنه أفضل ما يمكن استخراجها من البيانات المتاحة. هذا وقد كانت الأسئلة حول القرارات نفسها في حالة الأبناء.

• عند قياس تباين الدليل الأسري بحسب المحافظات جاءت نتائج التحليل العاملي مثيرة للاستغراب (شكل 10)، حيث كان ترتيب المحافظات ذوات الأعلى متوسطات لمشاركة المرأة في صنع القرار الأسري يضم المحافظات الأكثر تشدداً ونمطية في تبني القيم التقليدية وهي: صلاح الدين (0,89)، وكركوك (0,76)، ودهوك - إقليم كردستان (0,73)، ونيوى (0,61)، وديالى (0,5)، وواسط (0,46)، وبابل (0,38) والقادسية (0,26)، وذلك على الرغم من أنها تتسم بسيادة نمط مجتمع تقليدي ذكوري وقبلي حيث السلطة والقيادة في الأسرة وخارجها للرجل. من المفارقات أيضاً أن دهوك بمجتمعها الأكثر تشدداً ومحافظة بين محافظات إقليم كردستان جاءت في المرتبة الثالثة في حين أن السليمانية (-1,36) الأكثر انفتاحاً اجتماعياً احتلت المرتبة الأخيرة.

وأربيل (-0,69) احتلت مرتبة متأخرة جداً أيضاً. بغداد العاصمة الأكثر تحضراً في العراق ككل حظيت بمتوسط منخفض (0,09). ولكن بالنظر إلى توزيع إجابات الأسئلة الداخلة في تكوين الدليل، نجد أنها تتسق مع النتائج النهائية للدليل (جدول 9). وقد يعزى ذلك إلى تمتع الأولاد بدرجات أكبر من الحرية في تقرير أمورهم الشخصية كتعبير عن سمات الحدأة والتحضر، يضاف إلى ذلك تدني قدرة المرأة بالمشاركة في القرار الأسري بسبب ظاهرة تريف المدن والتغير المجتمعي باتجاه المزيد من التشدد واستفحال الشعور الذكوري كأحد نتائج الحروب والصراعات الداخلية وفقدان الأمن.

شكل 10-4: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للنساء اللاتي سبق لهن الزواج وفقاً للمحافظة



جدول 4-9: توزيع النساء اللاتي سبق لهن الزواج وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل التمكين الأسري
(القرارات الخاصة بأبنائهن التي يشاركن فيها)

البنات							الأبناء							
اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	
62,6	69,9	62,1	66,7	69,6	92,0	75,9	52,2	59,3	52,9	56,1	66,3	81,9	67,2	دهوك
77,2	80,8	66,6	64,5	68,4	82,4	72,6	61,4	67,7	54,8	57,6	58,3	66,9	56,8	نينوى
34,5	46,4	17,5	14,2	18,3	85,1	38,6	22,6	34,0	13,4	14,4	20,5	75,0	31,9	سليمانية
57,5	84,8	75,7	35,8	44,7	87,9	94,1	45,9	76,0	66,9	26,4	36,2	72,9	74,6	كركوك
65,2	64,9	35,9	36,7	34,8	66,7	54,3	56,4	54,4	31,1	25,4	28,1	55,1	40,2	أربيل
71,0	79,2	69,0	58,2	60,9	82,1	66,4	55,6	68,6	58,1	57,4	61,0	71,1	54,1	ديالى
66,9	76,5	49,6	38,3	34,8	65,2	68,4	51,7	68,3	37,5	35,9	35,5	53,8	45,4	الأنبار
79,5	64,5	66,3	36,4	38,1	73,4	69,0	55,7	53,7	52,2	31,9	34,1	64,6	60,8	بغداد
85,4	86,0	67,4	58,1	59,9	77,9	58,0	73,0	72,3	54,2	48,2	49,8	62,8	44,2	بابل
61,7	75,9	35,2	28,6	39,8	68,3	59,2	46,9	53,1	28,4	26,3	33,5	46,9	48,9	كربلاء
76,2	80,2	74,6	64,5	66,9	76,4	83,3	54,4	62,9	57,3	55,0	55,4	55,1	55,2	واسط
59,6	81,6	79,3	72,8	74,8	84,4	78,3	50,9	71,3	72,1	67,7	68,9	76,5	64,3	صلاح الدين
77,6	82,1	68,4	31,6	45,6	66,3	67,3	48,7	55,0	39,8	27,9	44,6	43,4	42,1	النجف
62,2	72,1	78,2	65,4	71,8	91,0	65,7	41,4	57,5	55,4	58,2	67,3	62,4	43,9	القادسية
58,9	60,4	57,5	40,4	40,1	56,4	23,7	60,2	55,5	50,6	41,3	43,8	51,4	21,4	المثنى
57,7	65,6	61,2	53,0	52,7	82,1	65,1	43,0	49,8	47,6	45,7	51,7	57,5	46,4	ذي قار
55,3	92,8	79,9	51,4	54,6	76,0	46,0	43,1	83,7	73,2	47,0	51,0	72,1	38,2	ميسان
52,1	58,2	63,4	57,0	60,2	57,6	62,7	41,9	51,6	51,9	48,2	51,4	42,3	37,7	البصرة

البنات							البناء							
اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي المستقبلي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي المستقبلي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	
67,0	70,0	61,9	44,2	48,2	76,8	67,3	49,8	57,5	49,7	39,6	44,3	63,5	53,8	حضر
68,1	75,1	61,3	54,2	55,1	72,8	60,9	55,2	63,5	49,3	45,7	47,7	58,0	43,0	ريف
69,6	73,3	66,3	49,4	52,5	74,6	67,6	53,0	61,1	53,1	43,6	47,1	60,6	52,0	وسط وجنوب
48,1	55,1	30,4	30,6	31,6	81,3	49,6	37,4	44,6	26,1	25,2	30,5	69,5	40,2	إقليم كوردستان

يمكن تفسير النتائج أيضا انطلاقا من طبيعة الاقتصاد العراقي المتسم بتزايد معدلات البطالة وتدنى دور القطاع الخاص، وتوافر فرص العمل بشكل أكبر في القطاع العام للمتعلمين والحاصلين على شهادات عليا وفي اختصاصات علمية محددة يتزايد عليها الطلب السوقى، وهذا يفسر تدخل المرأة في اتجاهات دراسة أفراد الأسرة لا سيما في حالة بطالة الأب أو في الأسر التى ترأسها امرأة أو المعيلات لأسرهن. إن تقلص فرص العمل في القطاع الخاص بشكل عام وفي القطاع الزراعى بشكل خاص، دفع بالعوائل إلى زج أبنائها للعمل في الوظائف الأمنية أو في الأجهزة الحكومية في القطاع العام كنتيجة لتحسن الرواتب بشكل كبير، ومن هنا فقد أصبح للنساء دور أكبر في تحديد مدى تقدم الأولاد في الدراسة وتخصصاتهم المستقبلية لأنه شأن يخص الوضع الاقتصادي للعائلة ورفاهيتها والمرأة عبر دورها الإنجابى والأسرى هى الأكثر تمسكاً بهذه القرارات والأكثر تأثراً بنتائجها كمديرة للمنزل.

من جانب آخر فإن واقع تردى الوضع الأمنى فى تلك المحافظات، باستثناء إقليم كوردستان، يمكن أن يزيل دهشتنا حين نجد أن المرأة لها دور فى تحديد موعد عودة الأبناء للبيت، فقد بات هذا الأمر مقبولاً بل ومطلوباً كأحد دواعى الحرص والحذر بسبب سوء الأوضاع الأمنية ، لا سيما للبناء الذكور فى المحافظات.

التباين بحسب البيئة تميز بارتفاع مشاركتها في الحضر مقارنة بالريف. حيث أظهر التحليل العاملى عند دراسة واقع التمكين الأسرى بحسب البيئة (ريف/حضر) أن قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرار أعلى عموماً في الأسر في البيئة الحضرية بمتوسط (0,03) مقارنة بالبيئة الريفية (-0,07)، فيما عدا محافظات صلاح الدين والقادسية وميسان اللاتي خالفن تلك القاعدة.



أما التباين بحسب المناطق فقد جاء متسقاً مع الواقع أيضاً بارتفاع معدل المشاركة في الجنوب والمركز بمتوسط قدره (0,1)، في حين أظهر التحليل العاملي انخفاض قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار في إقليم كردستان (-0,81) وذلك على الرغم من التقدم الذي حققته جهود المنظمات الدولية في هذه المنطقة منذ التسعينات وتشريع كثير من القوانين لصالح المرأة أكثر من مناطق العراق الأخرى، ولكن يبدو ان التغيير المجتمعي ما زال يسير بخطى أبطأ بكثير لأسباب كثيرة منها طبيعة المجتمع العشائري حيث تترسخ فيه القيم الذكورية التقليدية.

من أهداف البحث المعمق دراسة العلاقة بين العوامل المساعدة غير المباشرة للتمكين مع العوامل المباشرة بغية تحديد المديات التي تحققت فعلا من التمكين في ظل توافر بيئة مساعدة مواتية من عدمه. وبهذا الصدد تناولنا مجموعة عوامل مساعدة تمثلت على المستوى الشخصي للمرأة التي سبق لها الزواج بمتغيرات (مستوى التعليم، والعمل، والعمر عند الزواج، وقيم النوع الاجتماعي لدى المرأة، ومصادر المعرفة والحالة الصحية). أما العوامل المساعدة على مستوى الأسرة فتضمنت (تركيب الأسرة المعيشية، وخلفية الزوج من تعليم وعمل، والفرق في العمر بين الأزواج، وقيم النوع الاجتماعي للرجل). والقيم المساعدة على مستوى المجتمع كانت (مدى توفير فرص التعليم والعمل، وقيم النوع الاجتماعي لدى المجتمع وتوفير الأنشطة المجتمعية).

2. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الفرد

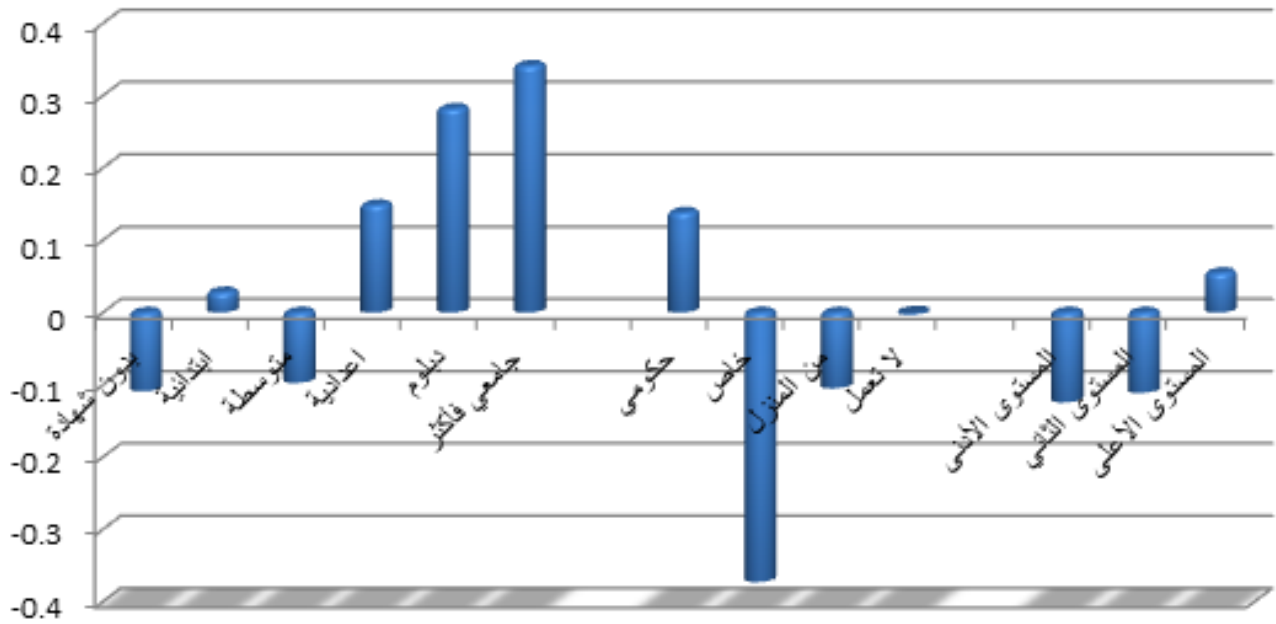
● متوسط الدليل وفقا للشهادة أو التحصيل الدراسي جاء في أدنى قيمه ومقارباً لمستوى بدون شهادة (-0,11) والابتدائي (0,03) والمتوسطة (-0,1)، ولكنه ارتفع لحملة الشهادة الإعدادية (0,15) متصاعداً لمرحلة الدبلوم (0,28) وكان الأعلى للشهادة الجامعية (0,34) (شكل 11). هذه النتيجة تؤشر العلاقة الطردية بين مستوى التعليم وقدرة السيدة التي سبق لها الزواج على المشاركة في صنع القرار الأسري، كما تبرهن أن التمكين الفعلي للمرأة في مجال التعليم يتحقق انطلاقاً من حصولها على الشهادة الإعدادية وليس إكمالها المرحلة الابتدائية فقط، لأن هذا المستوى له آثار الأمية نفسها مستقبلاً فيما لو تسربت الفتيات من الدراسة. ما تقدم يؤشر وبتناغم التفاعل بين العوامل غير المباشرة المساعدة للتمكين والعوامل المباشرة ويؤكد أهمية وضع سياسات تعليم تركز على ضرورة إلزامية التعليم لنهاية المرحلة المتوسطة، واتخاذ تدابير سائدة لتشجيع الفتيات على إكمال التعليم الإعدادي.

● بالنظر إلى متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة نجد أن أعلى قيمة هي للعاملات في القطاع الحكومي (0,14)، بينما أدنى متوسط هو للعاملين في القطاع الخاص (-0,37)، وهو ما يشير إلى أهمية العمل الذي تعمله المرأة وليس مجرد النزول إلى سوق العمل والذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية في بعض الأحيان حيث نجد فضلاً عما سبق أن المتوسط للمرأة التي تعمل في المنزل (-0,10) أقل من المتوسط للمرأة التي لا تعمل (-0,00) وبدون فرق معنوي عن غير العاملات.

● عند مزوجة دليلي التمكين الأسري ودليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة التي سبق لها الزواج، نلاحظ تزايد دليل المشاركة بشكل متسق مع ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي مما يؤشر العلاقة الطردية بينهما كما هو موضح بالشكل (11). ما تقدم يؤشر أهمية تعزيز ثقة المرأة بقدراتها وتغيير الصور النمطية لديها حول أدوار النوع الاجتماعي، وقد لا يقل التأثير السلبي للمرأة

بتعزيزها للقيم النمطية السلبية التقليدية عن دور الرجل، بل قد يكون أكثر أهمية، من خلال تأثيرها في محيط أسرتها، فيتم تنشئة الفتيات على خط سير مشابه للأمهات والذي يمثل وسيلة لترسيخ نمطية الأدوار، وبالتأكيد هذا التأثير ينسحب إلى الأبناء أيضاً، إذ ترسخ في ذهن الشاب صفات الأم عند اختيار زوجته مستقبلاً، وبذلك يصبح التزام المرأة بالصور النمطية وسيلة للدفاع عن وجودها وعدم استبعادها اجتماعياً.

شكل 11-4: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للنساء اللاتي سبق لهن الزواج وفقاً للعوامل المساعدة على مستوى الفرد



هذا ولم تكن هناك فروقاً معنوية وفقاً للعمر عند الزواج، الحالة الصحية ومشاهدة التلفزيون أو غيره من مصادر المعرفة (اختبار ت أو تحليل التباين وفقاً لطبيعة العامل المساعد)



3. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الأسرة

- نظرا لأهمية دور الزوج في الأسرة يجب دراسة الخلفية التعليمية له بحسب مستوى التعليم فقد تم ربطه بدليل التمكين الأسري وقد أظهرت النتائج انخفاض دليل مشاركة النساء اللواتي حصل أزواجهن على تعليم ابتدائي (-0,14) يفارق معنوي عن بقية الفئات التعليمية كلها، إذ بعد أن كانت سالبة لمستوى تحصيل شهادة الابتدائية (-0,14)، تصاعدت قيمة متوسط الدليل من مرحلة المتوسطة (0,05) إلى (0,09) لمستوى الإعدادية (المرحلتين كل واحدة ثلاث سنوات ومعاً يطلق عليهما الثانوية)، و(0,10) لحملة الدبلوم المهني (سنتين بعد الإعدادية)، و(0,16) كأعلى متوسط لقيمة دليل التمكين الأسري للنساء اللواتي أكمل أزواجهن الدراسة الجامعية ولكن الفروق لم تكن معنوية كما سبق الذكر.
- متوسط دليل المشاركة في صنع القرار الأسري بحسب طبيعة عمل الزوج لم يظهر فروقاً معنوية ولكنه جاء مرتفعاً للنساء اللواتي لا يعمل أزواجهن (0,11)، وقد يكون هذا السلوك مرتبطاً بقوة السيطرة الذكورية بمهمة الرجل جالب الخبر للعائلة، لذا فإن عدم قيامه بهذه المهمة قد يؤدي إلى مشاركة أكبر للزوجة في رئاسة الأسرة، لاسيما إذا كانت هي المعيلة لها. كما يلاحظ انخفاض مشاركة اللواتي يعمل أزواجهن بمهنة الزراعة، وهذه نتيجة طبيعية متسقة مع واقع المجتمع الريفي. تصبح مشاركة النساء أضعف حين يعمل الزوج في مهن غير الزراعة، وهذه النتيجة تتفق مع توزيع أدوار النوع الاجتماعي تقليدياً، علماً ان المرأة في الريف تعمل لساعات وبجهد أكبر من الرجل ولكن عملها عادة يكون إنتاجياً غير مدفوع الأجر، لذا فهو غير معترف به.
- الفارق في العمر بين الزوجين لم يظهر فروقاً معنوية ولكنه أظهر أدنى مستوى للمشاركة حين يكون الزوج أكبر بعشر سنوات فما فوق (-0,10)، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه مسبقاً في العوامل غير المباشرة بشأن عمر المرأة عند الزواج، حيث أشرنا إلى هذه النتيجة كإحدى سلبيات الزواج المبكر برجل يكبر المرأة بفارق كبير أو زواجها عموماً بفارق عشر سنوات فما فوق. وعلى نحو مقارب فإن المشاركة حين يكون الزوج أصغر سناً منخفضة أيضاً (-0,04)، ويمكن تفسير ذلك بحقيقة النظرة غير المقبولة اجتماعياً للزواج بامرأة أكبر من الرجل سناً، لارتباط مفهوم السيطرة بالعمر، لذا قد يعمد الزوج إلى تقليص مشاركة المرأة قدر الإمكان بغية تعويض فجوة الفرق في العمر.
- قيم النوع الاجتماعي للرجل جاءت غير متسقة حيث أظهرت أدنى مستوى لها (-0,14) عند أعلى مستوى لقيم النوع الاجتماعي للرجل وهو ما يناقض كل النتائج السابقة ولذا لن نتطرق إلى تفسير هذه العلاقة غير المتوقعة.
- عند القيام بالتحليل بحسب تركيب الأسرة المعيشية لم يكن هناك فرق معنوي في متوسط دليل المشاركة في صنع القرار بين النساء في الأعمار المختلفة باستخدام اختبار ت.

4. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى المجتمع / الدولة

عند مقارنة دليل التمكين الأسري مع دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع أظهر التحليل معدلات مشاركة أسرية أعلى للنساء اللاتي سبق لهن الزواج في المستويين الأعلى لدليل النوع الاجتماعي للمجتمع 0,14 للمستوى الأعلى و-0,01 للمستوى السابق عليه وكان متوسط المشاركة في صنع القرار الأقل عند المستوى الأدنى لدليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع (-0,12). هذه النتيجة

تتفق مع ما هو متوقع من أن ارتفاع قيم النوع الاجتماعي للمجتمع توفر بيئة مواتية لتمكين المرأة ومنها مشاركة أكبر في صنع القرار داخل الأسرة.

إن العوامل الأخرى المرتبطة بالمجتمع مثل توفر خدمات التعليم، وفرص العمل، والأنشطة المجتمعية تعد قياساً لحجم الطلب عليها أكثر ما تمثل حجم المعروض منها كما سبق الإشارة في الفصل الثاني، ولهذا فلن نتطرق لمناقشتها في هذا المبحث.

ب- التمكين الأسري للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج

للاستدلال على التمكين على مستوى بيانات المسح الاجتماعي والصحي للمرأة العراقية، تم تكوين دليل التمكين الأسري من تطبيق التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الرئيسية على متغيرات من استمارة النساء بعمر 15-54 سنة اللاتي لم يسبق لهن الزواج كما يأتي:

• تم استخدام السؤال «من تجارئك الشخصية في أسرتك والأسر الأخرى، من المسؤول داخل الأسرة عن اتخاذ القرار فيما يخص البنات» وتكوين الإجابات «البنات – والتي تعد الموجبة في هذه الحالة» أو «الأبوين والبنات» على أنها تمثل مشاركة في اتخاذ القرار الخاص بها (تأخذ القيمة 1) وما عدا ذلك يأخذ القيمة صفر، ولكن هذا المتغير، كما هو الحال في حالة المرأة التي سبق لها الزواج، متغير تقريبي لأنه اشتمل على «الأسر الأخرى» في السؤال، ولكنه أفضل ما يمكن استخراجها من البيانات المتاحة. هذا وقد كانت الأسئلة حول القرارات اللاتي:

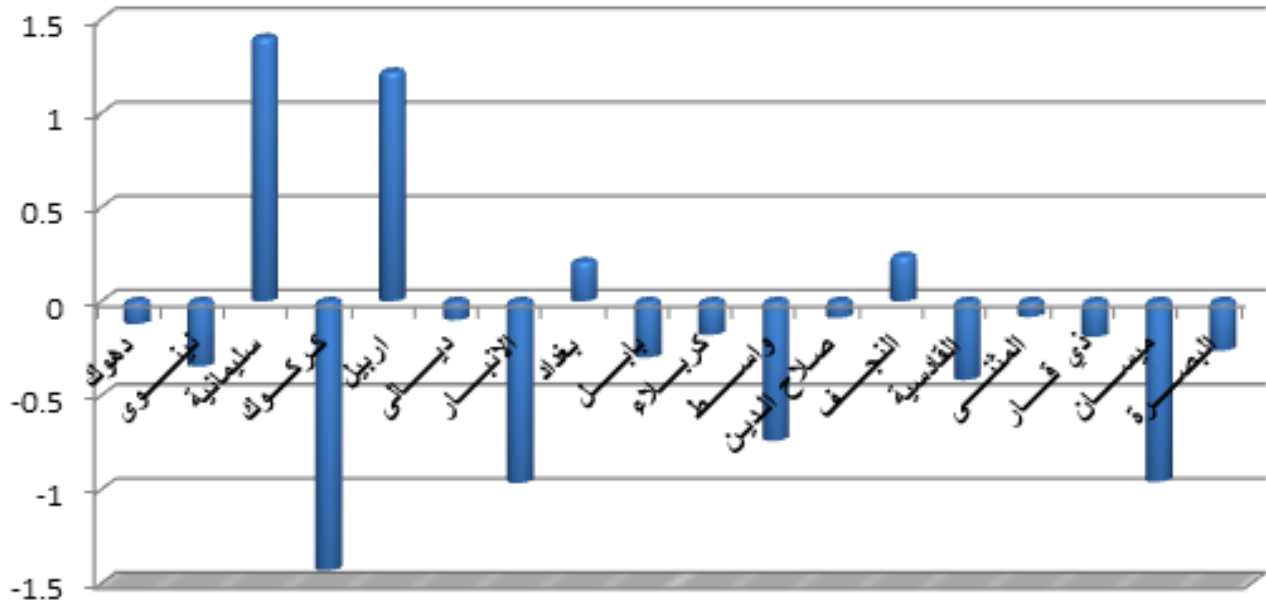
- اختيار الأصدقاء
- موعد العودة للبيت
- مستوى تحصيلهم العلمي
- نوع التخصص العلمي المستقبلي
- كلية الدراسة
- تحديد العمر المناسب للزواج
- اختيار شريك الحياة

وقد أظهر التحليل لمتوسط الدليل للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج بحسب المحافظات (شكل 12) نتائج متسقة ومكاملة لتلك التي ظهرت في حالة المرأة التي سبق لها الزواج أنفة الذكر؛ إذ جاءت محافظتا السليمانية وأربيل بالمركزين الأول والثاني (1,4) و(1,2) بعد أن كانتا في المراتب ما قبل الأخيرة في تحليل المرأة التي سبق لها الزواج، كما جاءت النجف (0,24) في المرتبة الثالثة وتلتها بغداد في المرتبة الرابعة (0,21) بعد أن كانتا في مراكز متأخرة في حالة المرأة التي سبق لها الزواج. إن هذه النتائج تؤكد التفسير الذي تم تبنيه من قبل والذي يعزى ترددي الدليل للمرأة التي سبق لها الزواج في المناطق الأكثر تحضراً إلى تمتع الأولاد بدرجات أكبر



من الحرية في تقرير أمورهم الشخصية كتعبير عن سمات الحدائة والتحضر، وهذا ما أكدته نتائج تحليل الدليل للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج والذي جاء مرتفعاً في تلك المحافظات. وعلى العكس، فقد جاء الدليل منخفضاً في المحافظات التي احتلت المقدمة في دليل المرأة التي سبق لها الزواج فقد كانت محافظات كركوك (-1.4) وميسان (-0.96) و واسط (-0.74) والقادسية (-0.42) في مراتب متأخرة. وبالنظر إلى توزيع إجابات الأسئلة الداخلة في تكوين الدليل، نجد أنها تتسق مع النتائج النهائية للدليل (جدول 10).

شكل 12-4: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج وفقاً للمحافظة



بحسب البيئة فإن متوسطات الدليل أظهرت أن الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الحضر (0,15) أكثر مشاركة من الريفيات (-0,44) كما هو الحال بالنسبة للمرأة التي سبق لها الزواج. وبالنسبة للتمكين الأسري للإناث في إقليم كردستان (1,13) فقد حقق مشاركة أكبر من الوسط والجنوب (-0,26) على عكس نتائج مشاركة النساء اللاتي سبق لهن الزواج. وتعزى هذه النتيجة إلى ما سبق ذكره من تمتع الأولاد في المناطق الأكثر تحضراً بدرجات أكبر من الحرية في تقرير أمورهم الشخصية كتعبير عن سمات الحدائة والتحضر.

من أهداف البحث المعمق كما سبق الذكر دراسة العلاقة بين العوامل المساعدة غير المباشرة للتمكين مع العوامل المباشرة بغية تحديد المديات التي تحققت فعلا من التمكين في ظل توافر بيئة مساعدة مواتية من عدمه. وبهذا الصدد سوف نتناول العوامل الفردية للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج (مستوى التعليم، والعمل، وقيم النوع الاجتماعي لدى المرأة). أما العوامل المساعدة على مستوى الأسرة فتشمل (تركيب الأسرة المعيشية، وقيم النوع الاجتماعي للرجل). والقيم المساعدة على مستوى المجتمع هي (مدى توفير فرص التعليم والعمل، وقيم النوع الاجتماعي لدى المجتمع وتوفر الأنشطة المجتمعية).

جدول 10-4: توزيع النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج وفقاً للمتغيرات الداخلة في دليل التمكين الأسري

اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي المستقبلي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	
73,1	62,5	60,9	57,9	28,8	48,4	42,4	دهوك
57,8	59,8	64,4	55,0	18,0	54,8	53,7	نينوى
86,2	92,6	94,6	92,1	51,5	88,0	86,0	سليمانية
26,2	27,1	67,7	57,5	1,7	5,3	7,5	كركوك
83,8	91,0	88,6	85,5	62,1	77,9	75,2	أربيل
57,7	66,2	73,7	66,5	21,6	59,2	46,9	ديالى
44,1	39,6	53,7	57,7	3,1	46,7	36,9	الأنبار
65,3	77,0	82,3	76,1	26,3	64,5	53,9	بغداد
63,0	56,3	62,0	58,3	23,7	58,7	43,0	بابل
70,4	65,0	76,5	62,9	10,6	51,4	38,1	كربلاء
39,5	57,3	58,9	54,9	24,2	38,8	50,7	واسط
66,8	63,5	66,2	61,6	33,1	48,7	44,4	صلاح الدين
73,6	65,4	83,2	79,0	7,8	63,2	57,3	النجف
45,3	65,2	76,0	59,4	13,0	47,8	43,0	القادسية
58,7	54,7	76,0	72,0	18,4	60,8	71,1	المثنى
62,4	58,0	68,2	64,1	11,5	61,9	59,9	ذي قار
31,2	36,3	59,6	51,2	10,2	59,4	28,9	ميسان
61,3	58,2	62,3	57,4	15,1	62,0	51,5	البصرة

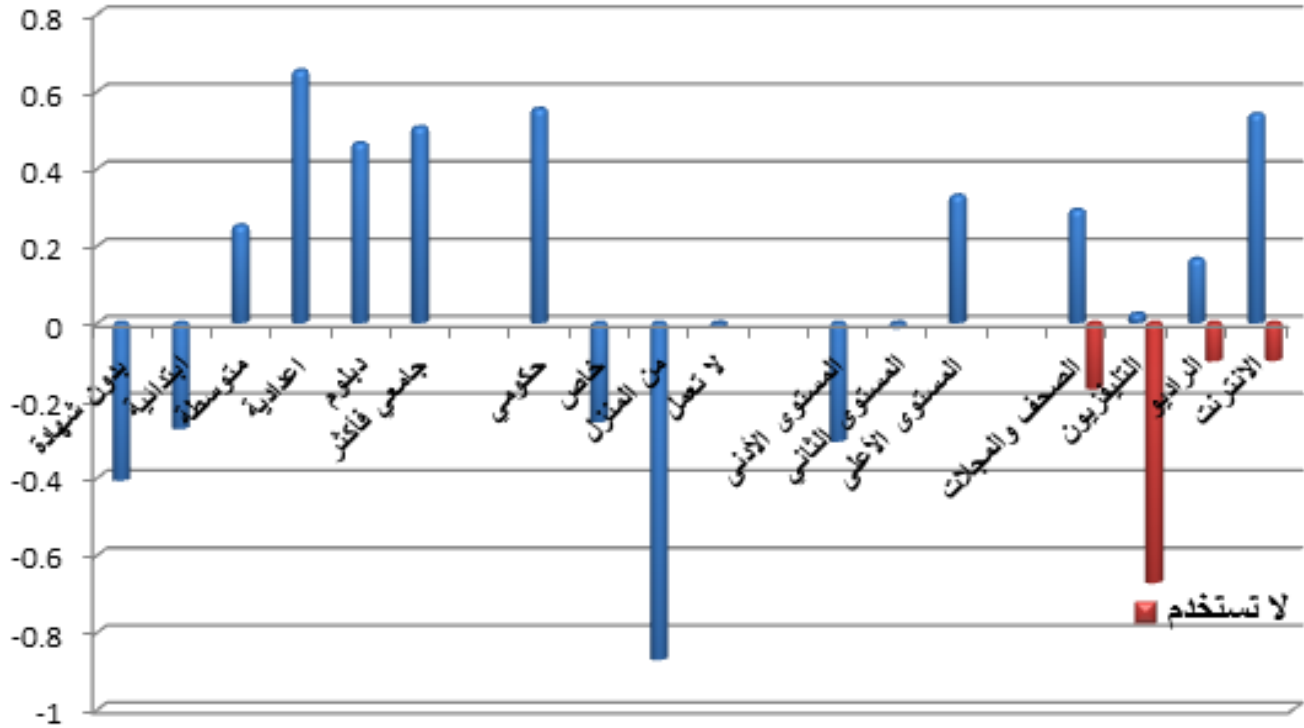


اختيار شريك الحياة	تحديد العمر المناسب للزواج	كلية الدراسة	نوع التخصص العلمي المستقبلي	مستوى تحصيلهم العلمي	موعد العودة للبيت	اختيار الأصدقاء	
65,1	70,2	78,2	71,6	26,3	60,8	54,1	حضر
56,0	53,4	59,6	57,2	19,0	54,6	48,5	ريف
57,8	61,3	70,3	64,1	18,3	55,0	47,4	وسط وجنوب
84,1	87,9	88,2	85,4	49,9	79,9	77,0	إقليم كوردستان

1. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الفرد

- انخفاض متوسط دليل المشاركة في صنع القرار الأسري لمن لا يحمل شهادة (0,41-) والحاصلات على الشهادة الابتدائية (0,27-)، ولكنه ارتفع تصاعدياً للمرحلة المتوسطة (0,25)، ثم ارتفع مرة أخرى للشهادة الإعدادية بمتوسط (0,65) وبفارق غير معنوي للمستويات الأعلى من التعليم مما أشّر أن أثر التعليم الإيجابي يظهر عند التعليم الإعدادي والمستويات الأعلى ولكن دون وجود فروقات معنوية بينها (شكل 13).
- إن نسبة العاملات من بين الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج منخفضة كما سبق الذكر ولذلك يجب توخي الحذر عند تحليل هذا العامل خاصة في القطاع الخاص حيث لم تتعد الثلث وأربعين فتاة. ولكن الملاحظ أن العاملات في القطاع الحكومي لهن أعلى متوسط (0,55) بينما العاملات من المنزل كان لهن أدنى متوسط (0,87-) وهو ما يؤكد أن العمل في القطاع الحكومي يرتبط بأعلى متوسط كما هو الحال لدى النساء اللاتي سبق لهن الزواج.
- عند مقارنة دليل التمكين الأسري مع دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة، يلاحظ انخفاض المتوسط (0,31-) عند المستوى الأدنى لدليل قيم النوع الاجتماعي، وهذه نتيجة طبيعية، وكذلك الحال حين ارتفاعه إلى (0,01-) عند المستوى الثاني و(0,33) عند المستوى الأعلى من دليل القيم.
- أما بالنسبة لمصادر المعرفة، فمن تستخدم وسائل معرفة مثل التلفزيون كان تأثيره موجياً (0,02) ويرتبط بمتوسط أعلى للمشاركة في صنع القرار على حين كان تأثيره غير معنوي في حالة المرأة التي سبق لها الزواج. ولعل ذلك بسبب نوعية البرامج والأفلام المختارة من قبل فئة الشباب التي لا تعزز الصورة النمطية للمرأة. وجاء استخدام سائر وسائل المعرفة بنتيجة مماثلة ولكن كان استخدام الإنترنت مرتبطاً بأعلى متوسط (0,54) (شكل 13). ومن هنا نستنتج أنه مع تزايد أعداد الفضائيات وشبكة الإنترنت عالمياً، فإن التوعية أصبحت ضرورية للمرأة لاختيار البرامج والمحطات التي تعزز من ثقافتها وبنفسها وقدرتها على التغيير والمشاركة.

شكل 13-4: متوسط دليل المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج وفقاً للعوامل المساعدة على مستوى الفرد



2. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى الأسرة

- بالنسبة لتركيب الأسرة المعيشية تحقق للفتيات بيئة مشاركة أفضل في الأسرة النووية (0,16) منه مما في الأسرة الممتدة (-0,29). وهذا يتفق وما تم إثباته في الأدبيات بالتأثير الايجابي لبيئة الأسرة النووية على تمكين المرأة، ويلاحظ أن الفروق هنا قد كانت معنوية بعكس الحال لحالة المرأة التي لم يسبق لها الزواج.
- إن تعليم الرجل في الأسرة المعيشية قد أظهر علاقة ايجابية مع متوسط مشاركة الفتاة التي لم يسبق لها الزواج حيث كان أعلى متوسط لدليل المشاركة هو للرجل الذي حصل على تعليم جامعي أو أكثر (0,36) ثم تلاه من تعليمهم دبلوم (0,04) أو



إعدادي (0,07) أو المتوسطة (0,15-) بدون وجود فروق معنوية بين هذه الفئات الثلاث. وكان أدنى متوسط لدليل المشاركة إذا كان تعليم الرجل ابتدائي (0,07-) أو لم يحصل على شهادة (0,19-) بدون وجود فروق معنوية بين هاتين الفئتين.

• دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل أظهر علاقة طردية ومنطقية حيث ارتفع متوسط دليل المشاركة من (-0,47) عند المستوى الأدنى من دليل القيم للرجل إلى (-0,13) عند المستوى الأوسط ثم إلى (0,48) عند المستوى الأعلى.

3. العلاقة بالعوامل المساعدة على مستوى المجتمع

دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع أظهر أن المتوسط لدليل المشاركة في صنع القرار جاء متساقاً مع المتوقع حيث كان في المستوى الأدنى (-0,33) ثم ارتفع إلى (0,08) عند المستوى الأوسط وأصبح الأعلى (0,22) عند المستوى الأعلى لدليل القيم المجتمعية.

إن العوامل الأخرى المرتبطة بالمجتمع مثل توفر خدمات التعليم، وفرص العمل، والأنشطة المجتمعية تعد قياساً لحجم الطلب عليها أكثر ما تمثل حجم المعروض منها كما سبق الإشارة في الفصل الثاني، ولهذا فلن نتطرق لمناقشتها في هذا المبحث كما هو الحال في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج.

ج- التمكين على مستوى المجتمع

1. المشاركة السياسية

أكدت الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة منذ عام 1966 حقها في التصويت في جميع الانتخابات وتقلد المناصب وبشكل متساو مع الرجل، لكن رغم الجهود المضطربة لتطوير وضع المرأة في وطننا العربي، تظل هناك مجالات كثيرة تتعثر فيها هذه الجهود، أهمها المشاركة السياسية للمرأة (برنامج الأمم المتحدة، 2004).

إن مفهوم التمكين يرتبط بمفهوم تحقيق الذات واتخاذ القرارات الحرة وتعزيز القدرات عبر المشاركة الاقتصادية والسياسية التي تعد من أهم نواحي قياس التمكين. يقصد بالتمكين السياسي للمرأة جعلها ممتلئة للقدرة والإمكانيات لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز قدرتها في المشاركة السياسية عبر المشاركة الفعالة في أنشطة المنظمات السياسية والنقابات المهنية، وإيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، ليس البرلمان فحسب بل المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة (بلول، 2009).

إذا تفحصنا الدساتير العراقية بدءاً بالقانون الأساسي (1925) وحتى الدستور الدائم الذي أقر عام 2005 نجدها جميعاً قد نصت على



المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو القومية. إلا أنها جميعاً فيما عدا قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لم تضع آلية لتفعيل هذه المساواة. وهي الآلية التي امتدت إلى الدستور الدائم عبر المادة (47)- رابعاً والتي نصت على أن «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب» واعتبرت هذه الكوتا QUOTA مكسباً للمرأة العراقية وخطوة مهمة في اتجاه حصولها على المشاركة الفعلية في جميع السلطات ودوائر صناعة القرار. وهو أمر تعزز بالمادة (20) التي نصت «للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح» وبفضل قانون الانتخابات فقد حصلت المرأة على الأرقام 3، 5، 8، 12 في القائمة الانتخابية وبهذا فإن القانون يمكن أن يؤمن لها نسبة تقترب من الثلث.

حازت المرأة العراقية على 8% من المقاعد البرلمانية عام 2001، وعينت أول امرأة لتكون قائمقام لمقاطعة كردية عام 2003. وكان هناك ثلاث نساء من الأعضاء الـ 25 في مجلس الحكم الانتقالي، وشغلت المرأة العراقية 13,2% من المقاعد في مجلس النواب سنة 1990 وأصبحت 27,3% عام 2008، لكن نسبتها في رئاسة اللجان داخل البرلمان بلغت 12,5% مقابل 87,5% للرجال وكان هناك أربع وزارات من أصل 32 وزارة تتولاها النساء و8 نساء بدرجة وكيل وزير و86 بدرجة مدير عام، و215 امرأة في منصب خبير أو معاون مدير عام و33 في منصب مستشار أو مفتش عام، ومن جانب آخر فإن نسب تحقق إنجاز الألفية كان حوالي 38% لتمثيل النساء في البرلمان للعام ذاته (وزارة التخطيط، 2009).

أظهر المسح موضوع البحث أن حوالي 85% من النساء كان رأيهن أن تشارك المرأة كناخبة في الانتخابات و68% منهن يعتقدن بإمكان مشاركتها كمرشحة، في حين أن من بين اللائي رأين أنه لا يجب المشاركة في الانتخابات سواء كمرشحة أو ناخبة نجد أن 42% تقريباً منهن يعتقدن أن هذا شأن يخص الرجال أو أنه يجب ألا تتدخل المرأة في السياسة (20%).

تختلف مستويات المشاركة السياسية تبعاً لعناصر مختلفة منها طبيعة الحالة الزوجية للمرأة ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع أو البيئة التي تعيش بها المرأة. ونظراً لأن تمكين المرأة يتأثر بشكل مباشر ومهم بحالتها الزوجية مما يحدد موقعها في الأسرة والمجتمع وذلك تماشياً مع أدوار النوع الاجتماعي المنمطة السائدة التي تركز على الدور الإيجابي والأسري للمرأة، فسوف نتناول مشاركتها السياسية عبر تباين حالتها الاجتماعية وتأثر هذا المتغير بالمنطقة والبيئة وتركيب الأسرة فضلاً عن العوامل الفردية الخاصة بها.

• المشاركة السياسية للمرأة التي سبق لها الزواج

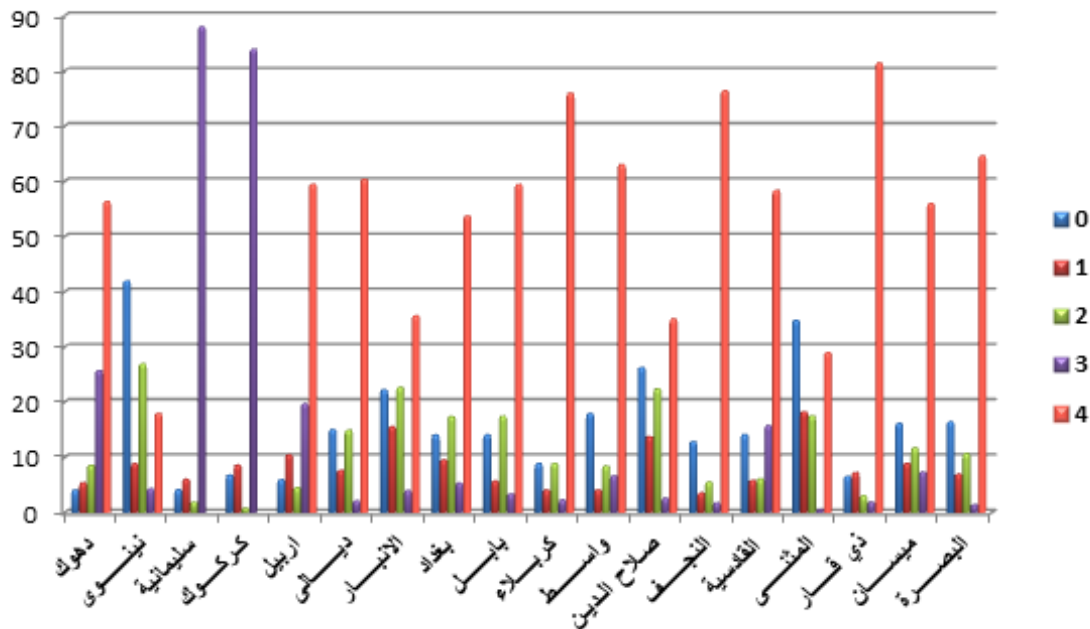
أتاحت بيانات الـ I-WISH معلومات عن الانتخابات والاستفتاءات التي شاركت النساء فيها في كل المحافظات (مجلس النواب 2005 و2010، والحكومة 2009، والاستفتاء على الدستور 2005) مع مراعاة أن محافظة كركوك لم تجر بها انتخابات الحكومة في 2009. لغرض التعرف على عدد مرات المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات بحسب الحالة الزوجية، يتضح أن أكثر من نصف النساء المتزوجات شاركن في كل الدورات الانتخابية والاستفتاءات المتاحة لهن وبنسبة (57%) منها (58%) في المناطق الحضرية و(54%) في المناطق الريفية، وأن (16%) منهن لم يشاركن إطلاقاً في أي جولة انتخابية، وأن نسبة 8% شاركن في جولة واحدة. وهذا عموماً مؤشر جيد نظراً لحدائته تجربة الديمقراطية في العراق وإقليم كردستان. المشاركة السياسية بحسب المناطق



تؤشر أن نسب النساء المتزوجات اللاتي شاركن في كل الدورات الانتخابية والاستفتاءات المتاحة في إقليم كردستان (73%) بينما كانت (54%) في الوسط والجنوب، وكذلك كانت نسبة اللاتي لم يشاركن في أي من تلك الدورات تصل إلى (18%) في الوسط والجنوب مقارنة بـ (3,4%) في إقليم كردستان ومن الممكن إرجاع تلك النتائج إلى بدء تمتع إقليم كردستان بالأمان والاستقرار وتفاعله مع المنظمات الدولية منذ بداية عقد التسعينات، في حين كانت بقية محافظات العراق تحت وطأة الحصار الشامل وتداعيات الحروب.

أما عن بيانات المشاركة بحسب المحافظات (شكل 14)، فقد أظهرت أن أعلى نسبة للمشاركة بكل الدورات الانتخابية المتاحة كانت من نصيب محافظة السليمانية (88%) وهو أمر متوقع لتمييز مجتمعيها بالانفتاح نسبياً تجاه قضايا المرأة وتحررها وتلتها كركوك (84%) مع مراعاة أن المتاح في هاتين المحافظتين كان ثلاث دورات وليس أربعاً كبقية المحافظات. جاءت ذي قار (81%) والنجف (76%) وكربلاء (76%) في المراتب التالية لها وهذه النتيجة تثير الدهشة إذ سبق أن ظهرت متراجعة في مجالات أخرى. ومن الممكن أن يكون تفسير ذلك يكمن في توجيهات الأحزاب السياسية لحشد الناخبين والتي تكون مدعومة بمباركة مراجع دينية عليا أو عشائرية مما يدفع الآباء والأزواج إلى مرافقة النساء لغرض الانتخاب كواجب ديني ووطني، وذلك يفسر أيضاً تقارب نسب المشاركة رغم اختلاف بيئتي الحضر والريف.

شكل 14-4: المشاركة السياسية (عدد مرات المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات المتاحة) للنساء اللاتي سبق لهن الزواج وفقاً للمحافظة



هذا وقد كانت أقل نسبة مشاركة في كل الدورات في محافظة نينوى (18%) والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة (42%) من النساء اللاتي لم يشاركن إطلاقاً في أي دورة انتخابية، تليها المثنى حيث شاركت (29%) فقط من النساء اللاتي سبق لهن الزواج في كل الدورات الانتخابية ولم تشارك (35%) منهن في أي دورة.

عند مراجعة التباينات في مشاركة المرأة السياسية تبعاً للفئات العمرية، تبين تزايد هذه المشاركة للمرأة التي سبق لها الزواج مع تقدم العمر عموماً.

• المشاركة السياسية للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج

عند مقارنة عدد مرات مشاركة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج بالانتخابات بحسب المحافظة، ظهر انخفاض مشاركتهم مقارنة باللاتي سبق لهن الزواج في معظم المحافظات وهذا نظراً لحدائثة سن كثير منهن (51%) في الفئة العمرية 15-19 و(23%) في الفئة 20-24 والتي لم تسمح لهن بالمشاركة في كل الانتخابات حيث لم يكن قد بلغن السن القانوني الذي يسمح لهن بالانتخاب خاصة في انتخابات 2005. وقد وجد تناقض في هذا المتغير في بعض الأحيان مع متغير العمر حيث وجد حالات متعددة لم يكن عمرها يسمح بالمشاركة في انتخابات سابقة خاصة 2005 ولكن لم يتم تسجيلها على أنها لا ينطبق، ولهذا - ولأن الخطأ قد يكون في متغير العمر- سوف نقوم بتحليل المشاركة السياسية للاتي لم يسبق لهن الزواج باختصار وحذر شديد وسوف نأخذ انتخابات 2009 و2010 فقط مما يعني أن اللاتي في محافظتي السليمانية وكركوك لن يكون متناً لهن سوى المشاركة في الانتخابات البرلمانية في 2010.

أهم النتائج تشير إلى أن (72,5%) من الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج قد شاركن في كل الانتخابات المتاحة لهن وقد كانت النسبة في الحضر (74%) في مقابل (66,9%) في الريف، أي أن الفارق بين الريف والحضر هنا مغاير لحالة المرأة التي سبق لها الزواج حيث لم يكن هناك فارق في نسبة المشاركة، وهذه النتيجة قد تؤثر تأثير العامل السياسي والديني عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية. في إقليم كردستان كانت نسبة المشاركة في كل الانتخابات المتاحة (85,8%) مقارنة بـ (69%) في الوسط والجنوب، أي أن الفارق أصغر من حالة اللاتي سبق لهن الزواج، كما أن (20%) لم يشاركن في أي من الانتخابات المتاحة.

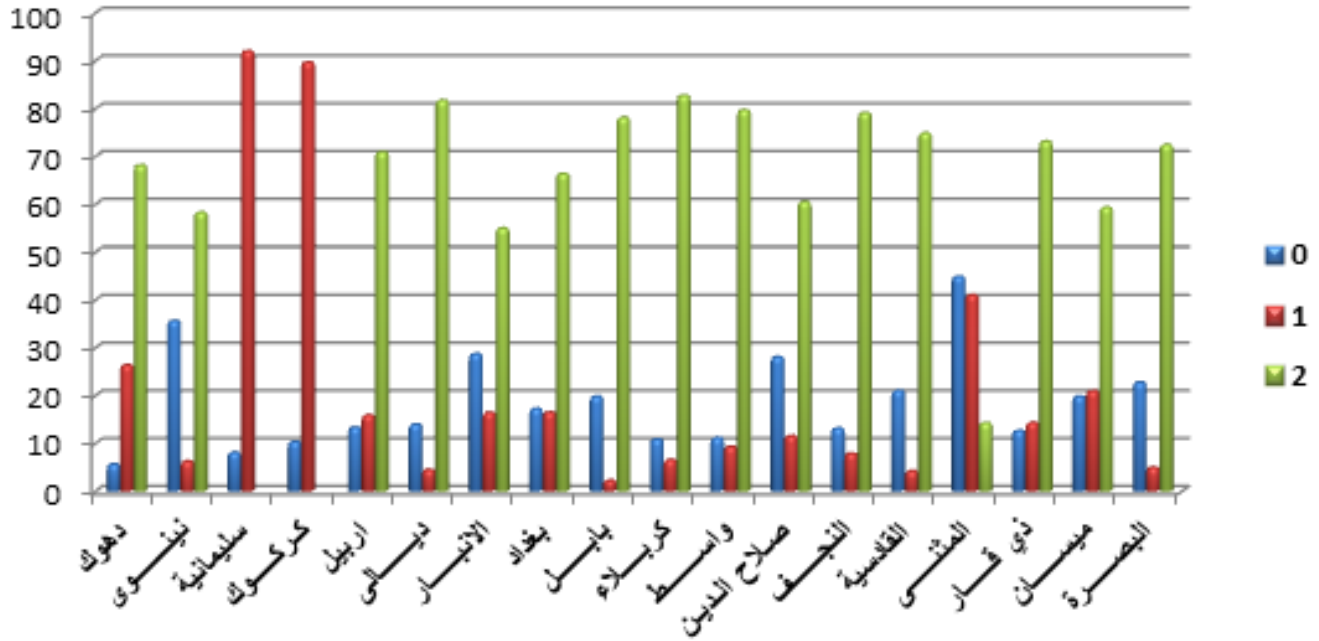
أما عن التباينات وفقاً للمحافظات (شكل 15)، فإن أعلى نسبة للمشاركة كانت في محافظة السليمانية (92%) كما هو المتوقع لتميز مجتمعها بالانفتاح نسبياً تجاه قضايا المرأة وتحررها كما سبق الذكر، وتلتها كركوك (89,6%) مع مراعاة أن المتاح في هاتين المحافظتين كان الانتخابات البرلمانية في 2010 فقط وليس اثنتين كبقية المحافظات. جاءت كربلاء (82,7%) وديالى (81,6%) وواسط (79,6%) في المراتب التالية لها وهذه النتيجة تخضع للتفسير السابق نفسه في حالة المرأة التي سبق لها الزواج.

هذا وقد كانت أقل نسبة مشاركة في كل الدورات في محافظة المثنى (14%) والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة (44,8%) من النساء اللاتي لم يشاركن إطلاقاً في أي دورة انتخابية، تليها الأنبار ونيوى. إن هذه هي المحافظات ذاتها التي ظهرت في حالة المرأة التي سبق لها الزواج وبذلك أشرت انخفاضاً في المشاركة السياسية للنساء عموماً بسبب تأصل القيم النمطية والعادات والتقاليد وتأثير الأعراف المناهضة لحرية المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار.



استكمالاً لقراءة التباينات لهذا العامل المباشر لابد من التعرض له وفقاً للفئات العمرية للمرأة التي لم يسبق لها الزواج، أعلى نسبة عدم مشاركة كانت للفئة 20-24 بنسبة (7,21%)، وأكبر عدد مرات مشاركة حققته الفئة العمرية 35 فأكثر. ويمكن تفسير ذلك بأن النساء غير المتزوجات في هذه الفئات العمرية يملكن وقتاً أكثر للمشاركة المجتمعية مع وعي أكبر كنتيجة لتراكم الخبرات بتقدم العمر فضلاً عن حصولهن على مساحة أوسع لحرية الحركة باعتبار بعضهن انتهى دورها الإنجابي أو من كبار السن أو لنضجهن. النتيجة التي تثير التفاؤل أن غير المتزوجات من فئة الشباب 20-24 و25-29 شاركن بنسبة 65% و72% على التوالي. وهذا مؤشر جيد على اهتمام الشباب بالتطبيقات الديمقراطية حديثة العهد في العراق، ولا بد من الإشارة إلى دور قطاعي التربية والتعليم بإدخال مناهج توضح أسس وأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الدور التوعوي لمنظمات المجتمع المدني.

شكل 15-4: المشاركة السياسية (عدد مرات المشاركة في الانتخابات المتاحة) للإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج وفقاً للمحافظة



2. العلاقة بين العوامل المساعدة والمشاركة السياسية

أ. العلاقة على مستوى الفرد

التعليم: عند دراسة العلاقة بين متغير التعليم والمشاركة السياسية ظهر أن هناك علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة التي سبق لها الزواج بدءاً من نسبة (54,2%) من اللاتي لم يحصلن على شهادة وشاركن في كل الدورات وصعوداً إلى (70%) لل حاصلات على الدبلوم و(62%) لذوات التعليم الجامعي (جدول 11). هذا وقد كانت نسبة اللاتي لم يشاركن على الإطلاق الأعلى بين اللاتي لم يحصلن على شهادة (19%). ما تقدم يثبت أهمية التعليم كعنصر رئيس لزيادة وعي المرأة وتحررها الفكري وبالتالي زيادة مشاركتها السياسية، وأنه أحد المرتكزات الرئيسة لتمكين المرأة وامتلاكها القوة والقابلية للتأثير، والشعور بالذات والمشاركة والاختيار الحر.

أما فيما يتعلق بالمرأة التي لم يسبق لها الزواج، فقد اتسمت المشاركة بالانتخابات بشكل شديد التباين حسب مستوى تعليمها، فقد كانت نسبة اللاتي من لا يحملن شهادة وشاركن في كل الانتخابات (63,8%) ثم تلاهن حملة بقية الشهادات مع تقارب مستوى المشاركة بينهم، هذا وقد كانت نسبة اللاتي لم يشاركن في أي انتخابات للاتي لم يحصلن على شهادة (25,7%). إن التقارب بين المراحل المختلفة لكل الحاصلات على شهادة تؤشر عدم وجود علاقة واضحة بين التحصيل العلمي والمشاركة السياسية، فضلاً عن ذلك، فإن حاملات الدبلوم المهني كانت لهن أعلى مشاركة بنسبة (80,8%) أعلى مما للجامعات 78%. إن هذه النتيجة لا تقلل من أهمية التعليم لخلق بيئة مواتية للتمكين السياسي، وقد أظهر أثاراً إيجابياً في كثير من المقارنات السابقة، لذا نعتقد أن سبب هذا التباين مرتبط بوجود عوامل أخرى على مستوى الأسرة والمجتمع والتي تلعب دوراً واضحاً في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج بعكس الحال للاتي سبق لهن الزواج وظهر ارتفاع المشاركة مع ارتفاع مستوى التعليم.

العمل: في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج كان أعلى مشاركة للاتي يعملن مع عدم وجود فروق كبيرة بين ما إذا كان العمل حكومياً (67,6%)، خاص (65,9%) أو من المنزل (64,5%)، ولكن اللاتي لا يعملن سجلن أدنى نسبة مشاركة في كل الانتخابات (55%) وأعلى نسبة عدم مشاركة في أي من الانتخابات (17,5%). أما بالنسبة للنساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج، فقد كانت العلاقة نفسها موجودة ولكن العوامل من المنزل سجلن أدنى نسبة مشاركة في كل الانتخابات (65,6%) وأعلى نسبة عدم مشاركة في أي من الانتخابات (24,5%) وتلتهن اللاتي لا يعملن. إن هذه النتائج تؤشر أهمية الدور الذي يلعبه عمل المرأة في تثقيفها وتوعيتها بدورها كعضو فاعل في المجتمع، ولكنها أيضاً تشير إلى أهمية طبيعة العمل التي سبق الحديث عنها والتي قد تؤدي إلى نتائج سلبية في بعض الأحيان.

• قيم النوع الاجتماعي :

عند مقارنة متغير قيم النوع الاجتماعي للمرأة مع عدد مرات مشاركتها في الانتخابات ظهرت نتائج غير منطوية، إذ عند أدنى مستويين لدليل قيم النوع قابله أعلى نسبة مشاركة (62%) للمشاركة في كل الانتخابات تناقصت إلى (46%) عند المستوى



الأعلى للدليل في حالة النساء اللاتي سبق لهن الزواج. وبذلك ظهرت علاقة عكسية بين قيم المرأة ومشاركتها السياسية. هذه الظاهرة تؤشر أنه بالرغم من توفر الظروف الأهم للتمكين، بعد التمكين الاقتصادي، وهو قيم النوع إلا أن مشاركة المرأة السياسية انخفضت وهذه نتيجة غير منطقية، وقد ترجع إلى عوامل أخرى على مستوى الأسرة أو المجتمع.

أما في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج فقد كانت النتيجة منطقية وتشير إلى علاقة طردية موجبة بين عدد مرات المشاركة ودليل قيم النوع الاجتماعي؛ (66%) شارك في كل الانتخابات في المستوى الأدنى للدليل، (71%) في المستوى الأوسط و(80%) في المستوى الأعلى.

جدول 4-11: توزيع عدد مرات المشاركة (صفر، كلها) للنساء وفقاً للعوامل المساعدة على التمكين

لم يسبق لها الزواج		سبق لها الزواج		
كلها	صفر	كلها	صفر	
مستوى التعليم				
63,77	25,66	54,19	19,17	بدون شهادة
73,13	18,9	56,92	16,3	ابتدائية
73,05	12,66	54,76	15,8	متوسطة
74,77	13,12	59,07	9,23	إعدادية
80,81	11,14	70,31	8,76	دبلوم
78,2	11,88	61,97	13,77	جامعي فأكثر
العمل				
87,97	5,11	67,58	9,23	حكومي
80,31	13,09	65,88	9,5	خاص
65,63	24,54	64,5	7,53	من المنزل
70,47	18,96	55,34	17,51	لا تعمل
قيم النوع				
66,08	27,85	62,58	10,98	المستوى الأدنى
71,43	14,24	62,01	13,42	المستوى الثاني
79,75	10,67	46,18	23,3	المستوى الأعلى

لم يسبق لها الزواج		سبق لها الزواج		
كلها	صفر	كلها	صفر	
عدد مصادر المعرفة				
45,65	50,25	50,25	26,69	0
72,25	18,94	54,21	18,49	1
67,36	19,07	58,75	15,03	2
81,47	11,03	66,16	9,67	3
76,99	10,74	60,2	5,64	4
تركيبية الأسرة المعيشية				
73,92	15,91	61,07	14,12	نووية
70,74	19,33	49,51	20,27	ممتدة
تعليم الزوج / الرجل				
72,22	20,2	51,64	18,68	بدون شهادة
68,94	19,41	55,35	19,32	ابتدائية
73,22	15,8	55,11	19,35	متوسطة
81,81	8,59	58,94	11,07	إعدادية
56,07	27,48	63,31	12,49	دبلوم
77,87	16,88	59,2	13,02	جامعي فأكثر
قيم النوع الاجتماعي للرجل				
62,69	25,52	48,82	22,23	المستوى الأدنى
70,15	19,39	53,71	15,99	المستوى الثاني
81,85	10,11	67,24	11,64	المستوى الأعلى
عمل الزوج				
-	-	52,42	19,06	لا يعمل
-	-	50,13	18,89	يعمل في الزراعة
-	-	57,08	16,69	يعمل في غير الزراعة
قيم النوع للمجتمع				
71,21	21,94	53,34	19,28	المستوى الأدنى
69,93	17,92	58,2	16,83	المستوى الثاني
76,24	12,96	59,45	12,72	المستوى الأعلى



• دليل مصادر المعرفة :

لم يظهر تأثير بفارق كبير بين النساء اللاتي سبق لهن الزواج اللواتي يستخدمن التلفزيون كمصدر للمعرفة واللواتي لا يستخدمنه في مشاركتهن السياسية، إذ جاءت النتيجة متقاربة، وكذلك الحال بالنسبة لسائر مصادر المعرفة، ولكن اللافت للنظر هو أن اللاتي لا يستخدمن أي وسائل للمعرفة، وهو ما بات نادراً في العصر الحالي، قد سجلن أعلى نسبة لعدم المشاركة في أي من الانتخابات (26,7%)، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى (5,6%) ممن لديهن أربعة مصادر للمعرفة.

أما فيما يخص اللاتي لم يسبق لهن الزواج، فقد كانت النتيجة مغايرة تماماً، إذ تشاركت (55%) ممن لا يتابعن التلفاز في كل الانتخابات مقارنة بـ (73%) للاتي لا يشاهدنه. هذه النتيجة تبين الأثر الإيجابي في المرأة التي لم يسبق لها الزواج في تعميق وعيها السياسي. وهذا يدل على أن الوقت المتاح لها يجعلها تشاهد برامج ومواضيع متنوعة تغير من تقويمها للأمور، في حين أن المرأة التي سبق لها الزواج قد لا تملك مثل هذه الخيارات لضيق الوقت مقارنة بالأعباء التي تتحملها.

ب. العلاقة على مستوى الأسرة

تركيب الأسرة المعيشية: ظهر أن تركيب الأسرة للمرأة التي سبق لها الزواج كان له أثر في مشاركتها السياسية، حيث ارتفعت للمرأة من أسرة ممتدة (49,5%) إلى (61%) للمرأة من أسرة نووية في حالة من شاركن في كل الجولات الانتخابية، في حين نسبة من لم يشاركن إطلاقاً (20,3%) من أسرة ممتدة و(14%) من أسرة نووية. وهذا يؤشر أهمية الاستقلال السكني والمالي لرفع ثقة المرأة بقدراتها، وبالتالي يفرض إتباع سياسة لسد العجز السكني في العراق الذي يقدر ما بين مليونين ونصف إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية.

نتائج التحليل لتأثير هذا العامل المساعد للتمكين جاءت معاكسة للمرأة التي لم يسبق لها الزواج، إذ تبين أن مشاركتها تزيد للواتي يأتين من أسر ممتدة (بنسبة عدم مشاركة 19%)، وأعلى مشاركة 71%) في حين أن مشاركة اللواتي من أسر نووية (بنسبة عدم مشاركة 16%)، وأعلى مشاركة 74%)، أي أن الفارق ليس كبيراً.

تعليم الزوج: تميز متغير التعليم دائماً عند التحليل بوصفه عاملاً مساعداً غير مباشر فعلاً في توفير البيئة المواتية لتمكين المرأة في المجالات كافة، وهنا في المجال الأسري ظهر أن خلفية تعليم الزوج (للمرأة التي سبق لها الزواج) أو الرجل (للمرأة التي لم يسبق لها الزواج) في الأسرة ليس لها تأثير؛ بل كانت العلاقة متأرجحة في أحيان كثيرة، وهو ما قد يشير إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة سواء التي سبق لها الزواج أو التي لم يسبق لها.

عمل الزوج: أعلى نسبة مشاركة سياسية سجلت للمرأة التي سبق لها الزواج التي يعمل زوجها في مهن غير الزراعة (57%) تليها التي لا يعمل زوجها (52%) أو يعمل في الزراعة (50%) ولكن يبقى التأثير ضعيفاً لأن الفارق بين الفئتين الأخيرتين ضئيل.

الفارق في العمر بين الأزواج: أظهر التحليل أن الفارق في العمر بين الأزواج لم يؤثر في المشاركة السياسية للمرأة التي سبق

لها الزواج. النسبة الأعلى من النساء المشاركات بأكثر عدد في الانتخابات كانت من نصيب المتزوجات من رجال أقل منهن سناً (59%)، تليها (57%) حين يكون الفارق حتى أربع سنوات، و(55%) لفارق من 5 فما فوق. وهذه النتيجة تُؤشر بنظرنا أنه رغم تحليلنا السابق الذي بين تأثيره في دليل التمكين الأسري فإن دوره أقل حين تكون القرارات تخص شأناً سياسياً مجتمعياً قد تلعب فيه المؤثرات الأخرى السياسية والإعلامية والاجتماعية دوراً أهم.

دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل: على عكس التأثير المعاكس لقيم النوع الاجتماعي للمرأة في مشاركتها السياسية، جاء تأثير دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل ايجابياً ومهيئاً لبيئة تمكينية للمرأة التي سبق لها الزواج والتي لم يسبق لها على السواء. فمن الملاحظ أنه بارتفاع مستويات دليل قيم النوع الاجتماعي للرجل تزايد عدد مرات مشاركة المرأة التي سبق لها الزواج في الانتخابات من (49%) للمستوى الأدنى إلى (54%) للمستوى المتوسط ثم إلى (67%) للمستوى الأعلى، وكلما ارتفعت قيم دليل النوع للرجل انخفضت نسبة النساء اللواتي لا يشاركن في الانتخابات. أما بالنسبة للمرأة التي لم يسبق لها الزواج، فقد انخفضت نسبة اللواتي لا يشاركن إطلاقاً من (25%) عند مستوى دليل قيم الرجل الأدنى إلى 10% عند مستواه الأعلى، وفي المقابل ارتفعت مشاركتهن في كل الانتخابات من (63%) عند المستوى الأدنى إلى (82%) عند المستوى الأعلى للدليل. وبهذه النتيجة يكون قيم النوع الاجتماعي للرجل هي أقوى العوامل غير المباشرة تأثيراً في المشاركة السياسية للمرأة.

من هنا تبرز ضرورة عدم معالجة قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بمعزل عن الرجل، بل لابد من اعتماد السياسات التي تؤكد التمكين الجماعي وليس للمرأة منفردة، وأهمية عنصر المشاركة بين الرجل والمرأة.

ج. العلاقة على مستوى المجتمع

دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع: إن ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع يصاحبه دائماً زيادة في مشاركة المرأة التي سبق لها الزواج في العملية السياسية؛ من (53%) للمستوى الأدنى إلى (59,5%) للمستوى الأعلى. وذات الأمر ينطبق على المشاركة السياسية للمرأة التي لم يسبق لها الزواج حيث كان أكبر نسبة للمشاركة في كل الانتخابات (76%) عند المستوى الأعلى من دليل قيم النوع للمجتمع بينما كانت نسبة المشاركة حوالي (71%) عند المستويين الأدنى.

وهذه النتيجة متطابقة مع الاعتقاد بأن تغير منظومة القيم المجتمعية لها تأثير كبير في تمكين المرأة السياسي، ولابد من الإشارة إلى أن هذه القيم تبني تدريجياً وبنحو متزامن مع تغير التشريعات والقوانين وتحسن الأوضاع الاقتصادية في المجتمع عموماً.

كما سبق الذكر فإن العوامل الأخرى المرتبطة بالمجتمع مثل توفر خدمات التعليم، وفرص العمل، والأنشطة المجتمعية تعد قياساً لحجم الطلب عليها أكثر ما تمثل حجم المعروض منها كما سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني، ولهذا فلن نتطرق لمناقشتها في هذا المبحث.



3. المشاركة في الأنشطة المجتمعية

كما هو حال التعليم على مستوى الفرد والأسرة كعامل مساعد رئيسي للتمكين، فإن النشاط المجتمعي كوسيلة لتبادل الخبرات وتطوير للقابليات يعد عنصراً مكملاً وميداناً تطبيقياً لقدرات النساء للتجربة العملية لشحن وشحن قدراتهن ومصدراً مهما للمعرفة التي تدعم تمكينها إيجابياً.

أظهرت إجابات المرأة التي سبق لها الزواج أن (3,4%) منهن فقط يشاركن في تلك الأنشطة و(3,7%) من اللاتي لم يسبق لهن، مع مراعاة أن السؤال قد دمج الأندية والمنتديات الاجتماعية والنقابات ومراكز الشباب كلها معاً بالرغم من اختلاف طبيعتهم والفائدة التي قد تعود على المرأة من المشاركة في كل منهم. هذا وقد كانت نسبة المشاركة في الحضر (حوالي 4%) ضعف النسبة في الريف (حوالي 2%) لكل النساء.

ولقد كان أهم أسباب عدم مشاركة النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الأنشطة المجتمعية هو عدم توفر الوقت بنسبة إجابات (34,6%) وهذا يؤشر حجم العبء الملحق عليهن من خلال العمل الأسري الدائم بالمزاوجة مع العمل الإنتاجي بدون أجر في أحيان كثيرة ولا سيما في الريف وذلك لسيادة نمط توزيع العمل المنزلي بحيث تعد أنثوية ولا يليق بالرجل القيام بها، وكذلك العناية بالأطفال. كانت هذه النسبة (21,8%) للتي لم يسبق لها الزواج مما أدرجه في المرتبة الثانية وهذا يتسق مع التحليل الوارد.

عدم موافقة الرجل في الأسرة (الزوج / الأب) أو أحد الأفراد الآخرين جاء كسبب بنسبة (17%) للمرأة التي سبق لها الزواج، والمعارضة من أعضاء آخرين في الأسرة أقل بكثير بحدود (4,5%)، مما يؤكد عدم حرية حركة المرأة وقد يكون هذا سبباً ظاهراً لأسباب أخرى خفية منها عدم استقلالها المالي أو تعارض نشاط المرأة المجتمعي مع الصورة النمطية المتفقة مع العادات والدين عن المرأة القابعة في بيتها غير المشاركة برأيها. النسب هنا للتي لم يسبق لها الزواج جاءت بعكس التي سبق لها أي انخفضت لمعارضة الأب إلى (8%)، في حين ارتفعت إلى (13%) لمعارضة أفراد آخرين من الأسرة واحتمال كبير أن تكون الأم أو الأخوة الذكور... إلخ. وهذا يؤشر على قوة سلطة العائلة الوحيدة الأهم في المجتمع والفاعلة في توفير بيئة تمكينية للمرأة.

اعتقدت (19,3%) من النساء اللاتي سبق لهن الزواج و(12,6%) من اللاتي لم يسبق لهن أن هذه المشاركة غير مجدية. وأخيراً تم إدراج الأسباب الاقتصادية بنسبة (3,3%) لكل النساء، والأسباب الأمنية (1,5%) للتي سبق لها الزواج و(3,7%) للتي لم يسبق لها، وصعوبة الوصول إلى المركز (1,2%) تقريباً لكليهما، كمعوقات ثانوية جداً لمشاركة المرأة المتزوجة في الأنشطة المجتمعية. هذا طبعاً فضلاً عن سبب عدم وجود النشاط أو بعده عن محل السكن.

ونظراً لانخفاض نسبة المشاركة بصفة عامة، فإننا لن نتطرق إلى علاقتها بالعوامل المختلفة، ولكن يجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة مشاركة كانت كما هو المتوقع للنساء ذوات التعليم المرتفع.

إذا أخذنا بالاعتبار التركيب الديموغرافي لسكان العراق المتميز بمجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الشباب والشابات مناصفة تقريباً، مع تزايد معدلات البطالة بينهما وعدم إكمال التعليم بجميع مراحلهم، يمكن أن نقدر أهمية المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية



في تمكين الشباب، لا سيما في ظل تراجع منظومة القيم الاجتماعية وتقييد حرية حركة الفتيات وممارستهن للأنشطة الثقافية والرياضية والمجتمعية، علماً أن هذه الأدوار كانت متاحة سابقاً إلى حد كبير في المدارس والجامعات، ولكن مع تردي واقع البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم وظهور الازدواج الثنائي وحتى الثلاثي في المدارس والدوامين الصباحي والمسائي في الكليات تحول دور هذه المؤسسات إلى قاعات لتلقين المناهج للطلبة دون تحقق الفوائد التربوية والتوجيهية في بنائهم النفسي والعاطفي عبر ترسيخ قوة شخصيتهم كمواطنين فاعلين في المجتمع بتنمية الفقرات المذكورة آنفاً.

4. المشاركة بين مجالات التمكين المختلفة

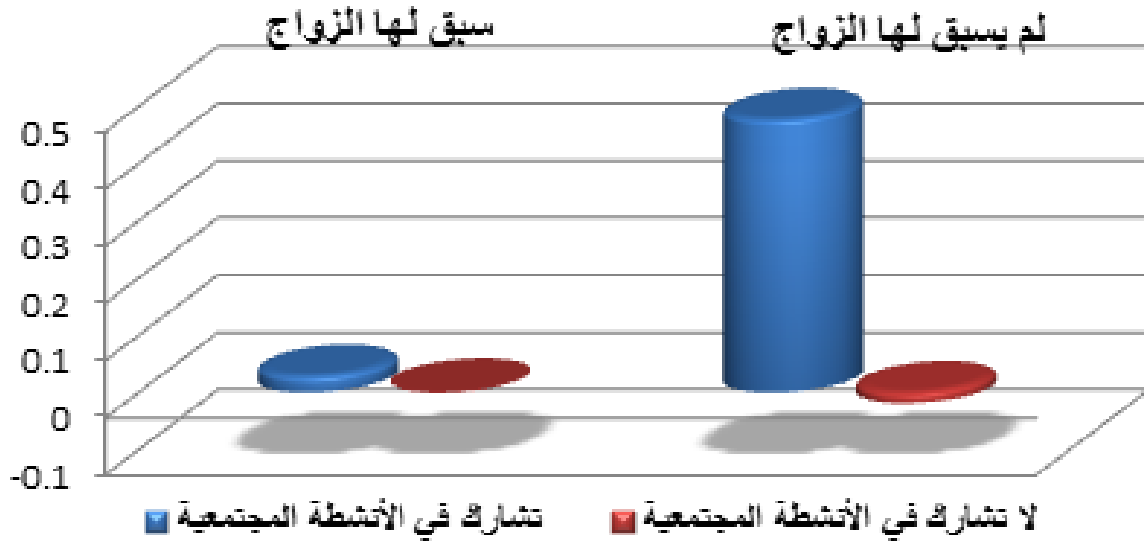
إن تمكين المرأة هدف منشود على كل المستويات لما له من فوائد كثيرة سواء على المستوى الفردي، أو الأسري، أو المجتمعي. ولكن يبقى السؤال عما إذا كان تمكينها في أحد المجالات سوف يؤدي إلى تمكينها في المجالات المختلفة، ومن ثم فإننا نحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين التمكين على مستوى الأسرة والتمكين على مستوى المجتمع؛ تحديداً، فإننا نسعى لدراسة العلاقة بين صنع القرار على مستوى الأسرة والمشاركة السياسية وفي الأنشطة المجتمعية.

يتضح من الشكل (16) أن متوسط دليل التمكين الأسري للإناث التي لم يسبق لهن الزواج يرتبط إيجابياً بمشاركتها في الأنشطة المجتمعية (الأندية ومراكز الشباب والنقابات وغيرها) حيث كان متوسط الدليل (0,48) لمن تشارك مقارنة بـ (-0,02) لمن لا تشارك، ولكن الفارق لم يكن معنوياً في حالة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج. ونخلص من ذلك أن لدور المرأة المجتمعي، وتحديداً الشباب قبل الزواج، أثراً جيداً في تعزيز ثقتها بنفسها وتطوير قدراتها على الحوار وصنع القرار، وبالتالي فإن توفر هذه الخدمات يعد سياسة ناجحة لابد من رسم برامج لتنفيذها بما يحقق توازن انتشارها مناطقياً، لا سيما أن نسبة مرتفعة من النساء يعزبن سبب عدم مشاركتهن في المنتديات والأنشطة المجتمعية إلى عدم وجود مركز قريب، واحتل هذا السبب المرتبة الثانية بين الأسباب التي منعتها من المشاركة.

من جانب آخر ظهر دور فاعل لمتغير المشاركة في الأنشطة المجتمعية من منتديات ونقابات وأحزاب ومنظمات مدنية على المشاركة السياسية للمرأة عبر تعزيز قدراتها الذاتية وإمكاناتها وقابلياتها الفكرية ومستوى وعيها للمشاركة باختيار حر في الانتخابات، حيث تبين أن النساء اللاتي سبق لهن الزواج ويشاركن في تلك الأنشطة لديهن نسبة مشاركة في كل الدورات الانتخابية المتاحة بنسبة أعلى (74,2%) من اللاتي لا يشاركن (56,3%). أما اللاتي لم يسبق لهن الزواج، فقد كانت النسبة للاتي يشاركن في تلك الأنشطة (75,3%) مقارنة بـ (72,4%) للاتي لا يشاركن؛ أي أن العلاقة أضعف في حالة الإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج (شكل 17).

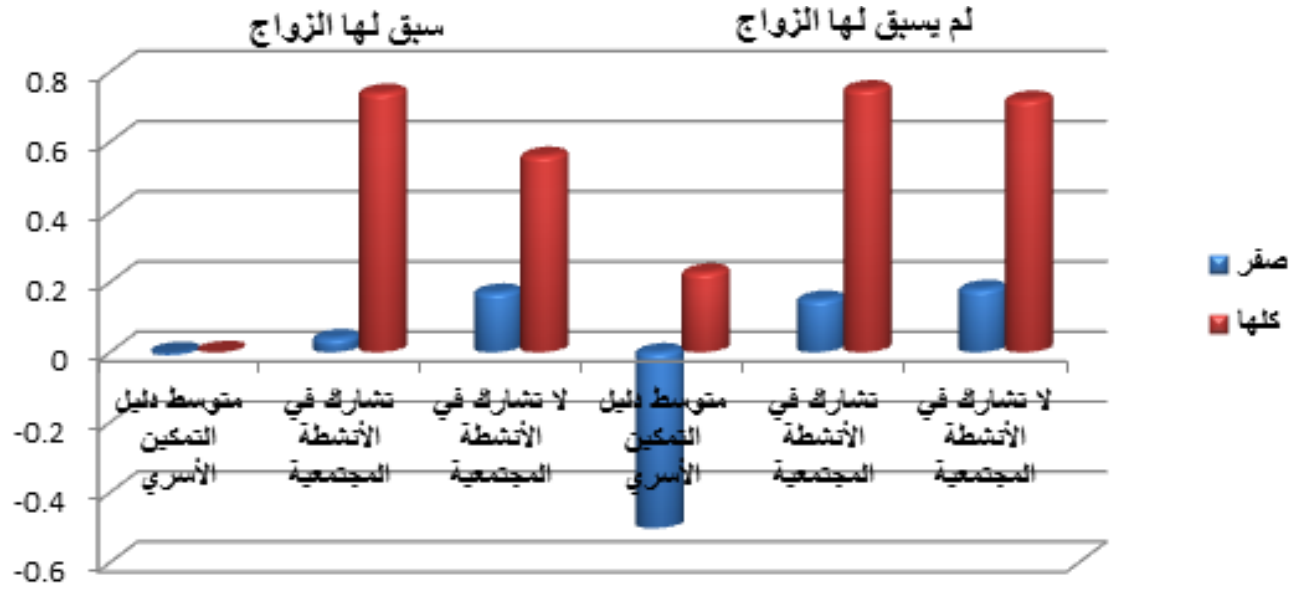


شكل 16-4: متوسط دليل التمكين الأسري للنساء وفقاً للحالة الزوجية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية



أما على صعيد العلاقة بين التمكين على مستوى الأسرة والمشاركة السياسية، فإنه يتبين من الشكل (17) أن العلاقة واضحة وقوية في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج فقط، حيث كان متوسط دليل المشاركة في صنع القرار الأسري (-0,5) لمن لم يشاركن في أي من الانتخابات وارتفع ليصل إلى (0,2) لمن شاركن في كل الدورات الانتخابية. هذه العلاقة تدل على العلاقة الطردية القوية بين المجال الأسري والمجتمعي في حالة الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج.

شكل 17-4: المشاركة السياسية للنساء وفقاً لمتوسط دليل التمكين ونسبة المشاركة في الأنشطة المجتمعية



سادساً- آراء النساء في دور الحكومة والبرلمان لتمكين المرأة

يتطلب تمكين المرأة إجراءات للحد من افتقارها للطاقت والفرص والأمان في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات مطبقة بشكل يضمن أن تضبط استفادة المرأة نفسها من الموارد المتوفرة والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات. تعاني النساء من التمييز السلبي في الكثير من المجالات الحياتية، وهذا التمييز يتنافى مع ما ورد في المواثيق والأعراف الدولية والقوانين العراقية بخصوص المساواة والعدالة بين الجنسين.

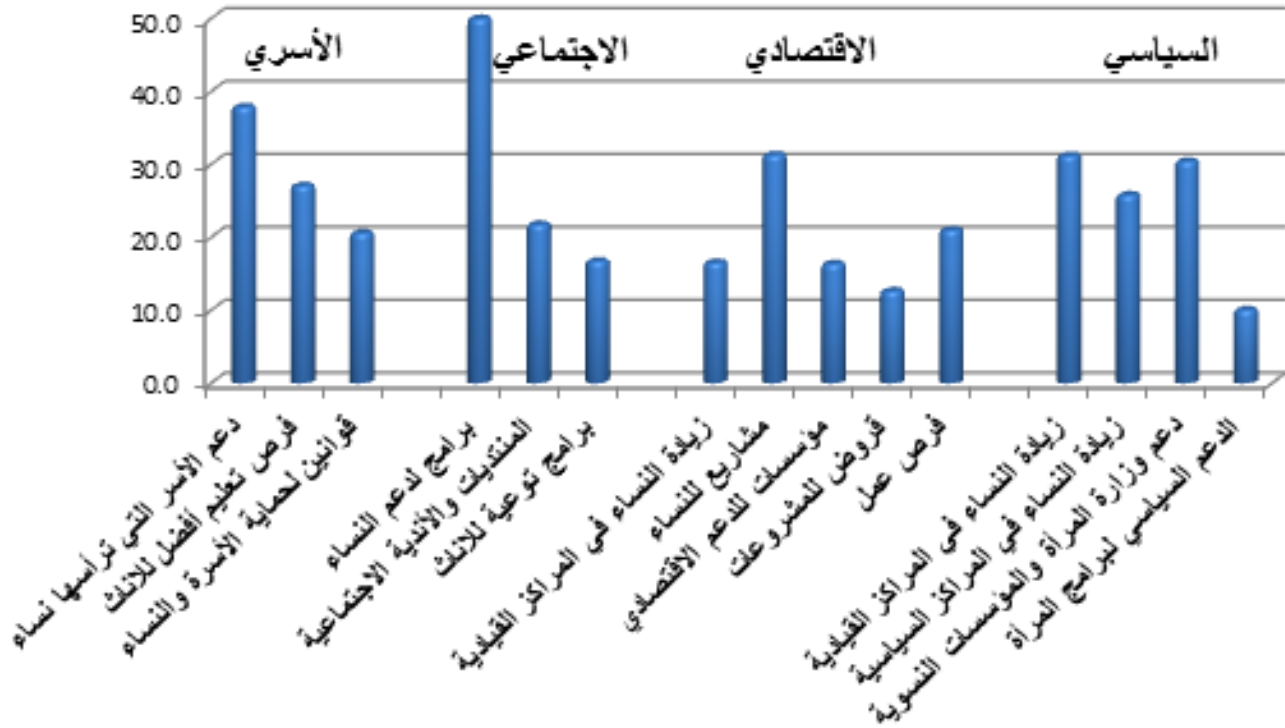
استناداً إلى رأي النساء في المسح حول الدور المطلوب من الحكومة ومجلس النواب من أجل تمكين المرأة فقد تبين أن الآراء بحسب نوع المجال أن كان تمكيناً لممارسة دور أسري أكبر في العائلة . أم دور اجتماعي بالمشاركة في الأنشطة المجتمعية، أم دور اقتصادي أكبر في النشاط الإنتاجي والخدمي في القطاعين العام والخاص، وأخيراً دورها السياسي. وفيما يأتي أهم الآراء بهذا الصدد:

1- التمكين الأسري

في مجال الأسرة (شكل 18)، تم التأكيد على دعم الأسر التي ترأسها النساء في المرتبة الأولى، وسجلت أعلى نسبة لهذه الآراء في الحضر (39,1%) مقابل (34,6%) في الريف. أغلب الإجابات حول هذا الرأي كانت في محافظات الوسط والجنوب إذ سجلت محافظة بغداد (51,2%) كأعلى نسبة مسجلة ثم محافظة بابل (47,5%)، كركوك (44,3%) وأربيل من إقليم كردستان بنسبه (42,5%). وتعد هذه الآراء دليلاً صريحاً على أهمية الاهتمام بالأسر التي ترأسها نساء في جميع المحافظات لأن نسب الإجابة على هذا السؤال احتلت المرتبة الأولى بين أسئلة التمكين الأسري الأخرى كنتيجة لغياب الرجل في الأسرة بسبب العنف والنزاع والتهجير والهجرة وتساعد حالات الطلاق.

وحول منح الحكومة والبرلمان لفرص تعليمية أفضل إضافية للنساء، فقد كانت نسبة الآراء المسجلة في الريف أعلى بشكل قليل عن الحضر (الحضر 26,7% والريف 28,0%) وقد سجلت النجف أعلى نسبة من بين المحافظات حول هذا الرأي بمعدل يصل إلى حوالي (52,8%). تليها ذي قار، القادسية، كربلاء . من الجنوب والسليمانية من إقليم كردستان، وهذا مؤشر ارتفاع نسب الأمية وقلة الحاملات للشهادات الدراسية.

شكل 18-4: رأي النساء في المطلوب من الحكومة والبرلمان لدعم تمكين المرأة في المجالات المختلفة



فضلا عما سبق، فإن (20,5%) من النساء رأين أنه على الحكومة والبرلمان إقرار قوانين لحماية الأسرة والمرأة. تصدرت محافظة كربلاء نسبة النساء حول هذا الرأي (39%) حيث، تليها البصرة، ثم ديالى، وصلاح الدين، والقادسية، والسليمانية.



٢- التمكين الاجتماعي

اتفقت نحو (50%) من الآراء وفي الريف والحضر على حد سواء على توفير مشاريع داعمة للنساء من قبل الحكومة والبرلمان من أجل تعزيز دور المرأة الاجتماعي. وينسب للوسط والجنوب (52%) أعلى من كردستان (38%). أعلى تصويت جاء من محافظتي المثنى وبابل بنحو (65%) والأقل من محافظة كربلاء.

كما دعت (21,7%) من الآراء إلى تأسيس المنتديات الاجتماعية، وجاءت محافظات الوسط والجنوب أقل قليلاً من كردستان؛ ذي قار في المقدمة ثم دهوك، ونينوى، وأربيل، والأنبار وهي المحافظات الأكثر تشدداً وتقييداً لحركة النساء أو ممارستهن للحياة الاجتماعية. من جانب آخر فإن نسبة (16,7%) دعمت برامج التوعية للنساء بنسب متماثلة في الريف والحضر والوسط والجنوب وكوردستان وفي محافظات كربلاء، والأنبار، وصلاح الدين والقادسية حيث سيادة قيم النوع التقليدي.

٣- التمكين الاقتصادي

كانت الآراء حول سبل تفعيل دور المرأة الاقتصادي التي يمكن أن يتحقق بجهود الحكومة والبرلمان بإقامة المشاريع النسوية (31,3%) للريف والحضر على السواء ومناطق الوسط والجنوب أعلى من كردستان، وإن جاءت السلیمانية بداية 27% تليها دهوك، وصلاح الدين، وبابل وأقل محافظة واسط. والواقع أن هذه الآراء تؤشر حقيقة محدودة فرص العمل المتاحة للنساء عموماً بسبب صعوبة وصولهن للموارد المادية والمالية ومعرفتهن بالأساليب الضرورية لإقامة الأنشطة التجارية ومشاريع الأعمال عموماً كنتيجة لنقص التعليم والخبرة والمهارة والتجربة.

حظي «توفير فرص عمل» بنسبة (21%) للريف (14,7%) أعلى من الحضر (11,8%) وبنسب متماثلة لكل المناطق، أولها ذي قار (53,4%)، والنجف، ونينوى، وأربيل وأقل محافظة السلیمانية. الأمر يؤكد الحاجة الماسة لاتباع سياسة تشغيل مراعية للنوع الاجتماعي لاسيما في الريف حيث عمل المرأة بدون أجر كعمل أسري.

جاء في المرتبة التالية لها وبنسبة (16,5%) لسياسة زيادة عدد النساء في المواقع القيادية وإنشاء مؤسسات الإرشاد الاقتصادي للريف والحضر على السواء، ولكن لمناطق الوسط والجنوب (22,2%) أعلى من كردستان (13%).



٤- التمكين السياسي

ترى (31,2%) من النساء أن زيادة عدد النساء في المواقع القيادية هي السبيل الأفضل لتمكين المرأة سياسياً ولإقليم كردستان (36%) أعلى من الوسط والجنوب (30%). أعلى الآراء كانت في المثنى (44,4%)، وأربيل (43,5%) ثم بابل، وبغداد وصلاح الدين، وكانت أقل النسب في محافظة كربلاء (13%).

كما تعتقد (30,4%) منهن أن دعم وزارة المرأة والمؤسسات النسوية مهم للتمكين أيضاً، وكنت النسبة (31%) في الوسط والجنوب أعلى من كردستان (22%) كما كانت كركوك في المقدمة ثم نينوى وذي قار. أجابت (26%) من النساء بأنه يجب إشراك النساء في المواقع السياسية للوسط والجنوب وينسب ممتاثلة للمناطق الحضرية والريفية. والمحافظات الساندة أكثر لهذا الإجراء هي النجف ودهوك والأنبار والأقل هي صلاح الدين.

٥- الإطار العام المقترح لمنظومة السياسات

- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية لتحقيق المزيد من المساواة والفرص للنساء والرجال وهي خلاصة جهد تكاملي بين الدولة والمجتمع، بما فيه منظمات المجتمع المدني والمرأة ذاتها فضلاً عن المنظمات الدولية والقطاع الخاص.
- التنبه عند وضع السياسات والإجراءات أن تمكين المرأة هو ليس مجرد إجراءات فنية، بل هو أيضاً عملية تغيير لثقافة التمييز.
- إقرار قانون وزارة المرأة كحقيبة وزارية بدلا من وزارة دولة لشؤون المرأة لكي تتمكن من تنفيذ المهام المناطة بها عبر منحها المزيد من الصلاحيات الإدارية والمالية.
- لا يمكن الفصل بين تمكين المرأة وتمكين جميع المواطنين (التمكين الفردي يتماشى مع التمكين الجماعي).
- من الضروري توضيح العلاقة بين تمكين المرأة والصحة، ففي المفهوم التقليدي تكون بالتركيز على الشأن المتعلق بالإنتاج وأن الصحة هي شرط للتمكين الاقتصادي والوصول إلى الموارد، فما زال الموضوع مفهومه غامضا وبحاجة إلى المزيد من الدراسة بهدف تطوير أوضاع المرأة العراقية الصحية وصياغة الاستراتيجيات المتعلقة بتمكين المرأة صحياً واقتراح فعاليات وتدخلات مناسبة في هذا الإطار قابلة للتطبيق والتقويم وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والثقافية.
- أن يكون دور الدولة أساسياً مع توفر الإرادة السياسية ومنح صلاحيات وتمويل أكثر لوزارة الدولة لشؤون المرأة لأن الدولة لديها القدرة على التشريع ورسم السياسات وتخصيص الميزانيات ومتابعة تنفيذ الخطط على المستوى الوطني.
- من الضروري استمرار الدولة بتقديم الخدمات الأساسية للمرأة من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية دون الركون لآليات السوق الحر. فضلا عن التركيز على وسائل النمو الاقتصادي لتنشيط الاستثمار وتوفير فرص العمل لكل قادر عليه رجالا ونساء.



- صياغة وتفعيل البرامج الخاصة بالمرأة في الاستراتيجيات الوطنية المعدة سلفاً منها إستراتيجية تطوير التربية والتعليم، وإستراتيجية التخفيف من الفقر، وإستراتيجية المرأة الريفية وخطة التنمية الوطنية.
- الإسراع بتقديم وإقرار إستراتيجية النهوض بالمرأة وإعداد خطط قطاعية من قبل الوزارات المعنية لضمان تنفيذها بما يحقق الأهداف المرجوة.
- توفير قاعدة المعلومات حول الجوانب المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة لسد الفجوة المعلوماتية في هذا المجال. ويرتبط ذلك بتوفير بيانات تفصيلية عن عمل المرأة في قطاع الأعمال المنظم أو غير المنظم وعن قدرتها ومدى حريتها في التصرف في موارد الأسرة ومواردها الخاصة سواء من العمل أو من مصادر أخرى، ومشاركتها في القرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسرة.



سابعاً- التحديات والسياسات وخيارات التدخل

التحدي الأول: تفاقم الأمية وتراجع مستويات التحصيل الدراسي

أظهرت النتائج أن مستوى تعليم المرأة- وتحديداً المستوى الإعدادي فما فوق - للتي سبق لها الزواج أو التي لم يسبق لها كان من العوامل الرئيسية المساعدة على التمكين حيث ارتبط بشكل واضح بالمشاركة في صنع القرار وبالعوامل المساعدة الأخرى مثل قيم النوع الاجتماعي، وأن هناك علاقة ارتباط مؤكدة بين مستوى التعليم وجميع مجالات تمكين المرأة.

السياسات:

1. التوسع في سياسة إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية وتفعيلها.
2. اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية ما قبل التعليم الجامعي والتعليم العالي.
3. اتخاذ التعديلات والإجراءات اللازمة كافة التي تشجع النطاق الفتيات بالتعليم في المرحلة الإعدادية والتعليم العالي.

خيارات التدخل:

1. تعديل وإقرار مشروع التعليم الأساسي ليشمل إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة.
2. تفعيل سياسات مدو الأمية لجميع المحافظات وإقليم كردستان وللاتي سبق لهن الزواج وللاتي لم يسبق لهن على السواء، مع التركيز على المناطق الريفية.
3. تحسين الخدمات التعليمية من حيث الكمية والنوعية ومن منظور النوع الاجتماعي في المحافظات التي سجلت أعلى نسب عدم حصول النساء على شهادة (المثنى / أربيل / ميسان / دهوك / واسط / ذي قار / صلاح الدين / الديوانية / نينوى / السليمانية).
4. تفعيل الإرشاد المدرسي للفتيات وتوعيتهن وعائلاتهم عن مساوئ الزواج المبكر وأهمية التعليم والعمل المشترك من قبل الوزارات المعنية ومجالس المحافظات في المناطق المعنية بالأمر.



التحدي الثاني : انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

إن مشاركة المرأة في العمل مدفوع الأجر كانت منخفضة والمشكلة أكثر حدة في المناطق الريفية كما أبدت نسبة من النساء أن عدم توفر فرص العمل كانت السبب الرئيس لعدم مشاركتهن في سوق العمل، كما ذكرت نسبة كبيرة من اللاتي سبق لهن الزواج الانشغال برعاية الأطفال وأعمال المنزل كسبب رئيس لعدم العمل. هذا وقد أظهرت النتائج العلاقة الوطيدة بين العمل، وخاصة في القطاع الحكومي والمشاركة في صنع القرار الأسري. كما أظهر التحليل العلاقة بين العمل بأجر وقيم النوع الاجتماعي وخاصة في القطاع الحكومي نظراً لما يوفره من فرصة للاختلاط المجتمعي والحصول على المعلومات وتبادل الخبرات مما يتيح فرصاً أفضل لتمكين المرأة.

السياسات:

1. اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل للنساء اللواتي يعانين من البطالة، مع توفير البيئة المساعدة على رعاية الأطفال مثل دور الحضانة الملحقة بالعمل مما يساعد على عمل المرأة واستمرارها فيه بعد الزواج والإنجاب.
2. تغيير نمط الطلب في سوق العمل للقطاع الخاص الذكوري.
3. اعتماد موازنات النوع الاجتماعي، وضمان فرص العمل للمرأة والنفوذ إلى الموارد.

خيارات التدخل:

1. إعداد برامج تدريب وتأهيل للنساء تلائم الطلب في سوق العمل لتغيير نمط الطلب الذكوري فيه.
2. وضع سياسات تدريب وتأهيل موجهة للنساء لاستحداث قوة عمل غير تقليدية تواكبها سياسة تشغيل تهيئ مصادر الطلب عليها.
3. برامج تأهيلية لسوق العمل لمن لم يكملن تعليمهن.
4. وضع سياسات تشغيل وسياسات دعم حكومي وضمان اجتماعي وسياسات قروض صغيرة ومتوسطة لتمكين المرأة اقتصادياً.



التحدي الثالث: نمطية قيم النوع الاجتماعي

اتضح من التحليل أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين تمكين المرأة العراقية وقيم المجتمع وعاداته-متمثلة في دليل قيم النوع الاجتماعي للمجتمع-والتي لا بد من تغييرها لتحقيق تمكين المرأة، وجزء من هذه القيم هي تلك الخاصة بالمرأة نفسها أو الخاصة بالرجل في الأسرة والتي هي جزء من قيم النوع الاجتماعي للمجتمع ككل ويتأثر به. لقد ظهر جلياً العلاقة الوثيقة بين قيم النوع الاجتماعي والمشاركة في صنع القرار الأسري والمشاركة السياسية وفي الأنشطة المجتمعية؛ بل لقد كانت هذه العلاقة، كما في حالة المشاركة السياسية، هي أقوى من العلاقة مع التعليم والذي يعد أحد الركائز الأساسية المساعدة على تمكين المرأة.

السياسات:

1. إحداث تغيير بنيوي في طبيعة المجتمع الأبوي السائدة في المجتمع والعادات والتقاليد التي تعد من المعوقات الرئيسة للحرية الشخصية للمرأة واستقلالها.
2. إعداد ترتيبات خاصة للتعامل مع منظومة المبادئ الأبوية القبلية في الريف العراقي وإقليم كردستان.
3. تعزيز وعي المرأة بإنسانيتها وحقوقها لكي لا تعمل كقوة سلبية تجاه التغيير ضد الأدوار التقليدية النمطية من جهة، ولتعمل على المطالبة بحقوقها من جهة ثانية.
4. إصدار التشريعات الخاصة بالمرأة في مجالات التشريع كافة، وتعديل التشريعات وتطوير تلك التي تعيق دور المرأة.
5. اتخاذ التدابير لتوسيع نطاق حرية المرأة للانخراط في سوق العمل لعلاقتها الوطيدة مع قيم النوع الاجتماعي.

خيارات التدخل:

1. صياغة وإعداد وتنفيذ إستراتيجية لمواجهة الموروثات الثقافية والاجتماعية السلبية تجاه قضايا وأدوار المرأة في المجتمع.
2. إيلاء الدور الإعلامي ووسائل الاتصال الجماهيرية أهمية بالغة لتغيير الصور النمطية لأدوار النوع الاجتماعي.
3. التركيز على وسائل الإعلام الموجهة للأطفال لإحداث التغيير المنشود من مقارنة النوع الاجتماعي لا سيما في أقصى المحافظات والنواحي والاقضية في جنوب العراق والمناطق الريفية عموماً.



التحدي الرابع : تمكين مشاركة المرأة سياسياً (صنع القرار المجتمعي) وتفعيلها:

كانت قيم النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي هي المحددات الأهم لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، أي في صنع القرار على مستوى المجتمع، وكان التفاوت واضحاً مثلاً في محافظات نينوى والمثنى التي اقتربت فيهم نسبة عدم المشاركة في أي من الدورات الانتخابية إلى ما يقرب من النصف.

السياسات:

1. اتخاذ التدابير القانونية والإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي بصفة عامة وفي المحافظات التي أظهرت معدلات متردية بصفة خاصة.
2. اتخاذ إجراءات مناسبة لتصحيح الموروث الثقافي والاجتماعي تجاه دور المرأة في المجتمع.
3. اتخاذ التدابير المناسبة لتنمية قدرات ومهارات المرأة بما يؤهلها على المشاركة بشكل ايجابي والاختيار في الانتخابات بشكل واع وليس بناء على ما يملى عليها.

خيارات التدخل:

1. تعديل المناهج المدرسية لتعكس دور وأهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي.
2. برامج تدريبية للنساء لزيادة إمكانياتهن بما يؤهلن للمشاركة الواعية في الحياة السياسية.
3. تعديل قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات وقانون النقابات المهنية والجمعيات من منظور النوع الاجتماعي.
4. اختيار نظام انتخابي يسهل ويدعم وصول النساء المرشحات إلى المواقع القيادية.



التحدي الخامس : عدم توفر المراكز والمنتديات الاجتماعية بشكل كاف وانتشارها جغرافيا

إن نسبة النساء اللاتي يشاركن في المنتديات الاجتماعية والمراكز الشبابية والنقابات كانت منخفضة للغاية وكان عدم وجود تلك الأماكن أو بعدها من الأسباب الرئيسة لعدم المشاركة.

السياسات:

1. منح التخصيصات المالية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية لوزارتي الشباب والثقافة.
2. رسم سياسة لتفعيل دور القطاع الخاص في المساهمة الفاعلية في أنشطة البناء والتشييد لتقديم الخدمات في مجالي الرياضة والشباب والأنشطة الثقافية.

خيارات التدخل:

1. تسهيل مشاركة الفتيات الجامعيات في الاتحادات الطلابية.
2. إنشاء المنتديات والبيوت النسائية الثقافية.
3. التركيز على التوزيع العادل للمراكز الاجتماعية مناطقياً وبيئياً وحسب مواقع الاكتظاظ السكاني.
4. الإسراع بإكمال تنفيذ مشروع بغداد عاصمة الثقافة ومنح المرأة مجالاً رحباً للتركيز على دورها الاجتماعي والثقافي والفكري
5. تنفيذ مشاريع مدن الأطفال في عموم البلد لتهيئته من مقاربة النوع الاجتماعي للأدوار غير المنظمة للجنسين مستقبلاً.



المصادر:

المراجع العربية

1. البنك الدولي (2007)، «المسح الاقتصادي - الاجتماعي على الأسر العراقية» بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاءات كوردستان، العراق.
2. الشنيطي، سحر & الشرماني، ملكي (2008)، «محاوية العنف ضد المرأة والطفل: التحليل الثانوي للعنف ضد المرأة من دراسة تمكين المرأة»، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الاسكوا (2001)، «الشراكة في الأسرة العربية»، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، نيويورك، الولايات المتحدة، الأمم المتحدة.
4. الليثي، هبة (2002)، «سياسات مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية»، دراسة أعدت لوزارة التخطيط والبنك الدولي، القاهرة.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004)، «تقرير التنمية الإنسانية العربية»، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
6. بشور، هيام وآخرون (2006)، «دراسة في مفهوم ومعوقات المرأة صحيا»، دراسة مقدمة إلى الهيئة السورية لشؤون المرأة، دمشق.
7. بلول، صابر (2009)، «التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 - العدد الثاني - سوريا.
8. تحالف الوائي (2012)، «البحث في مستقبل العراق»- الحملة الدولية للمرأة، ط1، 2012، عمان.
9. جمهورية العراق (2000)، «الرد على الاستبيان الموجه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين (1995) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة»، العراق.
10. جويد، هبة (2011)، «فهم نتائج مسح خصائص المرأة العاملة»، مشروع دعم حقوق المرأة في مصر بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ط1، القاهرة.
11. خليل، غسان وعبدو، وليد (1999)، «حقوق المرأة الاتفاقيات الدولية والثقافة الشعبية»، ط1، بيروت- لبنان.
12. سليمان، عواد (2006)، «السياسات الداعمة لتمكين المرأة في العمل والحياة : نماذج من برامج عمل اليونسكو في افريقيا والمنطقة العربية».



13. شلاش، آمال، عبد الحميد، سهام محمد، سويدان، آمال (1998)، «عبء الفقر لدى النساء المعيلات لأسرهن»، وزارة التخطيط بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، الاسكوا.
14. صادق، خالد (2004)، «المرأة والإعلام»، برنامج تنمية المرأة والطفل، ط1، القاهرة.
15. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2001)، «التنمية والنوع الاجتماعي». مكتب غرب آسيا، بيروت.
16. عبد الحميد، سهام محمد (1999)، «تعليم الإناث في مناطق العراق الريفية»، وزارة التخطيط، دراسة مقدمة لمؤتمر المرأة الريفية.
17. عبد الحميد، سهام محمد (2000)، «دور المرأة العراقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، وزارة التخطيط، دراسة مقدمة لمؤتمر النهوض بالمرأة العراقية
18. عبد الحميد، سهام محمد (2001)، «المرأة والفقر والسلوك الصحي والديموغرافي»، وزارة التخطيط.
19. وزارة التخطيط (2008)، «مسح البطالة»، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.
20. وزارة التخطيط (2008)، «مسح صحة الأسرة 2006-2007»، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق / بغداد.
21. وزارة التخطيط بالتعاون مع بيت الحكمة (2009)، «التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008»، برعاية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
22. وزارة التخطيط (2009)، «إستراتيجية التخفيف من الفقر»، العراق.
23. وزارة الدولة لشؤون المرأة (2012)، «التقرير الإعلامي عن مهام وأنشطة وانجازات الوزارة»، بغداد - العراق.

المراجع الأجنبية

24. KABEER.N. .(2000). « REFLECTIONS ON THE MEASUREMENT OF WOMEN'S EMPOWERMENT». DISCUSSING WOMEN'S EMPOWERMENT – THEORY AND PRACTICE». INSTITUTE OF DEVELOPMENT STUDIES (IDS). UK.
25. KABEER. N. (2001). RESOURCES. AGENCY. ACHIEVEMENTS: REFLECTIONS ON THE MEASUREMENT OF WOMEN'S EMPOWERMENT. IN B. SEVEFIJORD. ET AL. DISCUSSING WOMEN'S EMPOWERMENT – THEORY AND PRACTICE. SIDA STUDY No.3.
26. MALHOTRA. A. AND SCHULER. S.R. (2005). "WOMEN'S EMPOWERMENT AS A VARIABLE IN INTERNATIONAL DEVELOPMENT IN NARAYAN. D. (ED.) MEASURING EMPOWERMENT: CROSS-DISCIPLINARY PERSPECTIVES. WORLD BANK.
27. SCHULTZ. T.P (1993) «SOURCE OF FERTILITY DECLINE IN MODERN ECONOMIC GROWTH: IS AGGREGATE EVIDENCE ON THE DEMOGRAPHIC TRANSITION CREDIBLE?» INSTITUTE FOR POLICY REFORM. WORKING PAPER No.58
28. SEN. G. AND BATLIWALA. S.. (2000). «EMPOWERING WOMEN FOR REPRODUCTIVE RIGHTS». WOMEN'S EMPOWERMENT AND DEMOGRAPHIC PROCESSES. MOVING BEYOND CAIRO».





الدعم الفني:



الجامعة الامريكية بالقاهرة



المشروع العربي لصحة الأسرة